2017

المراقب الاقتصادي والاجتماعي

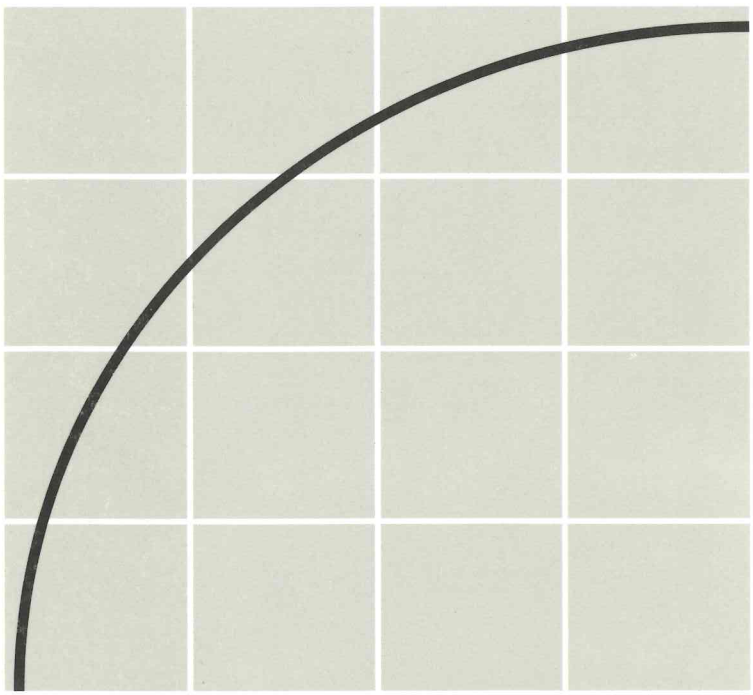

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

سلطة النقد الفلسطينية

39

تم إنجاز العدد بمساهمات من كوادر وموظفي:

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (المنسق العام: أروى ابو هشهش)
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (المنسق: أمينة خصيب)
سلطة النقد الفلسطينية (المنسق: شاكر صرصور)

المحرر: د. نعمان كنفاني

حقوق الطبع
حقوق الطبع محفوظة. لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت إليكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

© 2015 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
ص. ب. 19111، القدس وص.ب 2426، رام الله
تلفون: +972-2-2987053/4
فاكس: +972-2-2987055
بريد إلكتروني: info@mas.ps
الصفحة الالكترونية: www.mas.ps

© 2015 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب 1647، رام الله
تلفون: +972-2-2982700
فاكس: +972-2-2982710
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps
الصفحة الالكترونية: www.pcbs.gov.ps

© 2015 سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب: 452، رام الله
هاتف: 2409920-2-972+
فاكس: 2409922-2-972+
بريد إلكتروني: info@pma.ps
الصفحة الالكترونية: www.pma.ps

للحصول على نسخ
الاتصال مع إدارة إحدى المؤسسات على العناوين المبينة أعلاه.

تم إعداد هذا التقرير بدعم مشكور من كل من:

صندوق الاستثمار الفلسطيني

الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي

كانون الثاني،2015

تقديـــــــم

إنه لمن دواعي سرورنا إن يصدر هذا العدد، التاسع والثلاثون من المراقب الاقتصادي الربعي الذي يغطي الربع الثالث من عام 2014 ، في موعده المقرر. فبينما كان الفريق على وشك الانتهاء من إعداد هذا العدد، حيث أنتج وجمّع المواد اللازمة كافة عدا الحسابات القومية وإحصائيات سوق العمل للربع الثالث من 2014، جاءهم ما يفيد بتأجيل إصدار هذه البيانات. واقع الأمر هو أن البرنامج الزمني لإصدار المراقب يتم وضعه دائماً مع الأخذ بالاعتبار موعد إصدار بيانات الحسابات القومية. وبذلك، كان أمامنا خياران، إما تأخير إصدار العدد أو إصداره دون الحسابات القومية وإحصائيات سوق العمل. ولم يستغرق اتخاذ القرار بهذا الشأن وقتاً طويلاً، وتقرر السير بموجب الخيار الثاني والمضي قدماً بترتيبات إصدار هذا العدد على أن تُضمّن البيانات الناقصة في العدد القادم، علماً بأنه من شأن هذا الخيار التقليل من وطأة الضغط الذي يرافق عملية الإصدار. ولكن، لكي ينتج عن هذا الحذف فجوة في العدد، اقترح محرر المراقب أن يتم تضمين العدد تحليلاً لبيانات الناتج المحلي الإجمالي لأربعة عشرة عاماً وبيانات سوق العمل لعشرة أعوام، أي بيانات ما يقارب خمسين ربعاً على مدى الفترة المنصرمة. وتم ذلك بالفعل، مما يجعل هذا العدد فريداً حيث أن مثل هذا التحليل لا يمكن تكراره، ولأسباب واضحة، في كل عدد. ونأمل أن يجد القارئ في مادة هذا العدد والتحليل الذي تضمنه الفائدة التي يرجوها.

يصدر هذا العدد في الوقت الذي تحجب إسرائيل الأموال الضريبية والجمركية التي تجبيها نيابة عن الخزينة الفلسطينية (مقابل رسم 3%). إن أثر هذا الإجراء غير القانوني على الاقتصاد الفلسطيني فادح، كما يمكن للمرء أن يتوقع من خلال تفحص سريع للبيانات في قسم المالية العامة في هذا العدد. ولكن الوقت أصبح متأخراً جداً لتضمين هذا العدد تحليلاً للوضع الناشئ عن هذا الأجراء، ولكن سيتم ذلك في العدد القادم، علماً بأن هذه ليست المرّة الأولى التي تلجأ إسرائيل إلى مثل هذا الإجراء.

نبيل قسيس
مدير عام معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني

علا عوض
رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

جهاد الوزير
محافظ سلطة النقد الفلسطينية

المحتويـــــات

1- الناتج المحلي الإجمالي **1**

صندوق 1: آلية إدخال مواد البناء لإعادة إعمار غزة: مأسسة الحصار؟ **4**

2- سوق العمل **6**

2-1 تطور نسب المشاركة والبطالة 6

2-2 إعلانات الوظائف الشاغرة 9

صندوق 2: الإنفاق على البحث والتطوير في الأراضي الفلسطينية: نصف نقطة مئوية من الناتج المحلي! **11**

3- المالية العامة **12**

3-1 الإيرادات العامة والمنح 13

3-2 النفقات العامة 15

3-3 الفائض/العجز المالي 16

3-4 تراكم المتأخرات 17

3-5 إيرادات المقاصة (أساس الالتزام) 17

3-6 الدين العام الحكومي 18

صندوق 3: "ماس" يعقد المحاضرة السنوية السادسة في سلسلة محاضرات "يوسف صايغ التنموية" **19**

4- القطاع المصرفي **21**

4-1 التطورات الرئيسية في الميزانية المجمعة للمصارف 21

4-2 مؤشرات أداء المصارف 27

4-3 متوسط معدلات الفائدة على الودائع والقروض 27

4-4 نظام المدفوعات 27

4-5 مؤسسات الإقراض المتخصصة 29

4-6 بورصة فلسطين 30

صندوق 4: فجوة الأمن الغذائي في الدول العربية **33**

5- مؤشرات الاستثمار **36**

5-1 تسجيل الشركات 36

5-2 رخص البناء في فلسطين 38

5-3 استيراد الإسمنت 38

5-4 تسجيل السيارات 39

5-5 النشاط الفندقي 39

صندوق 5: التجارة بين فلسطين والأردن: المؤشرات التقنية مشجعة ولكن العوائق غير الجمركية مسيطرة **40**

6-الأسعار والقوة الشرائية **42**
6-1 أسعار المستهلك 42
6-2 أسعار الجملة والمنتج 43
6-3 أسعار تكاليف البناء والطرق 44
صندوق 6: العلاقات التجارية بين الأردن وإسرائيل **46**

7- التجارة الخارجية **48**
7-1 الميزان التجاري 48
6-2 ميزان المدفوعات 48
6-3 وضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي 50
صندوق 7: رأس المال البشري وراء 40% من النمو في إسرائيل **51**

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة للأعوام 2000- 2013 **52**

الملخص التنفيذي

الناتج المحلي الإجمالي: نظراً لتأخر صدور أرقام الحسابات القومية الخاصة بالربع الثالث من العام 2014 يحلل المراقب في هذا العدد نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في 57 ربع سنة، بين الربع الأول من العام 2000 وحتى الربع الأول من العام 2014. ويتناول التحليل معدلات النمو الربعية في الأراضي الفلسطينية بشكل عام إلى جانب الضفة الغربية وقطاع غزة. ويؤكد التحليل على التقلبات الحادة في معدلات النمو الربعية وتفاوت النشاط الاقتصادي فيما بين المناطق الثلاث، وبشكل خاص في قطاع غزة خلال الفترة المدروسة. كما يتطرق التحليل إلى زيادة الثقل النسبي للضفة الغربية بالمقارنة مع ثقل اقتصاد القطاع في الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية بشكل ملحوظ بين العام 2000 والعام 2014.

سوق العمل: نظراً لتأخر صدور بيانات سوق العمل للربع الثالث من العام 2014، يقوم المراقب في العدد الحالي بإلقاء الضوء على تطور نسبة المشاركة ومعدلات البطالة في كل من الأراضي الفلسطينية بشكل عام، وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، خلال الفترة بين الربع الأول من العام 2004 والربع الثاني من العام 2014، أي عبر أفق عشرة سنوات، كما يقدم الفقرة التقليدية التي يتناولها في كل عدد والتي تتعلق بعدد وتوزيع الوظائف الشاغرة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث.

المالية العامة: شهدت الإيرادات العامة والمنح ارتفاعاً بنحو الثلث في الربع الثالث من العام 2014 مقارنة بالربع السابق لتبلغ نحو 4.23 مليار شيكل. ويعزى هذا إلى ارتفاع الإيرادات المحلية المتأتية من المقاصة من جهة، وتضاعف المنح والمساعدات الخارجية من جهة أخرى. كذلك، شهدت النفقات العامة ارتفاعاً ملحوظاً (بنحو 28.2%) لتبلغ حوالي 4.21 مليار شيكل، وجاء هذا بسبب قيام الحكومة بصرف دفعات نقدية مقدمة في فاتورة الرواتب، بالإضافة إلى ارتفاع بند نفقات غير الأجور. أدت هذه التطورات إلى تحقق فائض في الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات بنحو 14.9 مليون شيكل (على الأساس النقدي).

القطاع المصرفي: انخفضت التسهيلات الائتمانية المباشرة المقدمة من القطاع المصرفي الفلسطيني خلال الربع الثالث من العام 2014 بنسبة 1.2% مقارنة مع الربع السابق، لكنها ارتفعت بنسبة 10% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2013، لتبلغ نحو 4.843 مليار دولار. وقد هيمنت القروض الاستهلاكية على الحصة الأكبر من تسهيلات البنوك. بالمقابل، ارتفعت ودائع الجمهور خلال الربع الثالث 2014 بنحو 1.4% مقارنة مع الربع السابق وبنحو 8.6% مقارنة مع الربع المناظر، لتصل إلى 8.884 مليار دولار. أما على صعيد الأرباح فقد بلغ صافي دخل المصارف 31.3 مليون دولار في الربع الثالث من العام 2014 مقارنة بنحو 40.2 مليون دولار في الربع المناظر من عام 2013. وبلغ المجموع التراكمي لأرباح المصارف منذ كانون الثاني حتى أيلول من العام 2014 حوالي 106.4 مليون دولار.

بورصة فلسطين: بلغت قيمة الأسهم المتداولة نحو 54.86 مليون دولار في الربع الثالث من العام 2014، بانخفاض مقداره 4% عن الربع السابق. أما بالنسبة لمؤشر القدس فقد أغلق في نهاية الربع الثاني من العام 2014 عند 511.14 نقطة، متقدماً بـــ 8.33 نقطة عن الإغلاق نهاية الربع السابق.

مؤشرات الاستثمار: يلاحق المراقب ظروف الاستثمار عبر أربعة مؤشرات هي:

تسجيل الشركات: بلغ عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الثالث 2014 من هذا العام 311 شركة، بانخفاض بـــ 56 شركة (15%) مقارنة مع الربع السابق، وبـــانخفاض 4 شركات مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. وبلغت قيمة إجمالي رؤوس الأموال للشركات الجديدة المسجلة في الربع الثالث من العام 2014 حوالي 47 مليون دينار أردني، بانخفاض مقداره 17% مقارنة مع الربع السابق.

رخص الأبنية واستيراد الاسمنت: انخفض عدد الرخص الصادرة في فلسطين خلال الربع الثالث من العام 2014 بنسبة 8.1% مقارنة بالربع الثالث من العام 2013، وانخفض

عدد الوحدات السكنية الجديدة بنسبة 25.4% خلال الربع الثالث من العام 2014 مقارنة بالربع المناظر من العام 2013. في حين ارتفعت كمية الاسمنت المستوردة إلى الأراضي الفلسطينية بنسبة 0.2% بين الربعين المتناظرين. ولكن كمية الاسمنت المستورد إلى غزة في الربع الثالث ظلت متواضعة (2,300 طن) بسبب استمرار الحظر الإسرائيلي على دخول مواد البناء، وهذا أقل مما استورده القطاع في الربع السابق (9,300 طن) وفي الربع المناظر (13,000 طن).

تسجيل السيارات: بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة التي سُجلت للمرة الأولى في الضفة الغربية خلال الربع الثالث من العام 4,529 سيارة. ويمثل هذا ارتفاعاً بنسبة 3% مقارنة مع الربع السابق وبنحو 13% مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق . ويلاحظ أن نحو 50% من السيارات المسجلة خلال الربع الثالث من العام هي سيارات مستعملة ومستوردة من الخارج، مقابل 37% سيارات جديدة مستوردة من الخارج، و13% سيارات مستعملة مستوردة من السوق الإسرائيلي.

النشاط الفندقي: وصل عدد الفنادق العاملة في الضفة الغربية 109 فندقاً في نهاية الربع الثالث من العام 2014 مقارنة مع 113 فندقاً في نهاية الربع الثاني من عام 2014. وبلغ عدد النزلاء في فنادق الضفة الغربية خلال الربع الثالث 2014 ما مجموعه 99,811 نزيلاً، أقاموا 272,567 ليلة مبيت.

الأسعار والقوة الشرائية: سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفاعاً حاداً نسبيا خلال الربع الثالث من العام 2014 بنسبة 1.92% مقارنة بالربع الثاني من العام 2014، كما سجلت الأسعار ارتفاعاً بنسبة 2.25% مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. وشهد الربع الثالث أيضاً تحسنا في سعر صرف الدولار مقابل الشيكل بنسبة 1.46%. أدت هذه التغيرات بالمحصلة إلى تراجع القوة الشرائية للدولار عند الإنفاق بالشيكل بنحو 0.45% خلال الربع الثالث 2014 مقارنة بالربع السابق. وينطبق هذا التراجع في القوة الشرائية للدينار الأردني نظراً لارتباطه بسعر صرف ثابت مقابل الدولار.

الميزان التجاري وميزان المدفوعات: بلغ عجز الميزان التجاري للسلع المرصودة 1.013 مليار دولار خلال الربع الثالث من العام 2014. أما عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات فقد بلغ نحو 246.3 مليون دولار خلال نفس الربع. وسجل العجز في الحساب الجاري في الربع الثالث انخفاضا بنحو 55.3% مقارنة مع الربع السابق، وبنسبة 57.8% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2013. وقد نتج هذا بسبب ارتفاع الفائض في ميزان دخل عناصر الإنتاج مع الخارج الذي تولّد أساساً من دخل العمال الفلسطينيين في الخارج. كما كان هناك فائضاً في ميزان التحويلات الجارية، الذي تحقق بشكل رئيس من مساعدات الدول المانحة.

وضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي: بلغ إجمالي أرصدة الأصول الخارجية للاقتصاد الفلسطيني في الخارج حتى نهاية الربع الثالث من العام 2014 نحو 5.936 مليار دولار. وشكل الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج منها 3.2% فقط، والاستثمارات غير المباشرة (الحافظة) في الخارج 19.5%. أما الباقي فهو عبارة عن ودائع البنوك في الخارج. بالمقابل، بلغ إجمالي أرصدة الخصوم الأجنبية في فلسطين حوالي 4.765 مليار دولار، شكل منها الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة فلسطين المحتلة 52.2%. من ناحية أخرى، وصل إجمالي رصيد الدين الخارجي الفلسطيني حوالي 1.616 مليار دولار.

مواضيع الصناديق في هذا العدد: يحتوي هذا العدد من المراقب على 7 صناديق يناقش كل منها موضوعاً محدداً على النحو التالي:

آلية إدخال مواد البناء لإعادة إعمار غزة: مأسسة الحصار؟: يستعرض هذا الصندوق الاتفاقية التي تم التوصل لها، بوساطة المبعوث الدولي الخاص للأمم المتحدة إلى مسار السلام في الشرق الأوسط (روبرت سري)، حول آلية إدخال مواد البناء إلى غزة لإعادة إعمار ما قامت إسرائيل بتدميره هناك خلال العدوان الأخير بشكل خاص والاعتداءات السابقة أيضا. وتتضمن الاتفاقية التي نشرها مكتب المبعوث الدولي (UNSCO) شروطا صارمة على استعمال مواد البناء وهو ما تعرض لنقد شديد من منظمات المجتمع المدني في القطاع.

الإنفاق على البحث والتطوير في الأراضي الفلسطينية: نصف نقطة مئوية من الناتج المحلي: يتناول هذا الصندوق مسحاً أصدره الجهاز المركزي للإحصاء حول البحث والتطوير في

فلسطين لعام 2013. يشير المسح إلى أن الإنفاق على البحث والتطوير بلغ نحو 61 مليون دولار في فلسطين في العام 2013، وهو ما يعادل 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي لنفس العام. واحتل القطاع الحكومي أعلى نسبة إنفاق بلغت 56% من الإجمالي. وبلغ عدد العاملين في مجال البحث والتطوير 8,700 شخص، 30% منهم من حملة الدكتوراه، وبلغ عدد البحوث في العام 2013 نحو 4,200 بحث و9 براءات اختراع. وعند مقارنة وضع البحث والتطوير في فلسطين مع الدول الأخرى، نرى أن الإنتاج البحثي لا يزال ضئيلا، وأن الإنفاق عليه محدودا مقارنة بالدول المتقدمة والمجاورة أيضاً. إذ بلغت نسبة الإنفاق على البحث والتطوير في إسرائيل ما يعادل 3.93% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2012، وبلغت 3.56% في كوريا في العام 2009، وبلغت النسبة 1.1% في تونس.

"ماس" يعقد المحاضرة السنوية السادسة في سلسلة "محاضرات يوسف صايغ التنموية": يقوم المعهد منذ العام 2009 بعقد محاضرة سنوية تحت اسم "محاضرة يوسف صايغ التنموية"، وهي محاضرات تهتم بقضايا التنمية الاقتصادية، وتهدف إلى إحياء ذكرى الاقتصادي الفلسطيني المعروف يوسف صايغ. جاءت محاضرة العام 2014 بعنوان نموذج ثلاثي المستويات للتغير الاجتماعي: تحليل وتصميم مسارات التحول الاجتماعي"، قدمها أستاذ الدراسات التنموية في جامعة همبولدت- برلين- ألمانيا، البروفيسور ماثياس فايتر. وركزت المحاضرة على استعراض نموذج يشرح آلية اتخاذ القرار (سن القوانين) في المجتمعات الحديثة، وناقشت المحاضرة إمكانية وحدود تطبيق هذا النموذج في الدول النامية وفلسطين على وجه التحديد.

فجوة الأمن الغذائي في الدول العربية: عقد "المنتدى العربي للبيئة والتنمية" (أفد) مؤتمره السنوي في العاصمة الأردنية في 26 تشرين الثاني من العام 2014 حول "الأمن الغذائي العربي". وهدف المؤتمر إلى تقديم تحليل واقعي لوضع الأمن الغذائي العربي وتسليط الضوء على التحديات التي تواجه هذا القطاع، وأيضا مناقشة خيارات الاستدامة وتقديم بعض الاقتراحات للوصول إلى مستوى أمن أفضل من الوضع الحالي. ونشر المنتدى بهذه المناسبة تقريراً مفصلاً عن هذه المواضيع وهو ما يقوم الصندوق باستعراضه وتلخيصه.

التجارة بين فلسطين والأردن: المؤشرات التقنية مشجعة ولكن العوائق غير الجمركية مسيطرة: يستعرض هذا الصندوق أهم النتائج التي خرجت بها دراسة صادرة عن مركز التجارة الفلسطيني- بال تريد بعنوان "التبادل التجاري بين فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية". هدفت الدراسة إلى تقييم أثر اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن وفلسطين، وأثر اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA) على التجارة بينهما. ودلت الدراسة على تواضع التبادل التجاري بين الأردن وفلسطين ومحدودية وثبات السلع التي يتم تبادلها (خصوصاً السلع التي تصدرها فلسطين إلى الأردن). وخلصت الدراسة إلى أنه وبالرغم من إزالة العوائق الجمركية بين البلدين إلا أن هناك عوائق غير جمركية أدت إلى تخفيض فرص التجارة بشكل كبير، منها تعقيد إجراءات تسجيل فروع الشركات الفلسطينية في الأردن، عدم السمح للمورد الفلسطيني بالتقدم للعطاءات الأردنية، وعدم تنظيم التجارة الخدماتية بين البلدين.

العلاقات التجارية بين الأردن وإسرائيل: يستعرض هذا الصندوق تطور العلاقات التجارية بين الأردن وإسرائيل والتي بدأت بعد توقيع اتفاقية التعاون التجاري الاقتصادي في العام 1995 بين الطرفين. وقد تأثرت هذه العلاقات بعدد من الاتفاقيات التي تلاحقت فيما بعد. شهد التبادل التجاري بين الطرفين فترتين مختلفتين، الأولى بين 1995-2008 وهي تمتاز باستمرار ارتفاع الصادرات الإسرائيلية إلى الأردن حتى وصلت ذروتها في العام 2008 بقيمة 288 مليون دولار. في حين تتميز الفترة الثانية 2008-2013 بهبوط الصادرات الإسرائيلية إلى الأردن لتصل إلى 100 مليون دولار في 2013. أما الصادرات الأردنية إلى إسرائيل كانت متواضعة خلال الفترة بين 1995-2009، إلا أنها شهدت نمواً ملحوظاً بعد ذلك لتصل إلى 266 مليون دولار في العام 2013. هذا الأمر أدى إلا قلب الميزان التجاري بين البلدين من فائض لصالح إسرائيل بمقدار 182 مليون دولار في 2008 إلى فائض لصالح الأردن بمقدار 168 مليون دولار في 2013. وجدير بالإشارة أن بنية العلاقات التجارية بين البلدين تغيرت تغيراً جوهرياً خلال تاريخ العلاقة بينهما، وهو ما يتطرق له الصندوق.

رأس المال البشري وراء 40% من النمو في إسرائيل: يستعرض هذا الصندوق دراسة صدرت عن دورية "التطور الاقتصادي راهنا" والتي يصدرها "بنك إسرائيل" حول رأس المال البشري في إسرائيل ودوره في الاقتصاد الإسرائيلي. يقاس رأس المال البشري في بلد ما بمتوسط عدد سنوات التعليم للأفراد الذي هم في سن العمل. قامت الدراسة باستخدام نموذج يحسب مقدار مساهمة رأس المال البشري في التنمية الاقتصادية (أي العائد على التعليم) وتوصلت إلى أن النمو في رأس المال البشري في إسرائيل خلال الفترة 1974–2011 أدى إلى نمو في الناتج المحلي الإجمالي للفرد يعادل 0.7% سنوياً. ونظراً لأن الناتج المحلي الإجمالي للفرد في إسرائيل شهد نموا بمعدل 1.8% سنوياً خلال تلك الفترة، فهذا يعني أن زيادة رأس المال البشري كانت مسؤولة عن 40% من النمو في الناتج المحلي الإجمالي للفرد. وتشير الدراسة إلى أن مساهمة رأس المال البشري في النمو في إسرائيل تضاءلت مع الزمن وذلك نتيجة لعدة أسباب، منها تضائل نسبة الذين يحرزون تعليماً عالياً في إسرائيل.

1- الناتج المحلي الإجمالي[1]

على الرغم من النواقص المعروفة والمتعددة في مؤشر الناتج المحلي الإجمالي إلا أن هناك ما يزال شبه اتفاق بين الاقتصاديين على أنه أفضل المؤشرات المتاحة للدلالة على مستوى النشاط الاقتصادي وعلى التحولات التي تطرأ عليه من آن لآخر في بلد ما. سوف نقدم فيما يلي تحليلا سريعا لمؤشر الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل عام، ثم للمؤشر نفسه في كل من الضفة الغربية وفي قطاع غزة. وسوف نستخدم لهذه الغاية أرقام الناتج المحلي الإجمالي الربعية بالأسعار الثابتة (أسعار العام 2004)، بدءا من الربع الأول 2000 وانتهاءً بالربع الأول 2014 (أي 57 مشاهدة).

الأراضي الفلسطينية

يصور الشكل 1 مستويات الناتج المحلي الإجمالي في كل ربع من أرباع السنة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة موضع الدراسة. ويلاحظ من الشكل أن هناك نزعة تصاعدية مستمرة وإن كانت غير منتظمة. ولقد ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي من 1,065 مليون دولار بالأسعار الثابتة في الربع الأول 2000 إلى 1,878 مليون في الربع الأول 2014. ويدل التحليل المبسط للانحدار أن الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية كان يزداد بالمتوسط بمقدار 18.3 مليون دولار في كل ثلاثة أشهر (ربع سنة) خلال الفترة.

شكل 1: الناتج المحلي الإجمالي الربعي في الأراضي الفلسطينية (بأسعار العام 2004 الثابتة) مليون دولار

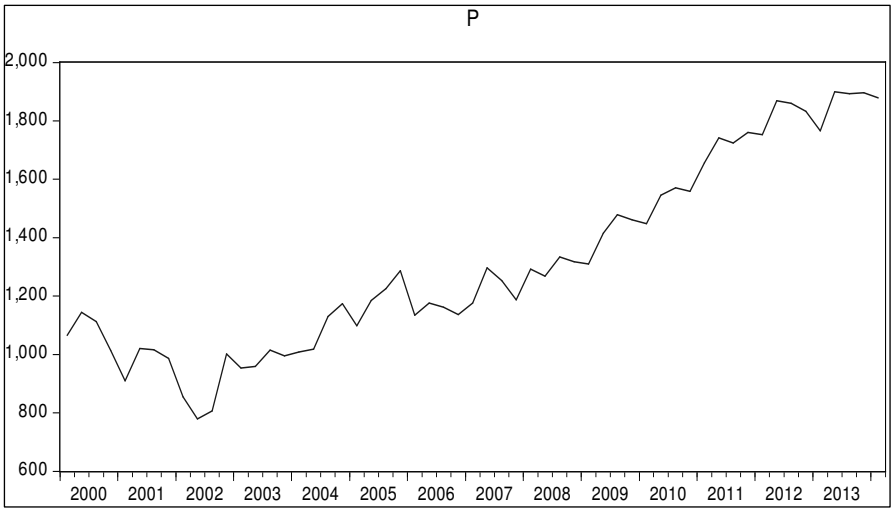

بلغ معدل النمو المتوسط في كل ربع من أرباع السنة بين الربع الأول 2000 والربع الأول 2014 في الأراضي الفلسطينية نحو 1.36%. ولكن هذا النمو المتوسط يخفي درجة عالية من التذبذب في معدلات النمو الربعية. ويتضح هذا بشكل جلي في الشكل 2 الذي يعرض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي من ربع إلى آخر. ومن المهم أن نشير إلى أن التذبذب الحاد يقلل في الواقع من دلالات معدلات النمو المتوسطة التي يتم حسابها بين أي نقطتين زمنيتين يتم اختيارها اعتباطيا.

لا شك أن جزءا من التذبذب في معدلات النمو الربعية يعود على التحولات الموسمية الطبيعية في النشاط الاقتصادي. ولكن التحولات الحادة وغير المنتظمة التي يعرضها الشكل 2، خصوصا في السنوات الأولى، تؤكد أن هناك عوامل أخرى أكثر قوة من التحولات الموسمية وراء التماوج. وتشتمل هذه على تأثير العمليات الحربية الإسرائيلية (خصوصا خلال فترة الانتفاضة الثانية بين أيلول 2000 وشباط 2005)، وآثار تبدل درجة الحصار الاقتصادي والقيود في وجه حركة البضائع والعمل، إلى جانب آثار ارتفاع وانخفاض المساعدات الدولية.

[1] تم أخذ بيانات الأشكال البيانية في هذا القسم من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

شكل 2: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الربعية في الأراضي الفلسطينية (%)

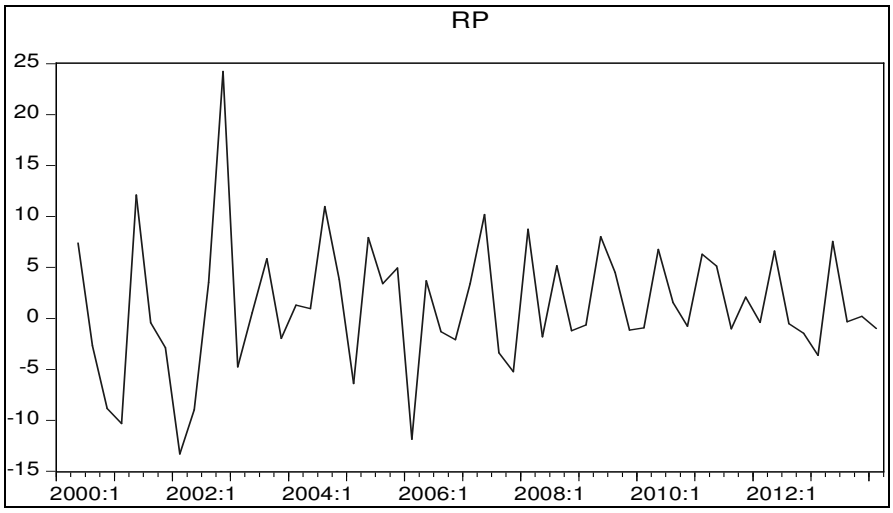

الضفة الغربية

يعرض الشكل 3 تطور الناتج المحلي الإجمالي الربعي في الضفة الغربية فقط وبالأسعار الثابتة. ويدل تمرين الانحدار البسيط على أن الناتج كان يزداد بمقدار 15.3 مليون دولار في كل ربع بين الربع الأول 2000 والربع الأول 2014. ويلاحظ التشابه بين الشكلين 3 و1، أي التقارب الكبير بين حركة الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وحركته في الأراضي الفلسطينية خصوصا في السنوات الأخيرة. ويعود السبب في هذا أساساً إلى الثقل النسبي للضفة مقارنة مع غزة والى ازدياد هذا الثقل مع مرور الأعوام. إذ ارتفعت حصة الضفة الغربية من إجمالي الناتج المحلي في الأراضي الفلسطينية من 68% في مطلع 2000 إلى نحو 75% في مطلع 2014.

شكل 3: الناتج المحلي الإجمالي الربعي في الضفة الغربية (بأسعار العام 2004 الثابتة)

مليون دولار

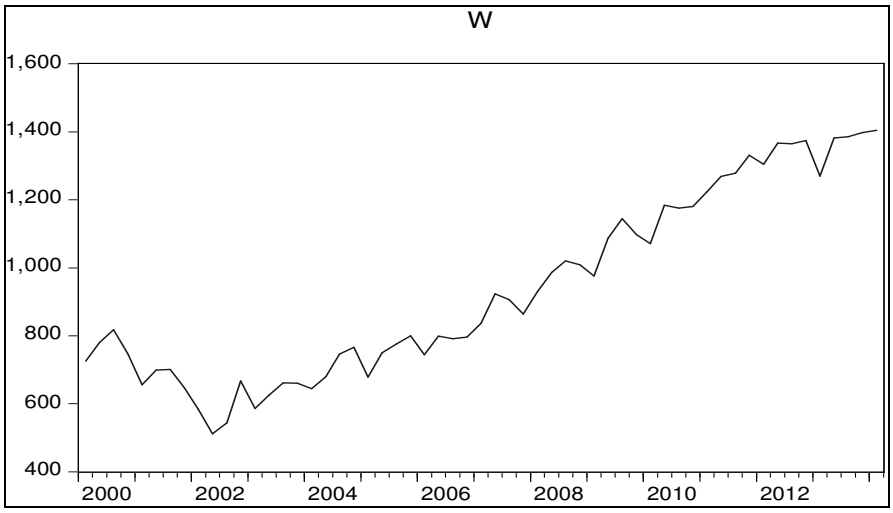

بلغ معدل النمو الربعي المتوسط في الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية 1.67%. وعلى الرغم من أن هذا أعلى بقليل من متوسط النمو في الأراضي الفلسطينية، إلا أن هناك تشابه بينهما في الحركة المتذبذبة لنمو الناتج المحلي الإجمالي الربعي كما يظهر في الشكل 4.

شكل 4: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الربعية في الضفة الغربية (%)

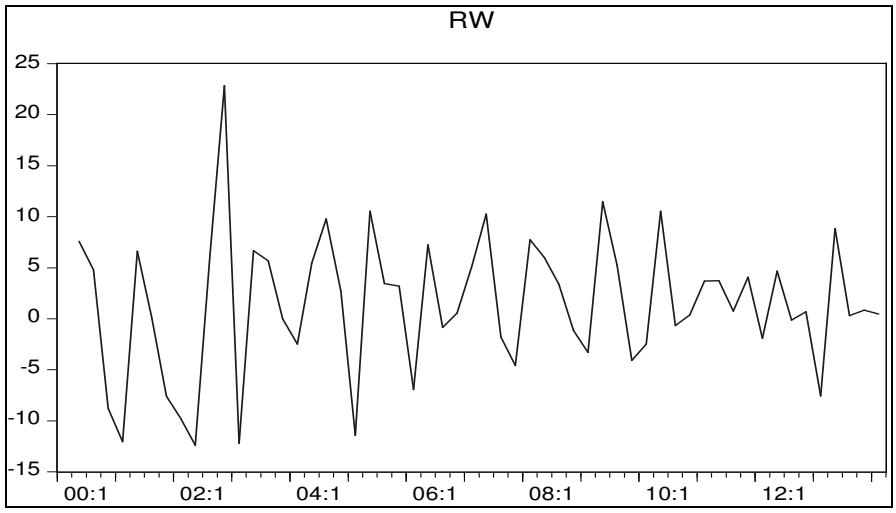

قطاع غزة

يعرض الشكل 5 تطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي الربعي في قطاع غزة. ويشير تحليل الانحدار إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الربعي في القطاع كان يزداد بالمتوسط بمقدار يقارب 3 مليون دولار في كل ربع سنة خلال الفترة المدروسة. ولكن نظرة سريعة على الشكل 6، الذي يصور حركة معدلات النمو الربعية لهذا المؤشر، توضح درجة التحولات الحادة التي شهدها النشاط الاقتصادي في القطاع. ولم يزد معدل النمو الربعي المتوسط في القطاع خلال الفترة على 0.71%. وتوضح المقارنة بين الشكلين 5 و3 التباين في المسار الاقتصادي بين الضفة والقطاع خلال السنوات الماضية. ويجدر التنويه إلى أن اتساع الفجوة في الثقل الاقتصادي بين الضفة والقطاع على المستوى الكلي ترافق مع اتساع أكبر في الفجوة بينهما على مستوى الدخل الفردي المتوسط، وذلك بسبب نمو السكان على معل أعلى في قطاع غزة.

شكل 5: الناتج المحلي الإجمالي الربعي في قطاع غزة (بأسعار العام 2004 الثابتة)

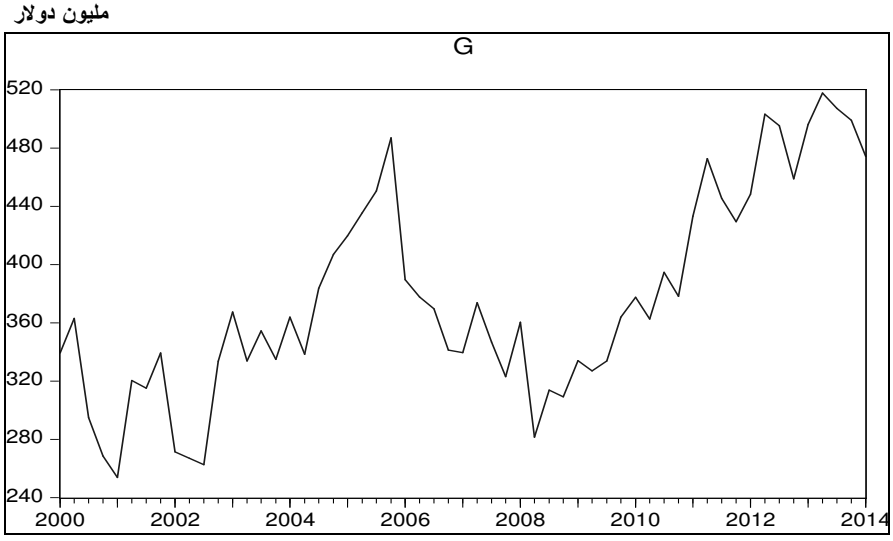

شكل 6: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الربعية في قطاع غزة (%)

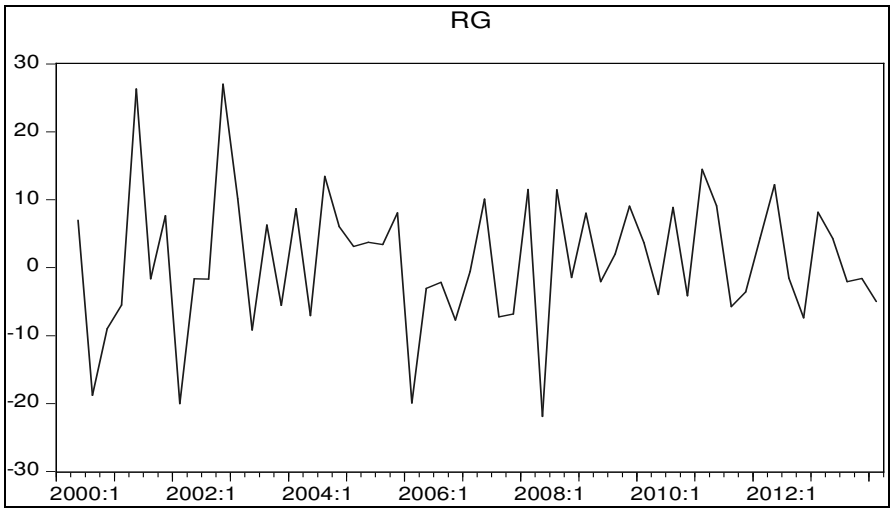

صندوق 1: آلية إدخال مواد البناء لإعادة إعمار غزة: مأسسة الحصار؟

اشترطت إسرائيل فرض آلية رقابة صارمة على استعمال مواد البناء (الحصى والاسمنت والحديد) التي يتم إدخالها إلى قطاع غزة لإعادة إعمار وبناء ما قامت بتدميره هناك خلال عدوانها المتكرر. وتدعي إسرائيل أن آلية الرقابة هذه ضرورية للحيلولة دون استخدام مواد البناء لإعادة تشييد الأنفاق التي قامت إسرائيل أيضا بتدميرها خلال الحرب.

ولقد قام المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى مسار السلام في الشرق الأوسط، "روبرت سيري" بلعب دور الوسيط بين إسرائيل والحكومة الفلسطينية، والإشراف على وضع اتفاقية آلية إدخال مواد البناء. وعلى الرغم من أن مكتب المبعوث الدولي (المعروف باسم الاونسكو UNSCO) نشر مقتطفات من نص الاتفاقية هذه، إلا أن النص الكامل للاتفاق لم يتم نشره.[2]

ذكر التقرير المختصر الذي صدر عن مكتب المبعوث الدولي (الاونسكو) أن اتفاق " آلية إعادة إعمار غزة" هو اتفاق مؤقت بين الحكومة الفلسطينية والإسرائيلية تم توقيعه في شهر أيلول 2014. وان الاتفاق يحقق الإغراض الأربعة التالية: يسمح للحكومة الفلسطينية بأن تقود جهود إعادة البناء، يعطي دفعة للقطاع الخاص في غزة، يضمن للمانحين الدوليين أن استثماراتهم في أعمال تشييد غزة سوف تتم دون إبطاء، وأخيرا أن الاتفاق يقدم حلولاً لمخاوف إسرائيل الأمنية من الاستعمال المزدوج لمواد البناء.[3]

وذكر التقرير أيضا أن الاتفاق يشتمل على قناتين للعمل، إحداهما تقودها الحكومة الفلسطينية، والأخرى تقودها الأمم المتحدة. وان القناتين تعتمدان على وضع جدول شامل ومركزي للمعلومات (database) بإشراف وزارة الشؤون المدنية الفلسطينية، لتتبع مسار كميات مواد البناء المطلوبة والأماكن التي سوف تذهب إليها في القطاع.

تشتمل مهام العمل للحكومة الفلسطينية على ترخيص مستودعات/ أماكن بيع معينة لتسليم وبيع مواد البناء. وبعد أن تقوم الحكومة أو الأمم المتحدة بتحديد مستوى الدمار الذي لحق بكل بيت، وكمية مواد البناء اللازمة لإصلاحه، يمكن لأصحاب المنازل المدمرة شراء كمية مواد

[2] قامت صحيفة الغارديان البريطانية ونشرة "الانتفاضة الالكترونية" بنشر تسريبات عن هذه الاتفاقية. أنظر:
http://www.theguardian.com/world/2014/oct/03/gaza-reconstruction-plan-un-israel-blockade
http://electronicintifada.net/blogs/ali-abunimah/under-cover-reconstruction-un-and-pa-become-enforcers-israels-gaza-siege

[3] UNSCO: Fact Sheet: Gaza Reconstruction Mechanism
http://www.unsco.org/Gaza%20Reconstruction%20Mechanism%20Fact%20Sheet%209%20October%202014.pdf

البناء المخصصة لهم من التجار المرخصين. وسوف تقوم الأمم المتحدة بتوظيف عدد من المهندسين للفحص والتدقيق في صحة وأمانة عمليات التسليم والبناء. ويقول التقرير أن هذا المسار سوف يسمح بترميم وإعادة بناء 80 ألف منزل.

أما فيما يتعلق بإعادة بناء المشاريع الكبيرة، سواء الخاصة منها أو العامة، والتي ورد ذكرها في برنامج إعادة الإعمار الذي وضعته الحكومة الفلسطينية (انظر العدد السابق من المراقب) فإن الاتفاق ينص على أن تقوم الحكومة بوضع المعلومات الهندسية ومتطلبات المواد لهذه المشاريع في قاعدة المعلومات المركزية (database)، وان يتم تحويل هذه المعلومات إلى الحكومة الإسرائيلية التي ستقوم بدراسة هذه المشاريع ومن ثم تخصيص مواد البناء اللازمة لها والسماح بإدخالها إلى القطاع.

بالنسبة إلى قناة العمل الخاصة بالمنظمة الدولية فإن آلية إدخال مواد البناء للمشاريع التي ستنفذها الأمم المتحدة ستكون أسرع وأقل تعقيداً من المشاريع التي تنفذها الحكومة الفلسطينية أو الأفراد الفلسطينيين.

أخيراً يذكر التقرير أن الاتفاق ينص على تأسيس لجنة توجيه لإدارة آلية إعادة الإعمار تتكون من ممثل عن الحكومة الفلسطينية (وزارة الشؤون المدنية) وعن الحكومة الإسرائيلية والأمم المتحدة (مكتب الاونسكو). كما ذكر التقرير أن مكتب الأمم المتحدة لخدمة المشاريع (UNOPS) تم تكليفه بتأسيس وحدة خاصة لمراقبة الاستخدام النهائي لمواد البناء داخل القطاع.

واجه الاتفاق، الذي تم برعاية مبعوث الأمم المتحدة روبرت سيري، موجة نقد حادة من منظمات الإغاثة الدولية ومن هيئات المجتمع المدني الفلسطينية. وتتلخص وجهة نظر هذه المؤسسات في أن اتفاق آلية إعادة البناء (أو اتفاق سيري كما بات يعرف) بعيد جداً عن تحقيق هدف رفع الحصار عن قطاع غزة، وهو الهدف الذي تم إيقاف الحرب الأخيرة على أساسه، كما أنه الهدف الذي نص عليه قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1860. من ناحية ثانية فإن هذا الاتفاق يشكل سابقة خطيرة إذ أنه يوكل إلى هيئات الأمم المتحدة مهمة الرقابة والتفتيش لصالح الطرف الإسرائيلي. أي انه يجعل الأمم المتحدة وكيلاً لتنفيذ سياسات قوة الاحتلال. وفي هذا السياق قال فيصل الشوا أمين سر المجلس التنسيقي للقطاع الخاص في غزة، أن خطة المبعوث الأممي روبرت سيري "استهدفت إدارة الحصار ومأسسته"[4]. كما لفتت هيئات المجتمع المدني، الفلسطينية والدولية، الأنظار إلى خطورة وضع قائمة شاملة بالمعلومات عن مواقع المساكن المتضررة والمعلومات الشخصية عن قاطنيها وان تكون هذه القائمة تحت تصرف جيش الاحتلال الإسرائيلي.

وللدلالة على درجة التعقيد والرقابة العالية في "اتفاقية سيري"، ذكرت صحيفة " الغارديان" أن آلية الرقابة في هذه الاتفاقية هي أكثر ملائمة للتدقيق في نشاط المفاعلات النووية المشكوك في أهدافها منها للرقابة على برامج إعادة بناء المساكن والبيوت المدمرة.[5]

4 http://samanews.com/ar/index.php?act=post&id=219850
5 http://www.theguardian.com/world/2014/oct/03/gaza-reconstruction-plan-un-israel-blockade

2- سوق العمل[6]

نظراً لتأخر صدور بيانات سوق العمل للربع الثالث من العام 2014، سوف نقوم في العدد الحالي بإلقاء الضوء على تطور نسبة المشاركة ومعدلات البطالة في كل من الأراضي الفلسطينية بشكل عام، وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، خلال الفترة بين الربع الأول من العام 2004 والربع الثاني من العام 2014، أي عبر أفق عشرة سنوات، كما سنقدم الفقرة التقليدية التي يتناولها المراقب في كل عدد والتي تتعلق بعدد وتوزيع الوظائف الشاغرة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث.

2-1 تطور نسب المشاركة والبطالة

تعّرف نسبة المشاركة في سوق العمل بمجموع العاملين والعاطلين عن العمل مقسومة على قوة العمل. وهي تعبر بشكل عام عن نسبة الذين يعملون والذين هم على استعداد للعمل إلى إجمالي عدد السكان القادرين على العمل في بلد ما. وتتأثر هذه النسبة بعوامل متعددة، بدءاً من معدل نمو السكان، ومروراً بشكل هيكل الأعمار وانتهاءً بدرجة الإحباط التي تصيب العاطلين والتي تدفعهم أحياناً إلى الانسحاب كلياً من سوق العمل. كما تتأثر هذه النسبة بالبنى والتوجهات الاجتماعية التي تحدد درجة مساهمة الإناث في سوق العمل.

الأراضي الفلسطينية

يعرض الشكل 1 تطور نسبة المشاركة الربعية في سوق العمل في الأراضي الفلسطينية (الضفة والقطاع معاً) في كل ربع من أرباع السنة بين العام 2004 و2014. ويلاحظ الحركة التصاعدية في هذه النسبة، خصوصا في السنوات الأخيرة، على الرغم من التغير الحاد الذي شهدته خلال كامل الفترة المدروسة.ومن المهم أن نؤكد ثانية على الملاحظة التي اشرنا إليها في قسم الناتج المحلي بأن التغير الحاد يقلل في الواقع من دلالات معدلات النمو المتوسطة التي يتم حسابها بين أي نقطتين زمنيتين يتم اختيارها اعتباطيا.

الشكل 1: تطور نسبة المشاركة في سوق العمل في الأراضي الفلسطينية (%)

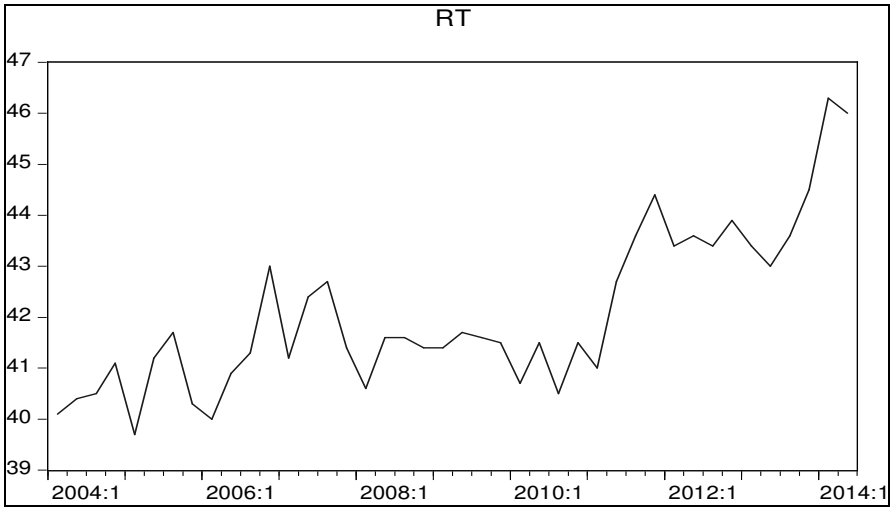

ارتفعت نسبة المشاركة في الأراضي الفلسطينية بنحو 6 نقاط مئوية (إلى 46%) بين الربع الأول 2004 والربع الثاني 2014. وبلغ المتوسط البسيط لارتفاعها في الأراضي الفلسطينية نحو 0.15% في كل ربع من أربع السنة. وتوزع هذا النمو بين 0.13% للذكور و0.16% للإناث في كل ربع سنة. ولقد أدت الزيادة الأسرع في نسبة مشاركة الإناث مقارنة بالذكور إلى تقليص جزء من الفجوة بينهما، إلا أن الهوة ما تزال واسعة، إذ بلغت نسبة مشاركة الذكور 72% مقابل 20% للإناث مع العام 2014.

من ناحية ثانية يعرض الشكل 2 التحولات الربعية في معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة المدروسة.

[6] تم أخذ بيانات الأشكال البيانية في هذا القسم من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وعلى الرغم من التحولات الحادة، التي تفوق حدة التحولات في الناتج المحلي الإجمالي خلال أرباع السنوات العشرة، إلا أن المعدل بقي على المستوى ذاته تقريباً (26%) في بداية ونهاية الفترة. كما أن توزيع هذا المعدل بين الضفة والقطاع بقي على حاله تقريباً، 24.6% في الضفة ونحو 30% في القطاع. ولكن تبايناً ملحوظاً طرأ على البنية الداخلية للبطالة بين الذكور والإناث خلال الفترة. إذ في حين هبط معدل البطالة بين الذكور بمقدار 1.5 نقطة مئوية (إلى 22%) في الأراضي الفلسطينية بين بداية ونهاية الفترة، إلا أنه ارتفع بمقدار يزيد على 20 نقطة مئوية (إلى 39.5%) عند الإناث خلال نفس الفترة. وتشير الأرقام إلى أنه في حين كان معدل البطالة ينخفض بين الذكور بنسبة 0.03% بالمتوسط في كل ربع سنة خلال الفترة، كان المعدل يزداد بنسبة 0.5% بالمتوسط بين الإناث. ويدلل هذا على أن ارتفاع نسبة مشاركة الإناث في سوق العمل كانت تترافق مع ارتفاع البطالة في أوساطهن.

شكل 2: تطور معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية (%)

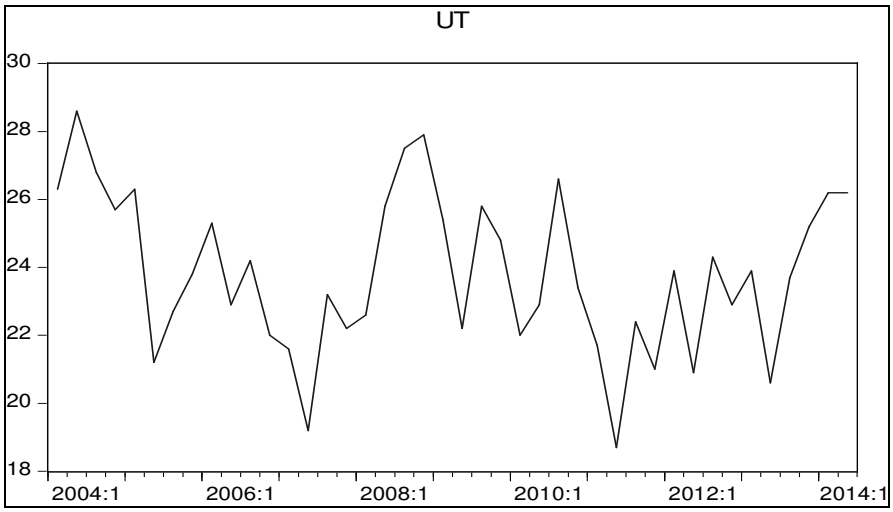

الضفة الغربية

يصور الشكل 3 تطور نسبة المشاركة في سوق العمل في الضفة الغربية خلال الفترة موضع الدراسة. ولقد ارتفعت هذه النسبة من 41.7% في الربع الأول 2004 إلى 46.4% في الربع الثاني 2014 وكانت النسبة تزداد بمعدل بسيط يبلغ 0.12% في كل ربع من أربع السنة للذكور والإناث معاً. ولكن نمو نسبة المشاركة عند الذكور (0.14%) كان أسرع منه عند الإناث (0.09%) وهذا عكس ما حصل في قطاع غزة كما سنرى لاحقاً.

شكل 3: تطور نسبة المشاركة في سوق العمل للذكور والإناث في الضفة الغربية (%)

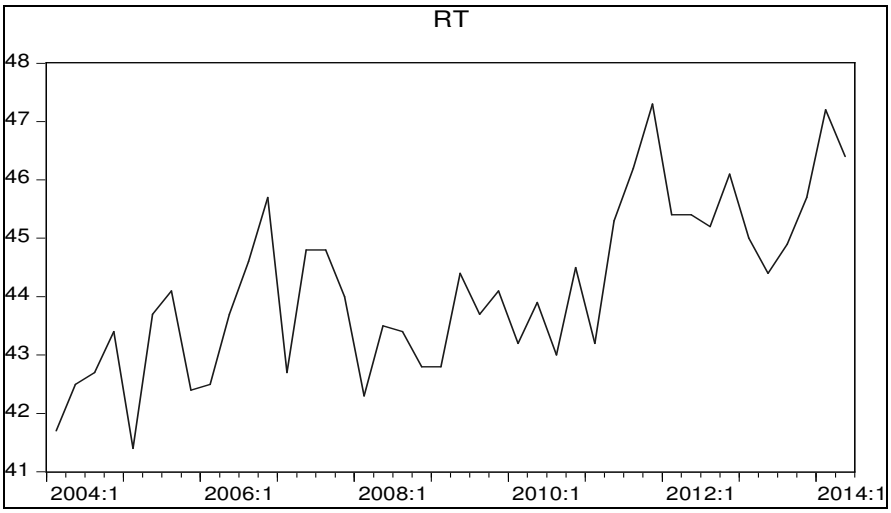

يعرض الشكل 4 تطور معدل البطالة في الضفة الغربية. ولقد انخفض هذا المعدل من 24.6% إلى 16% بين الربع الأول 2004 والربع الأول 2014، وكان ينحدر على معدل متوسط يبلغ 0.22% في كل ربع سنة. على أن التغير الحاد نسبياً في تحولات البطالة ظاهرة بشكل جلي. ومن الملفت للنظر أن انحدار البطالة في الضفة الغربية كان محصوراً كلياً تقريباً في أوساط الذكور خلال الفترة. إذ في حين كان المعدل ينخفض بنسبة 0.33% بالمتوسط في كل ربع سنة عند هؤلاء، كان ذات المعدل يرتفع بنسبة 0.26% في كل ربع سنة عند الإناث. وانعكس هذا في أن البطالة بين الذكور في الضفة الغربية انحدرت إلى 13% في حين ارتفعت إلى 27% بين الإناث في الربع الثاني من العام 2014.

شكل 4: تطور معدل البطالة في الضفة الغربية (%)

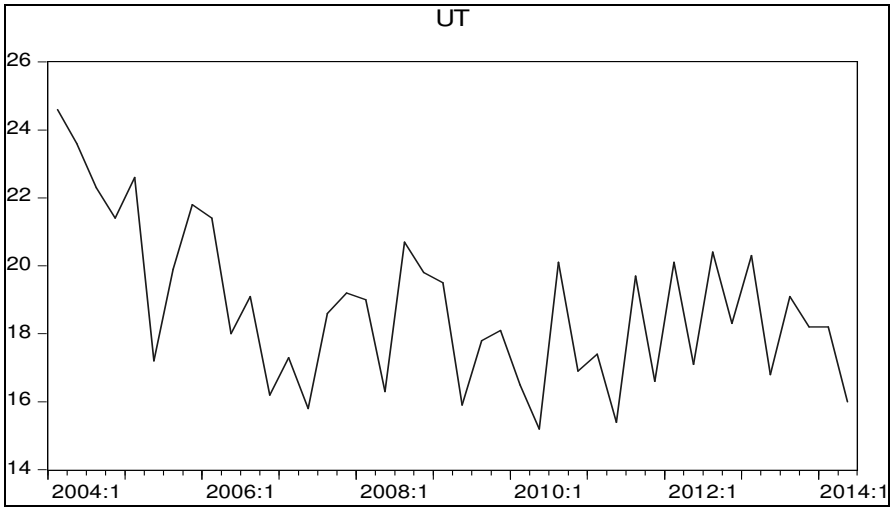

قطاع غزة

وعلى نفس نمط العرض السابق يصور الشكل 5 تطور نسبة المشاركة في سوق العمل في قطاع غزة خلال أرباع عشرة سنوات بين 2004 و2014. ويعكس الشكل 5 ارتفاعاً حاداً نسبياً في النسبة بلغ أكثر من 8 نقاط مئوية خلال الفترة (إلى 45%). وبلغ معدل النمو المتوسط نسبة المشاركة 0.20% في كل ربع. ولكن الارتفاع في النسبة في أوساط الإناث (0.29%) كان أعلى بشكل ملحوظ منه في أوساط الذكور (0.11%). هذه الزيادة الحادة نسبياً في مشاركة النساء في سوق العمل في قطاع غزة أدت إلى إزالة الفجوة التي كانت تميزهم عن الإناث في الضفة الغربية. إذ أن نسبة مشاركة الإناث في سوق العمل في الضفة والقطاع باتت في أواسط العام 2014 واحدة تقريبا، على نحو 20%.

شكل 5: تطور نسبة المشاركة في سوق العمل في قطاع غزة (%)

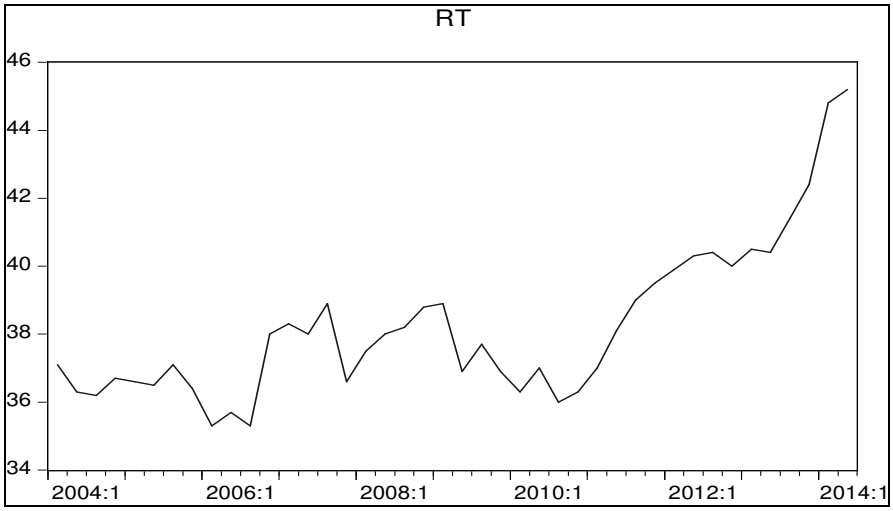

أما فيما يتعلق بتطور معدل البطالة في القطاع فإن الشكل 6 يعرض التغير الحاد للغاية فيه خلال العقد الماضي. ولقد ارتفع هذا المعدل من 29.8% في الربع الأول 2004 إلى 44.5% في الربع الثاني 2014. وكان هذا يزداد بنسبة 0.35% بالمتوسط في كل ربع من أرباع السنة خلال الفترة.

وعلى الرغم من أن معدل البطالة ارتفع في أوساط الذكور والإناث خلال الفترة في القطاع إلا أن البطالة عند الإناث كانت تزداد بمعدلات أكثر حدة بالمتوسط (0.82% في كل ربع)، بحيث وصلت إلى مستوى 60% مع حلول الربع الثاني من العام 2014.

شكل 6: تطور معدل البطالة في قطاع غزة (%)

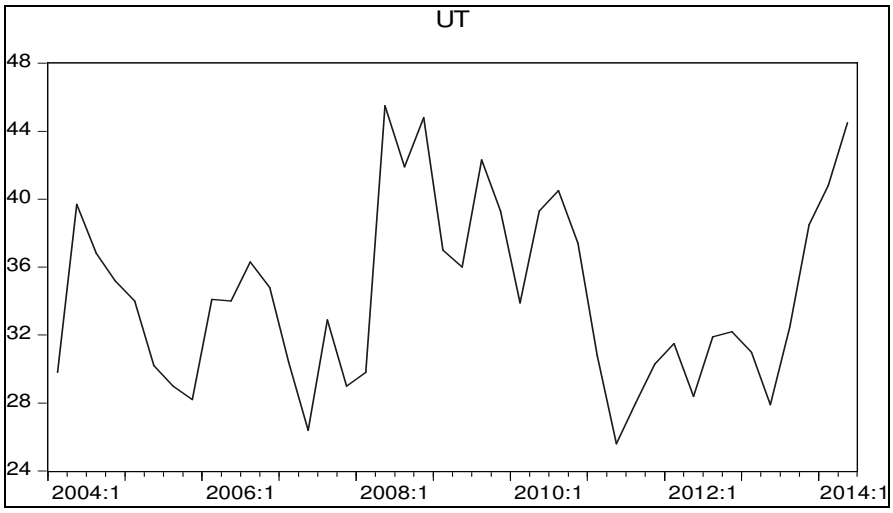

2-2 إعلانات الوظائف الشاغرة[7]

بلغ عدد الوظائف الشاغرة المعلن عنها في الربع الثالث من العام 2014 نحو **1,011** وظيفة، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 3% مقارنة مع الربع السابق، وارتفاعا بنسبة 20.8% مقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي (انظر جدول 2-1). وتجدر الإشارة أن هنالك 60 إعلاناً لم يتم تحديد عدد الوظائف الشاغرة في أي منها. كذلك يتوجب التأكيد على أن الوظائف الشاغرة التي يتم الإعلان عنها لا تمثل بالضرورة جميع فرص العمل المتوفرة، على الرغم من أن كافة الوظائف الحكومية يتوجب الإعلان عنها تبعاً لنص القانون[8].

استحوذ قطاع المنظمات الأهلية على النسبة الكبرى من الوظائف الشاغرة المعلن عنها في الربع الثالث من العام 2014 بنسبة 45% (460 شاغر)، يليه القطاع الخاص بنسبة 41% (414 شاغر)، ومن ثم القطاع الحكومي التي كانت حصته 14% (137 شاغر). وقد انخفضت حصة القطاع الخاص من إجمالي الشواغر المعلن عنها بمقدار خمس نقاط مئوية، بينما ارتفعت حصة قطاع المنظمات الأهلية بنحو 8 نقاط مئوية مقارنة مع الربع السابق (انظر الجدول 2-1).

أما بالنسبة لتوزيع الشواغر التي تم الإعلان عنها حسب المنطقة الجغرافية، فقد استحوذ وسط الضفة الغربية على الأغلبية بنسبة 64%، يليه كل من جنوب الضفة الغربية 17% وقطاع غزة بنسبة 10%، وأخيرا حصل شمال الضفة الغربية على 9% من الوظائف الشاغرة المعلنة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. أما فيما يتعلق بتوزيع الوظائف الشاغرة حسب المؤهل العلمي المطلوب، فقد كان المؤهل العلمي الأكثر طلباً هو درجة البكالوريوس بنسبة 73% (انظر الجدول 2-2).

[7] قام معهد ماس بتجميع إعلانات الوظائف الشاغرة من الصحف اليومية (القدس، الأيام والحياة)، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps.

[8] تنص المادة (19) من قانون الخدمة المدنية رقم (4) لسنة 1998م على: " تقوم الدوائر الحكومية بالإعلان عن الوظائف الخالية فيها التي يكون التعيين فيها بقرار من الجهة المختصة خلال أسبوعين من خلوها في صحيفتين يوميتين على الأقل، ويتضمن الإعلان البيانات المتعلقة بالوظيفة وشروط شغلها".

جدول 2-1: توزيع عدد الوظائف الشاغرة في إعلانات الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية حسب القطاعات والمناطق الجغرافية والدرجة العلمية خلال الربع الثالث 2013، والربع الثاني والثالث 2014

	الربع الثالث 2013	الربع الثاني 2014	الربع الثالث 2014			
			تموز	حزيران	آب	المجموع
حسب القطاع						
القطاع الخاص	322	**454**	114	169	131	**144**
القطاع العام	175	**150**	19	59	59	**137**
المنظمات غير الحكومية	340	**377**	113	170	177	**377**
حسب المنطقة الجغرافية						
شمال الضفة	84	**132**	40	29	27	**96**
وسط الضفة	509	**616**	152	253	242	**647**
جنوب الضفة	109	**124**	47	76	48	**171**
قطاع غزة	135	**109**	7	40	50	**97**
حسب الدرجة العلمية						
ماجستير فأعلى	29	**63**	23	33	21	77
بكالوريوس	595	**741**	186	273	282	741
دبلوم	98	**92**	15	64	45	124
أقل من ذلك	115	**85**	22	28	19	69
	837	**981**	246	398	367	1011

المصدر: قام معهد ماس بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps.

حاز الطلب على تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية على الحصة الأكبر من الشواغر المعلن عنها بنسبة 38.9%، يليه الطلب على تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية بنسبة 17.5%، والعلوم التطبيقية بنسبة 16.2%، بينما بلغت نسبة الطلب على تخصصات العلوم الطبية والصحية نحو 12.2%، وحصلت نسبة المهن الأخرى (حرفيون، فنيو صيانة، أعمال سكرتارية...الخ) على 15.2%. ومن الجدير ذكره أن أغلبية الشواغر المعلن عنها في قطاع غزة هي لقطاع المنظمات غير الحكومية (انظر جدول 2-2).

جدول 2-2: عدد الوظائف الشاغرة في إعلانات الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية موزعة حسب التخصص المطلوب والقطاعات والمنطقة الجغرافية خلال الربع الثالث 2014

التخصص	الضفة الغربية			قطاع غزة			المجموع
	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع أهلي	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع أهلي	
علوم طبية وصحية	1	29	83	0	2	8	123
علوم إنسانية واجتماعية	25	38	85	1	12	16	177
علوم تطبيقية	38	74	36	2	5	9	164
علوم إدارية واقتصادية	48	161	150	15	4	15	393
أخرى (حرفيين، فنيي صيانة، أعمال سكرتارية...الخ)	19	109	18	6	0	2	154
المجموع	**131**	**411**	**372**	**24**	**23**	**50**	1011

المصدر: قام "ماس" بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps

صندوق 2: الإنفاق على البحث والتطوير في الأراضي الفلسطينية: نصف نقطة مئوية من الناتج المحلي!

أصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مسحاً حول البحث والتطوير في فلسطين لعام 2013[9]. شمل إطار المسح جميع المؤسسات العاملة في مجال البحث والتطوير في فلسطين والتي بلغ عددها 142 مؤسسة في الضفة الغربية وقطاع غزة. يهدف المسح إلى توفير المعلومات والمؤشرات الإحصائية التي تخص وضع البحث والتطوير في فلسطين والتي من شأنها أن تساعد واضعي الخطط على اتخاذ التدابير اللازمة من أجل تطوير البحوث في فلسطين. تناول المسح مجموعة من المؤشرات أهمها: الموارد البشرية العاملة في مجال البحث والتطوير، أنواع البحوث ونسبة الإنفاق عليها ومصادر التمويل، والإنجازات التي حققها البحث والتطوير. وفيما يلي ملخص لأهم النتائج التي توصل لها المسح:

الإنفاق على البحث والتطوير

بلغ إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير في فلسطين 61.4 مليون دولار في 2013، وهو ما يعادل 0.49% من الناتج المحلي الإجمالي في ذلك العام. ويقسم الإنفاق على البحث والتطوير إلى ثلاثة أقسام حسب القطاعات هي: القطاع الحكومي، قطاع المؤسسات غير الحكومية، وقطاع التعليم العالي. احتل القطاع الحكومي أعلى نسبة من الإنفاق بلغت 56% من الإجمالي (بقيمة 34.5 مليون دولار)، وتوزعت النسبة الباقية بالتساوي تقريبا بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات غير الحكومية بنسبة 22% لكل منهما. وتوزعت الأبحاث إلى أربعة أنواع: البحوث التطبيقية، دراسات واستشارات، البحوث الأساسية، والبحوث التجريبية، حيث حظيت الدراسات والاستشارات على الحصة الأكبر من حيث الإنفاق بنسبة 38%. ويوضح الجدول 1 التوزيع النسبي لمصادر تمويل جهود البحث والتطوير إلى جانب توزيع الإنفاق على الأبحاث. ويلاحظ أن أعلى نسبة تمويل للبحث في الأراضي الفلسطينية جاءت مباشرة من الخارج بنسبة 26.9%، بينما بلغت نسبة التمويل من مؤسسات التعليم العالي 4.1% فقط. بالمقابل فإن أكثر من نصف الإنفاق على البحث والتطوير يتم في مؤسسات حكومية و23% فقط يتم في مؤسسات التعليم العالي.

جدول 1: التوزيع النسبي للإنفاق على البحث والتطوير في فلسطين حسب مصدر التمويل وجهة الإنفاق، 2013.

مصادر التمويل	نسبة التمويل %	نسبة الإنفاق %
مؤسسات التعليم العالي	4.1	23.0
المؤسسات الحكومية	22.3	56.1
المؤسسات غير هادفة للربح	21.8	20.9
المؤسسات الخاصة	3.7	–
تمويل مباشر من الخارج	26.9	–
تمويل ذاتي	18.7	–
أخرى	2.5	–
المجموع	100	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني– مسح البحث والتطوير، 2013. رام الله–فلسطين.

العاملون في البحث والتطوير

بلغ عدد العاملين في مجال البحث والتطوير 8,715 شخص، معظمهم من الذكور (75%). ويصنف المسح العاملين في البحث والتطوير وفقا لطبيعة الوظائف التي يقومون بها: باحثون وفنيون وإداريون. واستخلص المسح أن معظم العاملين في مجال البحث والتطوير يعملون كباحثين (52% من العدد الكلي). أما بالنسبة للمستوى التعليمي للعاملين فإن حاملي درجة البكالوريوس يشكلون النسبة الأكبر (31% من إجمالي العاملين)، ثم يأتي حاملي درجة الدكتوارة (30%من إجمالي العاملين).

إنجازات البحث والتطوير

بلغ عدد البحوث في العام 2013 نحو 4,205، توزعت بين 1,447 بحثا في مجال البحوث الأساسية (بنسبة 34% من الإجمالي)، يليها البحوث التطبيقية (31%) ثم الدراسات والاستشارات (27%) وأخيرا، حظيت البحوث التجريبية على النسبة المتبقية (8% من إجمالي

[9] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح البحث والتطوير 2013. فلسطين. رام الله
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book2075.pdf

البحوث). ويذكر تقرير جهاز الإحصاء أن الأبحاث في فلسطين حصدت في عام 2013 على عدد من الجوائز، منها 116 جائزة محلية و72 جائزة دولية و9 براءات اختراع.

فلسطين مقارنة بالدول الأخرى

ما زالت فلسطين تحظى بإنتاج ضئيل للغاية في البحث والتطوير مقارنة بالدول الأخرى، سواء من حيث الكم أو النوع. كما أن الإنفاق على أعمال البحث والتطوير ما يزال محدوداً مقارنة بالدول المتقدمة وبعض الدول المجاورة على حد سواء. ويكفي أن نذكر هنا أنه في حين لم يزد الإنفاق على البحث والتطوير على 0.49% من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين فإن النسبة بلغت في إسرائيل 3.93% في العام 2012، وبلغت 2.22 في سنغافورة و3.56 في كوريا في العام 2009. لا بل أن النسبة في فلسطين هي أقل من نصف نسبة الإنفاق على البحث والتطوير في دولة مثل تونس (1.10% في العام 2009)[10].

3- المالية العامة

شهدت الإيرادات العامة والمنح ارتفاعاً بنحو الثلث في الربع الثالث من العام 2014 مقارنة بالربع السابق لتبلغ نحو 4.23 مليار شيكل. ويعزى هذا إلى ارتفاع الإيرادات المحلية المتأتية من المقاصة من جهة، وتضاعف المنح والمساعدات الخارجية. بالمقابل، شهدت النفقات العامة ارتفاعاً ملحوظاً (بنحو 28.2%) لتبلغ حوالي 4.21 مليار شيكل، وجاء هذا بسبب قيام الحكومة بصرف دفعات نقدية مقدمة على بند فاتورة الرواتب، بالإضافة إلى ارتفاع بند نفقات غير الأجور. أدت هذه التطورات إلى تحقق فائض في الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات بنحو 14.9 مليون شيكل (على الأساس النقدي). ومن جانب آخر ارتفع الرصيد القائم من الدين العام بنحو 6.1% ليستقر عند 8.57 مليار شيكل.

ويستعرض الجدول 3-1 خلاصة التطورات المالية لموازنة الحكومة الفلسطينية خلال الربع الثالث من العام 2014 مقارنةً مع الأرباع السابقة.

جدول 3-1: خلاصة الوضع المالي للحكومة الفلسطينية خلال الفترة من الربع الثالث 2013 إلى الربع الثالث 2014 (مليون شيكل، وفق الأساس النقدي)

البيان	2013		2014		
	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
إجمالي الإيرادات العامة والمنح (صافي)	**3,495.9**	**3,317.0**	**3596.1**	**3181.4**	**4,231.1**
إجمالي الإيرادات العامة (صافي)	**1,965.2**	**2,361.8**	**2,822.0**	**2,362.4**	**2,724.9**
الإيرادات الضريبية	**469.4**	**550.1**	**848.9**	**468.7**	**401.7**
الإيرادات غير الضريبية	203.5	183.3	260.3	242.3	215.3
إيرادات مقاصة	1,547.6	1,693.4	1,825.7	1,856.2	2,253.8
ارجاعات ضريبية (-)	255.3	65.0	112.9	204.8	145.9
المنح والمساعدات الخارجية	**1,530.7**	**955.2**	**774.1**	**819**	**1,506.2**
لدعم الموازنة	1,453.6	802.2	631.5	690.1	1,357.6
لدعم المشاريع التطويرية	77.1	153.0	142.6	128.9	148.6
إجمالي النفقات العامة	**3,159.6**	**2,931.2**	**3,262.8**	**3,287.7**	**4,216.2**
النفقات الجارية، ومنها:	**3,003.5**	**2,801.2**	**3,046.2**	**3,155.1**	**4,022.4**
الأجور والرواتب	1,593.5	1,599.6	1,615.6	1,662.0	2,045.2

[10] نسب الإنفاق على البحث والتطوير في الدول الأخرى مأخوذة من البنك الدولي:
http://data.albankaldawli.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS?page=1

البيان	2013		2014		
	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
نفقات غير الأجور	1,184.1	990.3	1,218.6	1,205.6	1,691.7
صافي الإقراض	225.9	211.3	212.0	287.5	285.5
النفقات التطويرية	**156.1**	**130.0**	**216.6**	**132.6**	**193.8**
ممولة من قبل الخزينة	79.0	(23.0)	74	3.7	45.2
ممولة من قبل الدول المانحة	77.1	153.0	142.6	128.9	148.6
الرصيد الجاري	**(1,038.3)**	**(439.4)**	**(224.2)**	**(792.7)**	**(1,297.5)**
الرصيد الكلي (قبل المنح والمساعدات)	**(1,194.4)**	**(569.4)**	**(440.8)**	**(925.3)**	**(1,491.3)**
الرصيد الكلي (بعد المنح والمساعدات)	**336.3**	**385.8**	**333.3**	**(106.3)**	**14.9**
صافي التمويل من المصارف المحلية	**(372.3)**	**(143.8)**	**(474.9)**	**253.6**	**(5.6)**
المتبقي	**36.0**	**(242.0)**	**141.6**	**(147.3)**	**(9.3)**
بنود تذكيرية					
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليون دولار)	**3,233.6**	**3,279.7**	**3,287.8**	**3,423.5**	
متوسط سعر الصرف (شيكل لكل دولار)	**3.60**	**3.52**	**3.51**	**3.47**	**3.51**

المصدر: وزارة المالية–التقارير المالية الشهرية لعام 2013–2014 (العمليات المالية–الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل).

الأرقام بين أقواس هي ذات إشارة سالبة

3-1 الإيرادات العامة والمنح

تشير المحصلة النهائية المتعلقة بإجمالي الإيرادات العامة والمنح (صافي) إلى ارتفاع بنسبة 33% خلال الربع الثالث من عام 2014 مقارنة مع الربع السابق لتبلغ حوالي 4.23 مليار شيكل.

إجمالي الإيرادات العامة الصافية

شهد إجمالي الإيرادات العامة الصافية ارتفاعاً ملحوظاً بنحو 15.3% في الربع الثالث من العام 2014 مقارنة مع الربع السابق، لتبلغ حوالي 2.7 مليار شيكل. يعود هذا إلى زيادة التحويلات من إيرادات المقاصة بنحو 21.4% مقارنة مع الربع السابق (وبنحو 45.6% مقارنةً بالربع المناظر من العام 2013) لتبلغ نحو2.3 مليار شيكل[11]. ومن الملاحظ أن إيرادات المقاصة هي في ارتفاع مستمر منذ بداية العام 2013، غير أن جزءا كبيرا من الارتفاع في الربع الثالث يُعزى إلى استلام السلطة الفلسطينية دفعات نقدية مقدماً على حساب هذا البند (خلال الربع الثالث). ولقد تسلمت الحكومة دفعات نقدية تتجاوز المستحق خلال الربع الثالث من العام 2014 بحوالي 464 مليون شيكل.

أما الإيرادات الضريبية فقد تراجعت بنحو 14.3% مقارنة بالربع السابق، وبنفس النسبة أيضاً مقارنة بالربع المناظر من العام 2013، لتبلغ 401.7 مليون شيكل، وذلك بسبب تراجع في قيمة كل من ضريبتي الدخل والقيمة المضافة، إذ انخفضت إيرادات ضريبة الدخل بنحو 22.4% مقارنةً بما كانت عليه خلال الربع السابق، لتبلغ حوالي 120 مليون شيكل. كذلك تراجعت متحصلات ضريبة القيمة المضافة بين الربعين بنحو 20.7% لتبلغ 163.8 مليون شيكل (أنظر الشكل 3-1).

وشهدت الإيرادات غير الضريبية أيضا تراجعاً بنحو 11.1% بين الربعين المتتاليين لتبلغ حوالي 215.3 مليون شيكل، علماً بأن هذه الإيرادات هي عبارة عن رسوم لا تتأثر في أغلبها بشكل مباشر بالأنشطة الاقتصادية. وتشمل هذه الرسوم: الطوابع عن الخدمات الصحية وخدمات المحاكم ورسوم الأراضي ورسوم التربية ورسوم رخص مزاولة المهنة وما إلى ذلك، كما تشمل أرباح المحافظ الاستثمارية. وتجدر

[11] الأرقام المدرجة هي على الأساس النقدي، أما مكونات إيرادات المقاصة على أساس الالتزام فهي واردة في الجدول 3-5 لاحقاً، وهي توضح أن الزيادة في إيرادات المقاصة بين الربع الثالث والربع المناظر من 2013 بلغت نحو12.8% فقط.

الإشارة أن تراجع حصيلة رسوم رخص مزاولة المهنة بأكثر من النصف (لتبلغ 28.7 مليون شيكل مقارنة بنحو 61.4 مليون شيكل خلال الربع السابق) كان السبب الرئيس في انخفاض الإيرادات غير الضريبية.

شكل 3-1: هيكل الإيرادات العامة

(مليون شيكل)

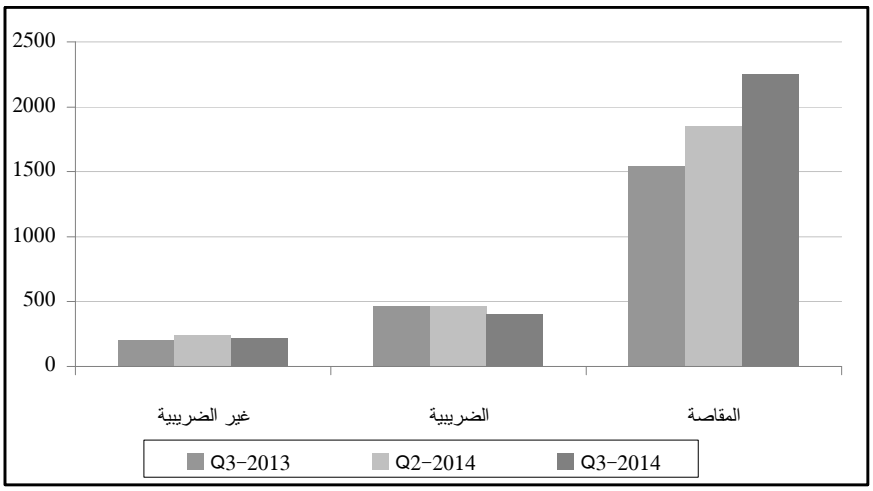

المصدر: وزارة المالية-التقارير المالية الشهرية لعام 2013-2014 (العمليات المالية-الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل).

المنح والمساعدات الخارجية

شهدت المنح والمساعدات الخارجية ارتفاعاً ملحوظاً في الربع الثالث 2013 بنحو 83.9% مقارنة بالربع السابق، لتبلغ حوالي 1.5 مليار شيكل. وقد جاء هذا الارتفاع على الصعيدين الدولي والعربي في سياق المساعدة العاجلة للسلطة الفلسطينية لمواجهة أثار العدوان الإسرائيلي الأخير. تم تخصيص نحو90% من المساعدات الخارجية لحساب الموازنة الجارية والباقي إلى التمويل التطويري. بلغت مساهمة الدول العربية (السعودية، والجزائر وقطر وعُمان ومصر) حوالي 55.7% من قيمة المساعدات، فيما ساهمت كل من الآلية الفلسطينية الأوروبية (بيغاس) بنسبة 26%، والبنك الدولي بنسبة 15.3%، كما ساهمت أيضاً بعض الدول الأجنبية (فرنسا وماليزيا) بما نسبته 3% (انظر جدول 3-2).

جدول 3-2: المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للحكومة الفلسطينية

(مليون شيكل)

البيان	2013		2014		
	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
دعم الموازنة	**1,453.6**	**802.2**	**631.5**	**1690.**	**1,357.4**
منح عربية	278.1	551.7	452.5	264.0	756.6
منح دولية	1,175.5	250.5	179.0	426.1	600.8
التمويل التطويري	**76.9**	**152.8**	**142.6**	**128.9**	**148.6**
إجمالي التمويل الخارجي	**1,530.5**	**955.0**	**774.1**	**819**	**1,506.0**

المصدر: وزارة المالية-التقارير المالية الشهرية لعام 2013-2014 (العمليات المالية-الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل).

ويعرض الجدول 3-3 المؤشرات النسبية للإيرادات العامة. وتشير الأرقام إلى أن نسبة إجمالي الإيرادات العامة إلى إجمالي الإيرادات العامة والمنح الخارجية تراجعت من 74.3% إلى 64.4% بين الربعين الثاني والثالث 2014.

جدول 3-3: مؤشرات الإيرادات العامة والمنح

البيان	2013		2014		
	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
إجمالي الإيرادات العامة الصافية (مليون شيكل)	**1,965.2**	**2,361.8**	**2,822.0**	**2,362.4**	**2,724.9**
نسبة إلى إجمالي الإيرادات العامة والمنح (%)	56.2	71.2	78.5	74.3	64.4
نسبة إلى النفقات الجارية (%)	65.4	84.3	92.6	74.9	67.7
نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	16.9	20.5	24.5	19.9	
المنح والمساعدات الخارجية (مليون شيكل)	**1,530.7**	**955.2**	**774.1**	**819.0**	**1,506.2**
نسبة إلى إجمالي الإيرادات العامة والمنح (%)	43.8	28.8	21.5	25.7	35.6
نسبة إلى النفقات الجارية (%)	51.0	34.1	25.4	26.0	37.4
نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	13.1	8.3	6.7	6.9	

المصدر: وزارة المالية-التقارير المالية الشهرية لعام 2013-2014 (العمليات المالية-الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل).

3-2 النفقات العامة

شهدت النفقات العامة خلال الربع الثالث ارتفاعاً كبيراً بنسبة 28.2% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 33.4% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2013، لتبلغ حوالي 4.2 مليار شيكل. ويتكون الإنفاق العام في معظمه من النفقات الجارية (نحو 95%)، ويذهب المتبقي إلى الإنفاق التطويري.

النفقات الجارية

ارتفع الإنفاق الجاري خلال الربع الثالث 2014 بنحو 27.5% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 34% مقارنة بالربع المناظر 2013، ليبلغ بذلك حوالي 4.0 مليار شيكل. ويتكون الإنفاق الجاري من ثلاثة بنود رئيسة، الأجور والرواتب، ونفقات غير الأجور، وصافي الإقراض، وبلغت حصة كل منها خلال هذا الربع 51% و42% و7% على التوالي (انظر الشكل 3-2).

شكل 3-2: هيكل النفقات الجارية

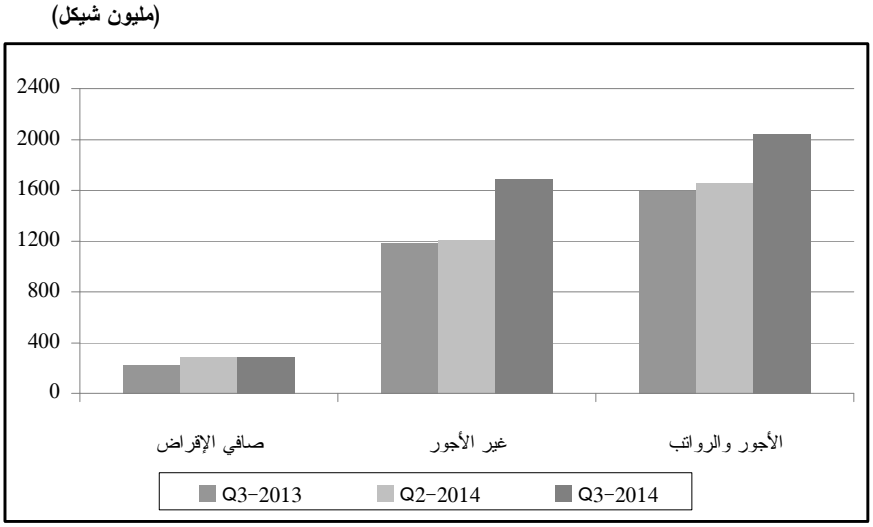

المصدر: وزارة المالية-التقارير المالية الشهرية لعام 2013-2014 (العمليات المالية-الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل).

ارتفعت فاتورة الأجور والرواتب، المكون الرئيس للنفقات الجارية، بنحو 23.1% مقارنة بالربع السابق لتبلغ حوالي 2 مليار شيكل. وشهد الربع الثالث قيام الحكومة بصرف الرواتب مقدماً خلال فترة الأعياد (قبيل عيد الفطر وعيد الأضحى) مما جعل قيمة فاتورة الأجور والرواتب المدفوعة أعلى من مستوى الالتزام (التي يتوجب دفعها) بحوالي 167.6 مليون شيكل. وهذا يفسر سبب الارتفاع الكبير في فاتورة الرواتب بين الربعين المتتاليين.

وتجدر الإشارة إلى استمرار التراجع في مستويات النقص النقدي في تغطية فاتورة الأجور والرواتب الفعلية في الأرباع الثلاثة الأولى من العام 2014، إذ بلغ متوسط هذا النقص نحو 45.5 مليون شيكل، مقارنةً مع 94.9 مليون شيكل بالمتوسط في كل ربع من عام 2013 وحوالي 204.1 مليون شيكل بالمتوسط في كل ربع من عام 2012.

أما فيما يتعلق بنفقات غير الأجور فقد ارتفع هذا البند خلال الربع الثالث بنحو 40.3% مقارنةً بالربع السابق، نتيجةً لقيام الحكومة الفلسطينية بزيادة التحويلات إثر الحرب الأخيرة على قطاع غزة. كذلك طرأ ارتفاع على الإنفاق التشغيلي بنحو 58.4% مقارنة بالربع السابق من العام 2014. ومن المعلوم أن الإنفاق التشغيلي والتحويلات الاجتماعية هما المكونان الأهم في بند نفقات غير الأجور[12]. كما استقر بند صافي الإقراض عند حوالي 285.5 مليون شيكل خلال هذا الربع دون تغير يُذكر مقارنةً بالربع السابق.

النفقات التطويرية

ارتفعت النفقات التطويرية خلال الربع الثالث 2014 بنحو 46.2% مقارنةً بالربع السابق لتبلغ نحو 193.8 مليون شيكل، على خلفية زيادة الحكومة الإنفاق المخصص لهذا البند (بلغ 45.2 مليون شيكل للربع الحالي مقارنةً مع 3.7 مليون شيكل للربع السابق)، وأيضاً بسبب ارتفاع التحويلات المخصصة للدعم التطويري من الخارج (بلغت 148.6 مليون شيكل للربع الحالي مقارنةً مع 128.9 مليون شيكل للربع السابق) (انظر الجدول 3-4).

جدول 3-4: مؤشرات النفقات العامة

البيان	2013		2014		
	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
النفقات الجارية (مليون شيكل)	**3,003.5**	**2,801.2**	**3,046.2**	**3,155.1**	**4,022.4**
نسبة إلى إجمالي النفقات العامة (%)	95.1	95.6	93.4	96.0	95.4
نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	25.8	24.3	26.4	26.6	
النفقات التطويرية (مليون شيكل)	**156.1**	**130.0**	**216.6**	**132.6**	**193.8**
نسبة إلى إجمالي النفقات العامة (%)	4.9	4.4	6.6	4.0	4.6
نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	1.3	1.1	1.9	1.1	

المصدر: وزارة المالية-التقارير المالية الشهرية لعام 2013-2014 (العمليات المالية-الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل).

3-3 الفائض/العجز المالي

أدى ارتفاع الإنفاق الجاري بأكثر من الزيادة المتحققة في الإيرادات العامة الصافية إلى زيادة العجز الجاري قبل المساعدات (على الأساس النقدي) خلال الربع الثالث ليبلغ نحو 1,297.5 مليون شيكل، مقارنة مع عجز بلغ 792.7 مليون شيكل خلال الربع السابق عليه. كذلك فان العجز الكلي (قبل المنح والمساعدات) بلغ حوالي 1,491.3 مليون شيكل، بارتفاع 61.2% مقارنةً بما كان عليه في الربع السابق وبزيادة بحوالي 24.9% مقارنةً بالربع المناظر من العام 2013.

[12] شكل الإنفاق التشغيلي نحو 39% من بند نفقات غير الأجور في حين شكلت النفقات التحويلية نحو 58% من إجمالي نفقات غير الأجور خلال الربع الحالي، في حين شكلت مدفوعات الفائدة نحو 2.7% وذهب الباقي اليسير إلى الإنفاق الرأسمالي.

أما فيما يتعلق بالرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات، فقد أدت الزيادة الكبيرة في المنح والمساعدات خلال الربع الثالث إلى تحويل العجز الذي ظهر في الربع الثاني (106.3 مليون شيكل) إلى فائض بلغ حوالي 14.9 مليون شيكل على الأساس النقدي (انظر الجدول 3-1).

3-4 تراكم المتأخرات

بلغ صافي تراكم المتأخرات على الحكومة الفلسطينية خلال الربع الثالث من العام 2014 حوالي 548.4 مليون شيكل. توزّعت المتأخرات بين متأخرات لصالح القطاع الخاص (580.5 مليون شيكل)، ومتأخرات الارجاعات الضريبية (9.4 مليون شيكل)، ومتأخرات تخص الإنفاق التطويري (125.9 مليون شيكل)، بالمقابل قامت الحكومة بسداد نحو 167.5 مليون شيكل من متأخرات الأجور والرواتب (أنظر الشكل 3-3).

وعند إضافة صافي تراكم المتأخرات (548.4 مليون شيكل) إلى العجز الكلي (قبل المنح والمساعدات) على الأساس النقدي (1,491.3 مليون شيكل) يكون رصيد العجز الكلي على أساس الالتزام حوالي 2,039.7 مليون شيكل. ويدل استمرار تراكم المتأخرات على الحكومة الفلسطينية أنها ما زالت تعاني من صعوبات في سد فجوة التمويل من خلال الجباية المحلية وحدها دون الحصول على دعم إضافي من المانحين الدوليين.

شكل 3-3: التطورات الربعية على إجمالي تراكم المتأخرات

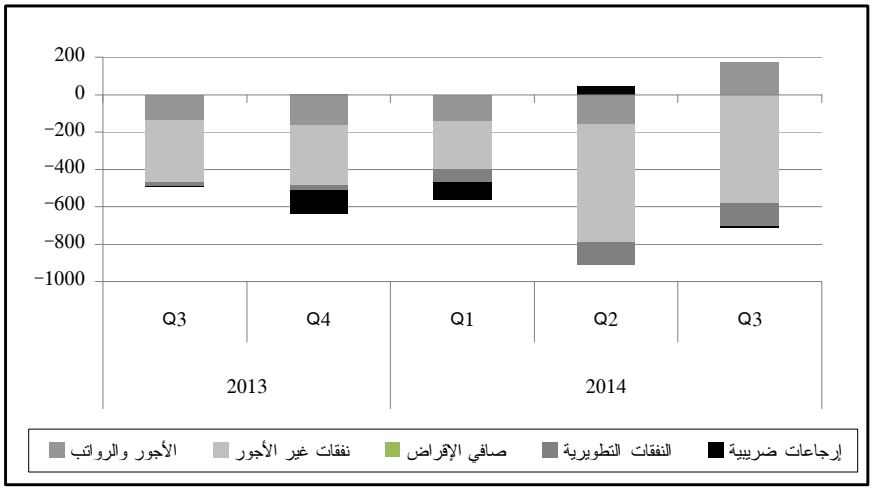

المصدر: وزارة المالية-التقارير المالية الشهرية لعام 2013-2014 (العمليات المالية-الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل).

3-5 إيرادات المقاصة (أساس الالتزام)

يعرض الجدول 3-5 التطورات الربعية في إيرادات المقاصة وفقاً لأساس الالتزام[13]. ويتضح من الجدول أن الإيرادات بلغت حوالي 1,789.7 مليون شيكل خلال الربع الثالث من العام 2014 منخفضةً بنحو3.3% مقارنة بالربع السابق، إلا أنها كانت أعلى بنحو 12.8% مقارنة بالربع المناظر من عام 2013. وعند النظر في مكونات المقاصة يُلاحظ أن مساهمة المكونات الرئيسية الثلاثة (الجمارك، وضريبة القيمة المضافة، والمحروقات) متساوية تقريباً، الثلث تقريباً لكل بند.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التباين في التطورات على بند المقاصة (وفقاً للأساس النقدي مقارنةً بأساس الالتزام) جاءت نتيجة لتحويل مدفوعات إضافية من الجانب الإسرائيلي خلال الربع تزيد على المستحق كما أشرنا سابقا.

[13] تم استخدام أساس الالتزام كون بيانات جداوله هي الوحيدة التي تحتوي على تفاصيل المقاصة بمكوناتها.

جدول 3-5: إيرادات المقاصة وفق أساس الالتزام

(مليون شيكل)

البيان	2013		2014		
	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
إيرادات المقاصة	**1,587.0**	**1,705.6**	**1,816.5**	**1,851.2**	**1,789.7**
الجمارك	562.0	559.5	565.9	631.7	651.3
القيمة مضافة	521.3	548.7	579.6	575.6	549.8
المحروقات	503.0	565.6	634.4	631.0	589.2
ضريبة الشراء (المبيعات)	0.7	0.0	-1.1	7.3	(0.6)
ضريبة الدخل	0.0	31.8	37.7	5.6	0

المصدر: جدول العمليات المالية، تفاصيل الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (أساس الالتزام)، وزارة المالية.2013-2014

3-6 الدين العام الحكومي

ارتفع الدين العام الحكومي خلال الربع الثالث من العام 2014، بنحو 6.1% ليبلغ الرصيد 8.574 مليار شيكل. ويعزى هذا الارتفاع (للدين العام مقوما بالشيكل بشكل أساسي) إلى الارتفاع في سعر صرف الشيكل مقابل العملات الرئيسية الأخرى، خاصة إذا ما علمنا أن مديونية الحكومة مقومةً بالدولار انخفضت بنحو 1.4% لتستقر عند حوالي 2.323 مليار دولار للربع الحالي مقارنةً بـــ 2.356 مليار دولار للربع السابق.

بلغت حصة الدين الحكومي المحلي نحو 52.6% من إجمالي الدين العام الحكومي خلال الربع الثالث 2014، مقابل 47.4% للدين الحكومي الخارجي. توزع الدين الخارجي خلال هذا الربع بين مؤسسات مالية عربية بنسبة 56.6%، ومؤسسات دولية وإقليمية بنحو 32% وقروض ثنائية بنسبة 11.4%. أما الدين المحلي فقد كان في أغلبه مستحقاً للجهاز المصرفي علماً أن نحو 16.5% من هذا الدين هو قروض مقدمة لهيئة البترول بكفالة الحكومة الفلسطينية. كما بلغت قيمة الفوائد المدفوعة على الدين العام الحكومي خلال الربع الثالث حوالي 45.0 مليون شيكل مقارنة بحوالي 58.5 مليون شيكل في الربع السابق عليه (انظر الجدول 3-6).

جدول 3-6: الدين العام الحكومي خلال الربع الثالث 2014

(مليون شيكل)

البيان	2013		2014		
	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
أ- الدين المحلي	**4,457.5**	**4,408.8**	**4,268.3**	**4,290.4**	**4,514.1**
قروض البنوك (طويلة الأجل)	2,474.6	2,300.1	2,228.8	2,079.0	2,253.1
تسهيلات بنكية (قصيرة الأجل)	1,171.7	1,274.0	1,171.1	1,396.2	1,464.9
قروض هيئة البترول (قصيرة الأجل)*	780.7	783.9	817.6	762.9	743.8
قروض مؤسسات عامة أخرى (قصيرة الأجل)	30.5	50.8	50.8	52.3	52.3
ب- الدين الخارجي	**3,892.0**	**3,856.1**	**3,854.7**	**3,791.6**	**4,060.3**
مؤسسات مالية عربية	**2,226.3**	**2,191.8**	**2,195.7**	**2,152.5**	**2,298.7**
صندوق الأقصى	1,853.0	1,822.2	1,826.9	1,774.7	1,909.2
الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	202.0	201.4	202.2	200.2	210.7
البنك الإسلامي للتنمية	171.3	168.2	166.6	177.6	178.8
مؤسسات مالية إقليمية ودولية	**1,192.9**	**1,191.3**	**1,185.2**	**1,175.8**	**1,300.1**
البنك الدولي	1,008.2	986.3	982.3	961.4	1,026.4

البيان	2013		2014		
	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
بنك الاستثمار الأوروبي	104.0	125.6	122.8	135.6	188.9
الصندوق الدولي للتطوير الزراعي	10.9	10.5	10.6	10.2	10.5
الأوبك	69.8	68.9	69.5	68.6	74.3
قروض ثنائية	**472.8**	**473.0**	**473.8**	**463.3**	**461.5**
الدين العام الحكومي	**8,349.5**	**8,264.9**	**8,123.0**	**8,082.0**	**8,574.4**
الفوائد المدفوعة	**58.7**	**59.3**	**52.0**	**58.5**	**45.0**
نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي الاسمي	**17.9%**	**17.9%**	**17.6%**	**17%**	

المصدر: وزارة المالية–التقارير المالية الشهرية لعام 2013–2014 (العمليات المالية–الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل).

* قروض من المصارف العاملة في فلسطين مقدمة لهيئة البترول بكفالة وزارة المالية.

صندوق 3: "ماس" يعقد المحاضرة السنوية السادسة في سلسلة محاضرات "يوسف صايغ التنموية"

يقوم المعهد منذ العام 2009 بعقد محاضرة سنوية تحت اسم "محاضرة يوسف صايغ التنموية"، وهي محاضرة اقتصادية حول قضايا التنمية الاقتصادية، ترمي إلى إحياء ذكرى البروفيسور يوسف صايغ، ويقدمها كل عام أستاذ من أعلام الاقتصاد والتنمية. عُقدت محاضرة العام 2014 في مبنى المعهد، وجاءت بعنوان "نموذج ثلاثي المستويات للتغير الاجتماعي: تحليل وتصميم مسارات التحول الاجتماعي" قدمها أستاذ الدراسات التنموية في جامعة هومبولدت – برلين – ألمانيا، البروفيسور ماثياس فايتر.

يوسف صايغ (1916–2004)

البروفيسور يوسف صايغ هو أحد أبرز الاقتصاديين العرب في القرن العشرين، وكان ناشطاً سياسياً وباحثاً وشخصية وطنية بارزة، كرس تفكيره وكتاباته النقدية لخدمة قضية شعبه. وكان رائداً في بحوث التكامل الاقتصادي العربي وآفاق التنمية المستدامة في فلسطين، مما مهد الطريق لتصبح هذه المواضيع تخصصات بحد ذاتها. وقد عرف باستقلاله الفكري ومواقفه المبدئية خلال وجوده كعضو في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حيث لعب دوراً في بناء قدراتها في التخطيط الاقتصادي والاستراتيجي. ولقد توج الأستاذ يوسف صايغ حياته المهنية ودوره الوطني بعمله الدؤوب في قيادة الفريق الذي قام بإعداد البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الفلسطيني 1994–2000 بتكليف من منظمة التحرير الفلسطينية[14].

المحاضرات السابقة

تم حتى الآن عقد ستة محاضرات من سلسلة محاضرات يوسف صايغ، كانت المحاضرة الأولى في العام 2009 بعنوان "استراتيجية التنمية: دروس من الأزمة الاقتصادية العالمية"، قدمها الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية في منظمة الأمم المتحدة، جومو كوامي سندارام. عقدت المحاضرة الثانية في العام 2010 بعنوان "استراتيجيات بناء الدولة في مرحلة ما بعد أوسلو ومعيقاتها" ألقاها أستاذ الاقتصاد في كلية الدراسات الشرقية والإفريقية– جامعة لندن، مشتاق خان. عقدت المحاضرة الثالثة في العام 2011 بعنوان "مجتمع المعرفة: التحديات والفرص للتنمية الاقتصادية والإقليمية– دور مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي" ألقاها المحاضر في الهندسة المدنية والحضرية في جامعة "ليل" للعلوم والتكنولوجيا الفرنسية الدكتور عصام شحرور. عقدت المحاضرة الرابعة في العام 2012 بعنوان "الاقتصاد السياسي للتغيير في العالم العربي" قدمها مستشار ومدير قسم أفريقيا والشرق الأوسط في معهد التمويل الدولي– واشنطن، جورج العبد. عقدت المحاضرة الخامسة في العام 2013 بعنوان "السياسة الصناعية الجديدة: الدولة الريادية كعنصر مكمل لأصحاب المشاريع الخاصة" قدمها أستاذ الاقتصاد السياسي والتنمية في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، روبرت ويد.

محاضرة العام 2014

عُقدت المحاضرة السادسة من سلسلة محاضرات يوسف صايغ في تشرين الثاني 2014، وكانت بعنوان "نموذج ثلاثي المستويات للتغير الاجتماعي: تحليل وتصميم مسارات التحول الاجتماعي" قدمها أستاذ الدراسات التنموية في جامعة هومبولدت–برلين– ألمانيا، ماثياس فايتر. ركزت المحاضرة على استعراض نموذج يشرح آلية اتخاذ القرار (سن القوانين) في المجتمعات الحديثة.

[14] لمزيد من المعلومات عن الدكتور يوسف صايغ وحياته انظر كتاب"يوسف صايغ، سيرة غير مكتملة،" دار رياض الريس، بيروت 2009.

تحكم كل مجموعة من الناس مجموعة من القواعد الرسمية وغير الرسمية. وكلما زادت قدرة هذه المجموعة على فهم، وتمييز، والالتزام بهذه القواعد كلما كانت النتائج أفضل. ولهذه القواعد ايجابيات على الرغم من القيود التي تفرضها على عمليات اتخاذ القرار. وتكمن الإيجابية الأساسية لوجود القواعد أنه عند احترامها والالتزام بها، يمكن أن نفترض أن الآخرين سوف يلتزمون بنفس القواعد ويحترمونها أيضاً. هذا يعزز أمن المواطنين، ويزيد من قدرتهم على توقع الآثار المترتبة على سلوكهم.

إن منظومة القواعد وآلية سنها أمر معقد، لا سيما وأن هذه القواعد تحتاج إلى تغيير وتطوير من وقت لآخر بفعل تغير الشروط التي أنتجتها. ومن أجل فهم أفضل لتعقيدات منظومة القواعد هذه في المجتمعات الحديثة، قدم المحاضر رسماً بيانياً نستعرضه فيما يلي:

شكل 1: ثلاث مستويات للتغير الاجتماعي

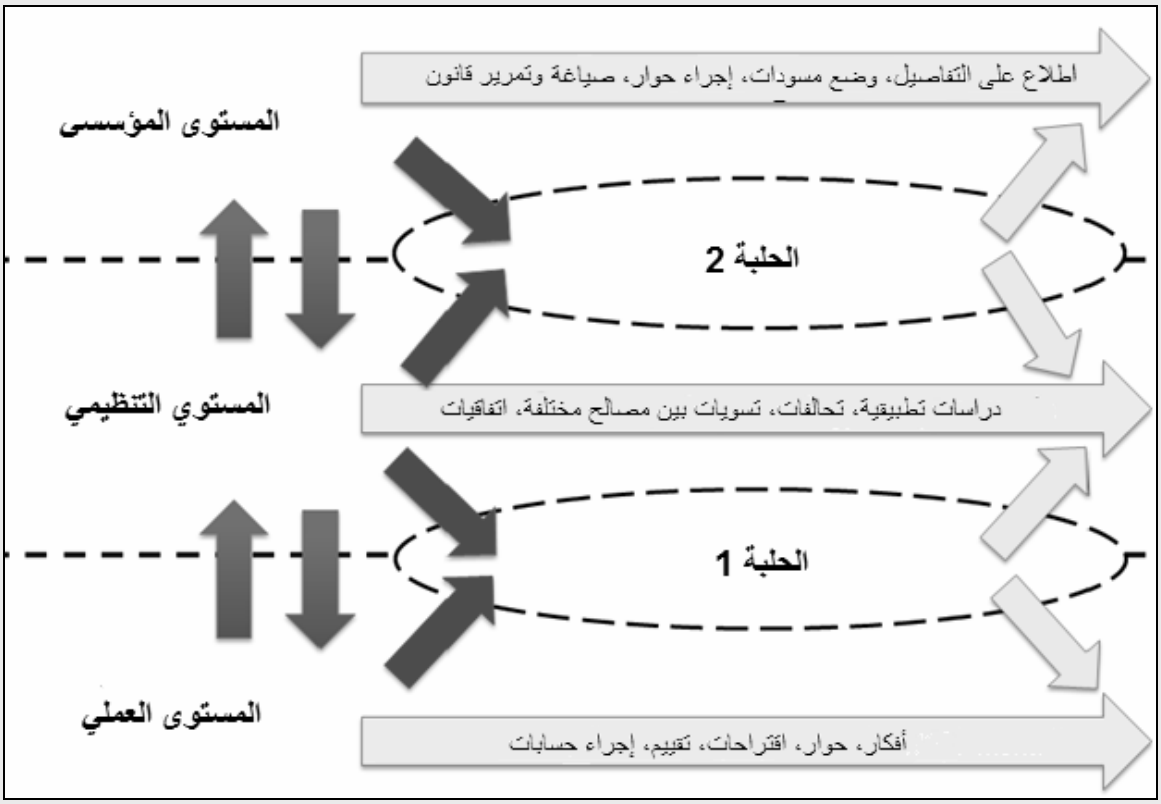

تُقسم عملية اتخاذ القرار وفقاً لهذا النموذج إلى ثلاثة مستويات– مراحل هي:

المستوى الأول، المستوى العملي Technical (الجزئي أو المايكرو): يمثل هذا المستوى الفضاء الذي تدور به جميع الأنشطة العملاتية، أي الأنشطة اليومية.

المستوى الثاني، المستوى التنظيمي Organizational (المتوسط أو الميزو): وهو المستوى الذي ينظم الأنشطة التي تدور بالمستوى الأول من خلال قواعد متفق عليها.

المستوى الثالث، المستوى المؤسسي Institutional (الكلي أو الماكرو): يضم هذا المستوى القواعد الأكثر رسمية والتي تنظم سلوك الناس، مثل القوانين والتشريعات.

تتفاعل هذه المستويات الثلاثة في المجتمعات الحديثة بشكل أفقي (أي داخل المستوى نفسه)، وبشكل عمودي (أي فيما بينها).

التفاعل الأفقي والعمودي

تتولد في المستوى الأول الأفكار، ويتم في هذا المستوى نقاش الأفكار مما ينتج عنه تحويلها إلى مقترحات قابلة للاختبار والدراسة حول إمكانية تطبيقها عملياً. يتلقف المستوى التنظيمي هذه الأفكار والتي تحولت إلى مقترحات، ويقوم بإجراء الدراسات وتحليل التكاليف والمنافع وتحديد أصحاب المصلحة، ومن ثم يتم في هذا المستوى صياغة الاستراتيجيات. وأخيراً، يتم في المستوى المؤسسي الاستماع إلى هذه المقترحات المدعومة بدراسات واستراتيجيات، ومن ثم يتم إعداد مسودات، ويحصل نقاش حول هذه المسودات وأخيراً يتم إقرار القوانين.

لا يمكن لهذه المستويات الثلاثة تحقيق مهامها إلا إذا كان بينها ترابط متبادل. وعليه يجب فهم كيفية عمل هذه المستويات أفقياً إلى جانب كيفية تواصل هذه المستويات مع بعضها البعض (أي كيف تتفاعل عمودياً). وهذا التفاعل الأفقي والعمودي يتم من خلال "الحلبة arena"، وهو مفهوم استحدثته في التسعينات من القرن الماضي الاقتصادية الينور اوستروم الحائزة على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام 2009. والحلبة هي المجال الذي تدور به النقاشات حول حوكمة الموارد الطبيعية والسلع العامة، وبالتالي هي المجال الذي يوفر لهذه المستويات الثلاثة التواصل فيما بينها (أي التواصل عمودياً).

وتشكل الحلبة الأولى، الموضحة في الشكل 1، المجال الذي يحدث فيه الحوار والتفاعل بين المستوى الأول والثاني. فيما تشكل الحلبة الثانية الفضاء الذي تحدث فيه النقاشات بين المستوى الثاني والثالث، وهي في ذات الوقت تعكس النقاش الذي يحدث في الحلبة الأولى. من هنا يتضح أن عملية اتخاذ القرار التي تحدث في المجتمعات الحديثة، عملية تفاعلية تأتي ضمن توافق مجتمعي كبير، وبالتالي أن درجة الالتزام والتطبيق للقرارات الجديدة يكون مرتفع.

من النظرية إلى التطبيق

أكد المحاضر أن نجاح الدول النامية في سلسلة صنع القرارات يعتمد بشكل أساسي على مدى فاعلية المستويات الثلاثة المذكورة في التواصل فيما بينها. وأشار إلى أن تطبيق النموذج النظري قد لا يكون ممكنا في بعض المجتمعات ولا سيما تلك التي تتميز بأنظمة حكم ديكتاتورية، حيث أن عملية اتخاذ القرار تتم من أعلى إلى أسفل بدون أن يكون هناك مساهمة تذكر للمستويين الآخرين. كما تحدث المحاضر عن حدود تطبيق هذا النموذج في فلسطين بسبب غياب بعض المؤسسات الرئيسية، مثل تعطل عمل المجلس التشريعي، ووجود الاحتلال الذي يعني غياب سيادة المؤسسات على الموارد والأراضي ونقص الحريات العامة والفردية.

4- القطاع المصرفي

4-1 التطورات الرئيسية في الميزانية المجمعة للمصارف

شهدت البنود الرئيسة للميزانية المجمعة للمصارف مجموعة من التطورات خلال الربع الثالث 2014، مقارنة بالربع السابق والربع المناظر من العام 2013، يلخص الجدول 4-1 هذه التطورات.

جدول 4-1: الميزانية المجمعة للمصارف المرخصة في فلسطين نهاية الربع الثالث، 2014

(مليون دولار)

البيان*	2013		2014		
	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
إجمالي الأصول	**10,984.5**	**11,191.2**	**11,450.8**	**12,006.0**	**11,895.2**
التسهيلات الائتمانية المباشرة	4,404.0	4,480.2	4,675.5	4,902.5	4,843.4
الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف	3,718.4	4,130.3	4,108.4	3,999.8	4,359.2
- أرصدة لدى سلطة النقد	*976.2*	*996.6*	*984.0*	*1047.6*	*1131.1*
- أرصدة لدى المصارف في فلسطين	*348.6*	*452.6*	*472.4*	*486.3*	*441.4*
-أرصدة لدى المصارف في الخارج	*2393.6*	*2681.1*	*2652.0*	*2465.9*	*2786.7*
محفظة أوراق الدين المالية	850.8	857.3	788.4	901.7	937.2
النقدية والمعادن الثمينة	1,200.3	956.0	1,023.3	1,180.6	808.8
الاستثمارات	148.5	155.1	158.6	143.4	147.1
القبولات المصرفية	4.9	7.6	5.3	5.8	4.4
الموجودات الأخرى	657.6	604.7	691.3	872.2	795.0
إجمالي الخصوم	**10,984.5**	**11,191.2**	**11,450.8**	**12,006.0**	**11,895.2**

البيان*	2013		2014		
	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
إجمالي ودائع الجمهور**	8,181.3	8,303.7	8,454.4	8,765.3	8,884.0
حقوق الملكية	1,309.0	1,359.9	1,411.2	1,376.5	1,410.7
أرصدة سلطة النقد والمصارف	813.8	900.2	911.1	970.6	839.2
- ودائع سلطة النقد	*184.1*	*189.5*	*200.0*	*249.2*	*279.8*
- ودائع المصارف في فلسطين	*330.7*	*445.4*	*458.6*	*470.5*	*427.0*
- ودائع المصارف خارج فلسطين	*299.0*	*265.3*	*252.5*	*250.9*	*132.4*
المطلوبات الأخرى	219.4	167.5	202.7	415.6	260.1
المخصصات والاهتلاك	461.0	459.9	471.4	478.0	501.2

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف، أيلول 2014

* البنود في الجدول هي بالإجمالي (تشمل المخصصات).

** تشمل ودائع القطاع الخاص وودائع القطاع العام (الودائع غير المصرفية)

1. جانب الأصول (الموجودات)

بلغ إجمالي أصول المصارف حوالي 11.9 مليار دولار، منخفضا بحوالي 0.9% مقارنة مع الربع السابق، وهي المرة الأولى التي ينخفض فيها إجمالي أصول المصارف منذ حوالي تسعة أرباع. جاء هذا أساساً نتيجة تراجع بند النقدية والمعادن الثمينة إضافة إلى تراجع حجم التسهيلات الائتمانية. بالمقابل ارتفع إجمالي الموجودات بنسبة 8.3% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2013. وفيما يلي مراجعة لتطور مكونات الأصول (الموجودات).

✧ **التسهيلات الائتمانية المباشرة**

تراجعت التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال الربع الثالث 2014 بنحو 1.2 مقارنة بالربع السابق، إلا أنها كانت أعلى بنحو 10% مقارنة بالربع المناظر من العام 2013، لتبلغ نحو 4.843 مليار دولار. وجاء هذا التراجع نتيجة لانخفاض كل من التسهيلات الممنوحة للقطاع العام والخاص على حد سواء. حيث تراجعت التسهيلات الممنوحة للقطاع العام بنحو 3.6%. كما تراجعت التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص بنحو 0.3%، متأثرة بحالة عدم الاستقرار السياسي نتيجة للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة خلال شهري تموز وآب من العام 2014. بالمحصلة بلغت حصة القطاع العام من التسهيلات الائتمانية المباشرة نحو 27.5% مقابل نحو 72.5% حصة القطاع الخاص خلال الربع الثالث من العام 2014.

توزعت التسهيلات الائتمانية المباشرة بين قروض بنسبة 76.7%، وجاري مدين بنسبة 23.0%، وتمويل تأجيري بنسبة 0.3%. ويشير هذا التوزيع إلى زيادة حصة القروض من التسهيلات خلال الربع الثالث بحوالي 3.7 نقطة مئوية مقارنة بالربع السابق على حساب تسهيلات الجاري مدين.

استحوذت الضفة الغربية على نحو 85.3% من تسهيلات القطاع الخاص المقيم، مقابل نحو 14.7% حصة قطاع غزة. وقد تركزت معظم التسهيلات الممنوحة في الضفة الغربية في محافظة رام الله والبيرة بنسبة 63.2%، تلتها محافظة نابلس بنسبة 10.6%. أما في قطاع غزة فقد استحوذت محافظة غزة على نحو 69.1% من إجمالي التسهيلات الممنوحة في القطاع.

كما استمر الدولار بالسيطرة على النصيب الأكبر من التسهيلات في نهاية الربع الثالث من العام 2014 بنسبة 57.6%، تلاه الشيكل بنسبة 30.5%، ثم الدينار الأردني بنسبة 11.3% (انظر الجدول 4-2).

جدول 4-2: إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة حسب الجهة المستفيدة والنوع والعملة

(مليون دولار)

	2013		2014		
	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثانى	الربع الثالث
حسب الجهة المستفيدة					
قطاع عام	1,382.7	1,373.2	1,355.8	1,382.8	1,333.3
قطاع خاص مقيم	2,983.4	3,070.5	3,285.1	3,491.2	3,484.4
- الضفة الغربية	*2,501.3*	*2,577.1*	*2,775.6*	*2,954.8*	*2,973.4*
- قطاع غزة	*482.1*	*493.4*	*509.5*	*536.4*	*510.9*
قطاع خاص غير مقيم	37.9	36.5	34.6	28.5	25.7
حسب النوع					
قروض	3118.8	3207.7	3442.5	3577.0	3714.2
جاري مدين	1,272.0	1,258.5	1,218.2	1,309.9	1,112.6
تمويل تأجيري	13.2	14.0	14.8	15.6	16.6
حسب العملة					
دولار	2,426.1	2,464.1	2,696.9	2,799.7	2,789.8
دينار أردني	478.4	471.1	472.4	513.1	544.9
شيكل	1,462.9	1,510.7	1,470.7	1,552.6	1,478.0
عملات أخرى	36.6	34.3	35.5	37.1	30.7
المجموع	**4,404.0**	**4,480.2**	**4,675.5**	**4,902.5**	**4,843.4**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف، أيلول 2014.

أما فيما يتعلق بتوزيع تسهيلات القطاع الخاص على القطاعات الاقتصادية المختلفة فتشير البيانات إلى استمرار سيطرة تمويل السلع الاستهلاكية على النسبة الأعلى من هذه التسهيلات، رغم انخفاض حصتها في الربع الثالث مقارنة مع الربع الثاني من العام، لتصل 25.8%، تلاها قطاع العقارات والإنشاءات بنسبة 21.8%، ثم التجارة بشقيها الداخلية والخارجية بنسبة 20.4% (انظر الجدول 4-3).

جدول 4-3: إجمالي التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص حسب القطاعات الاقتصادية المستفيدة (%)

القطاع الاقتصادي	2013		2014		
	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
العقارات والإنشاءات	21.8	20.9	21.4	21.2	21.8
تطوير الأراضي	1.9	1.8	1.7	1.8	1.1
التعدين والصناعة	6.2	7.2	7.0	7.1	7.0
التجارة الداخلية والخارجية	18.1	19.8	19.3	19.2	20.4
الزراعة والثروة الحيوانية	1.2	1.2	1.9	1.9	1.2
السياحة والفنادق والمطاعم	2.0	1.9	1.7	1.7	1.7
النقل والمواصلات	0.8	0.7	0.7	0.6	0.6
الخدمات	8.0	7.8	10.3	10.6	10.5
تمويل الاستثمار بالأسهم والأدوات المالية	1.9	1.6	1.2	1.0	0.8
تمويل شراء السيارات	4.2	4.2	3.7	3.7	4.5
تمويل السلع الاستهلاكية	29.0	28.5	26.8	26.6	25.8
أخرى في القطاع الخاص	4.9	4.4	4.8	4.6	4.5
الإجمالى (مليون دولار)	**021.3,3**	**107.0,3**	**319.7,3**	**519.7,3**	**505.6,3**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية الشهرية، أيلول 2014.

✧ **الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف**

بلغ إجمالي الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف نهاية الربع الثالث 2014 نحو 4.359 مليار دولار، مسجلا نموا بنسبة 9% مقارنة مع الربع السابق. وجاء هذا نتيجةً لارتفاع أرصدة المصارف في الخارج بنسبة 13%، إضافة إلى ارتفاع الأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية بنسبة 8%، مقابل انخفاض أرصدة المصارف فيما بينها في فلسطين بنسبة 9.2% خلال نفس الفترة. وعند مقارنة الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف في الربع الثالث مقارنة بالربع المناظر من العام السابق يلاحظ أنها ارتفعت بحوالي 17.2%.[15]

✧ **النقدية والمعادن الثمينة**

شهد بند النقدية والمعادن الثمينة انخفاضاً نهاية الربع الثالث من العام 2014 بنسبة 31.5% مقارنة مع الربع السابق، ليبلغ حوالي 808.8 مليون دولار، وجاء هذا الانخفاض نتيجةً لتراجع النقد لدى مكاتب وفروع المصارف في قطاع غزة بنسبة 41.1%. كما انخفض النقد في فروع ومكاتب المصارف في الضفة الغربية بنسبة 28.7% خلال نفس الفترة، وجاء هذا على خلفية المشاكل المتعلقة بعمليات شحن فائض الشيكل.

2. جانب المطلوبات

بلغ الرصيد القائم لإجمالي ودائع الجمهور حوالي 8.884 مليار دولار خلال الربع الثالث 2014، حيث ازدادت خلال الربع بنحو 1.4% مقارنة بالربع الثاني من العام 2014. وسجلت الودائع نمواً بنحو 8.6% مقارنة بالربع المناظر من العام السابق. ويوضح الشكل 4-1 النمو (على أساس ربعي) في ودائع الجمهور خلال الفترة من الربع الثالث 2013 حتى نهاية الربع الثالث 2014.

شكل 4-1: النمو في ودائع الجمهور

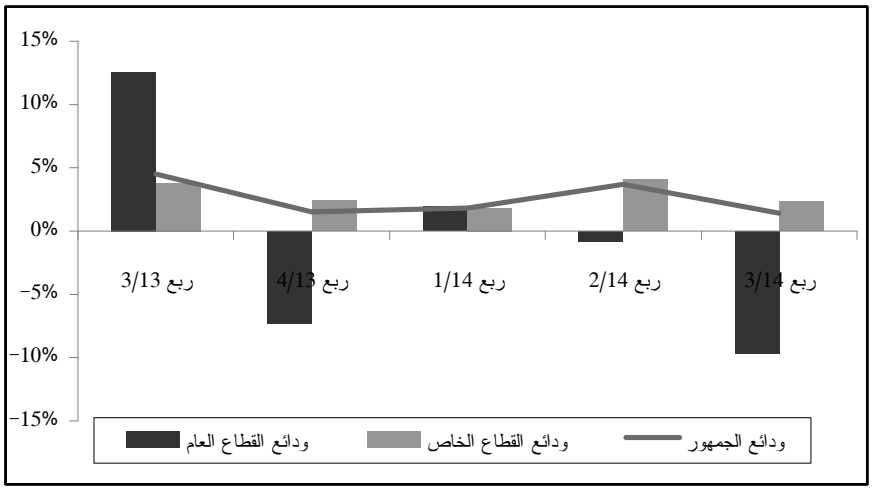

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف، أيلول 2014

توزعت ودائع الجمهور بين القطاعين العام والخاص بنسب7% و93% على التوالي في نهاية الربع الثالث 2014 مقارنة بالربع الثاني، حيث تراجعت حصة ودائع القطاع العام بنحو 0.8 نقطة مئوية لصالح القطاع الخاص. من جانبٍ آخر توزعت ودائع القطاع الخاص بين ودائع للمقيمين بنسبة 96.1% وبقيمة 7.946 مليار دولار، وودائع لغير المقيمين بنسبة 3.9%.

وعلى مستوى المنطقة الجغرافية، ارتفعت حصة قطاع غزة من الودائع بحوالي 1.4 نقطة مئوية لتشكل نحو 11.6% من إجمالي ودائع الجمهور (1.034 مليار دولار). ويعزى ذلك إلى زيادة التحويلات (الحكومية وغير الحكومية) الواردة إلى قطاع غزة بسبب العدوان الإسرائيلي على القطاع والذي أدى إلى توقف كافة الأنشطة الاقتصادية بالإضافة إلى تراجع حاد في عمليات السحب من المصارف وهو ما أدى

[15] تتكون الأرصدة لدى سلطة النقد من احتياطيات إلزامية بنسبة 68.8%، وحسابات جارية بنسبة 13.6%، وحسابات أخرى بنسبة 17.6%.

بالمحصلة إلى تراكم الودائع فيها. بالمقابل بلغت حصة الضفة الغربية حوالي 88.4% من إجمالي ودائع الجمهور (7.850 مليار دولار)، وتركزت في محافظة رام الله والبيرة بنسبة 42.8%، تليها محافظة نابلس بنسبة 13.8%. ويبين الشكل 4-2 توزيع الودائع والتسهيلات الائتمانية الممنوحة جغرافياً بحسب المحافظات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة نهاية الربع الثالث 2014.

شكل 4-2: الودائع والائتمان الممنوح بحسب المحافظات نهاية الربع الثالث من العام 2014

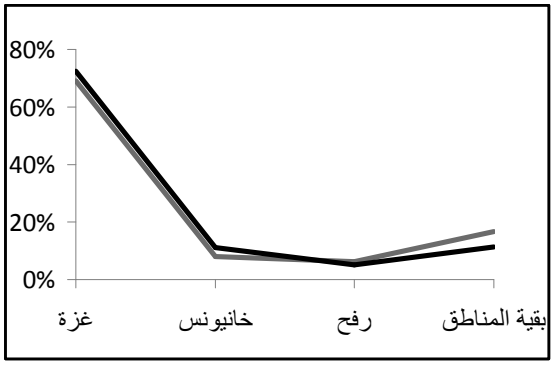

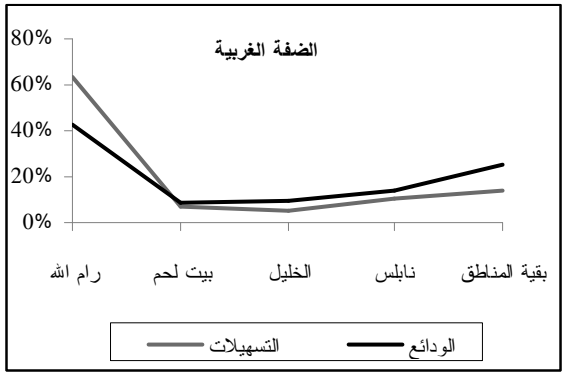

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، الميزانية المجمعة للمصارف، أيلول 2014

أما فيما يتعلق بنوع الوديعة، فقد شكلت الودائع الجارية حوالي 40.6% من إجمالي ودائع الجمهور، مرتفعة بحوالي 4.5% مقارنة بالربع السابق، بينما شكلت ودائع التوفير 31.7%، مرتفعة بنحو 12% خلال فترة المقارنة. أما الودائع لأجل فشكلت ما نسبته 27.7% من إجمالي ودائع الجمهور، متراجعة بنحو 12.1% عن الربع السابق.

جدول 4-4: توزيع ودائع الجمهور حسب الجهة المودعة والنوع والعملة

(مليون دولار)

	2013		2014		
	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
حسب الجهة المودعة					
قطاع عام	730.2	676.9	689.7	684.5	618.2
قطاع خاص مقيم	7,186.0	7,345.4	7,465.4	7,757.8	7,946.2
قطاع خاص غير مقيم	265.1	281.4	299.3	323.0	319.6
حسب نوع الوديعة					
ودائع جارية	3,317.1	3,339.2	3,380.1	3,450.9	3,607.6
ودائع أجلة	2,380.9	2,381.6	2,410.2	2,803.2	2,462.8
ودائع توفير	2,483.3	2,582.9	2,664.1	2,511.2	2,813.6
حسب نوع عملة الإيداع					
دولار أمريكي	3,438.8	3,460.6	3,477.2	3,507.4	3,481.6
دينار أردني	2,067.7	2,106.0	2,226.2	2,284.2	2,337.0
شيكل إسرائيلي	2,342.6	2,409.9	2,430.7	2,662.1	2,716.6
عملات أخرى	332.2	327.2	320.3	311.6	348.8
المجموع	**8,181.3**	**8,303.7**	**8,454.4**	**8,765.3**	**8,884.0**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، الميزانية المجمعة للمصارف، أيلول 2014

وفيما يتعلق بتوزيع ودائع الجمهور حسب عملة الإيداع فقد استمرت سيطرة الدولار على هذه الودائع لتشكل نحو 39.2%، أما الشيكل فقد بلغت حصته 30.6%، وحل في المرتبة الثالثة الودائع بالدينار الأردني بنسبة 26.3% وبقيمة 2.337 مليارد دولار. أما حصة العملات الأخرى فشكلت نحو 3.9% من إجمالي ودائع الجمهور.[16]

أما أرصدة سلطة النقد والمصارف فقد سجلت انخفاضاً ملحوظاً بنسبة 13.5% نهاية الربع الثالث 2014 مقارنة مع الربع السابق لتبلغ 839.2 مليون دولار. وجاء هذا نتيجةً لتراجع ودائع المصارف خارج فلسطين بنسبة 47.2%، وانخفاض ودائع المصارف في فلسطين بنحو 9.2%. وجاء الانخفاض بين الربعين على الرغم من ارتفاع ودائع سلطة النقد الفلسطينية بنسبة 12.3% خلال فترة المقارنة. ويجدر الانتباه إلى أن أرصدة سلطة النقد والمصارف شهدت ارتفاعا بنسبة 3.1% في الربع الثالث 2014 مقارنة بالربع المناظر من العام 2013.

أخيرا سجلت حقوق الملكية نمواً بنسبة 2.5% في نهاية الربع الثالث 2014 مقارنةً مع الربع السابق لتبلغ حوالي 1.411 مليار دولار، وجاء هذا على خلفية زيادة الأرباح التراكمية للمصارف، إضافة لارتفاع قيمة احتياطات إعادة التقييم بنسبة 1.8%.

✧ **أرباح المصارف المرخصة**

بلغ صافي دخل المصارف المرخصة نهاية الربع الثالث من العام 2014 حوالي 31.3 مليون دولار، مقارنة بنحو 34.6 مليون دولار في الربع السابق، ونحو 40.2 مليون دولار في الربع المناظر من عام 2013. وبلغ المجموع التراكمي لأرباح المصارف منذ كانون الثاني حتى أيلول من العام 2014 حوالي 106.4 مليون دولار. ويوضح الجدول 4-5 مصادر الإيرادات والنفقات وصافي أرباح المصارف خلال الفترة من الربع الثالث 2013 وحتى الربع الثالث 2014.

جدول 4-5: مصادر الإيرادات والنفقات وصافي دخل المصارف

(مليون دولار)

	2013		2014		
	الربع الثالث	**الربع الرابع**	**الربع الاول**	**الربع الثاني**	**الربع الثالث**
صافي الإيرادات	**116.9**	**122.2**	**118.6**	**123.8**	**122.7**
الفوائد	87.5	89.8	89.3	92.1	91.0
العمولات	20.5	22.3	19.8	21.5	21.7
أوراق الدين المالية والاستثمارات	1.4	3.2	3.0	2.1	0.5
عمليات تبديل وتقييم وتقييمو العملات الأجنبية	6.2	5.0	4.4	6.4	7.2
عمليات التحوط والمتاجرة	0.08	0.05-	0.6	0.2-	1.0
الدخول التشغيلية الأخرى	1.2	2.0	1.5	1.9	1.3
النفقات	**76.7**	**91.9**	**78.1**	**89.2**	**91.4**
النفقات التشغيلية	63.8	69.7	64.7	75.3	77.2
المخصصات	1.7	1.4	1.6	0.3	0.03
الضريبة	11.2	20.8	11.8	13.6	14.2
صافي الدخل*	**40.2**	**30.3**	**40.5**	**34.6**	**31.3**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، قائمة الأرباح والخسائر، أيلول 2014 (بيانات غير منشورة).

* صافي الدخل= صافي الإيرادات– النفقات

[16] يتوجب الانتباه إلى تأثير سعر صرف الدولار مقابل الشيكل عند النظر إلى التغيرات التي تطرأ على هيكل توزيع ودائع الجمهور على العملات المختلفة، حيث أن الأهمية النسبية لكل عملة تحسب بناءً على قيمة الودائع بكل عملة مقومة بالدولار.

4-2 مؤشرات أداء المصارف

تشير البيانات إلى انخفاض نسبة التسهيلات الائتمانية إلى ودائع الجمهور بنحو 1.4 نقطة مئوية عما كانت عليه في الربع السابق لتصل إلى 54.5%، كما انخفضت تسهيلات القطاع الخاص إلى الودائع بحوالي 1.1 نقطة مئوية خلال فترة المقارنة لتصل إلى 42.5%.

جدول 4-6: مؤشرات أداء المصارف المرخصة في فلسطين

(نسبة مئوية)

المؤشر	2013			2014	
	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
حقوق الملكية/ إجمالي الأصول	11.9	12.2	12.3	11.5	11.9
نسبة الدخل من الفوائد إلى إجمالي الدخل	74.8	73.5	75.3	74.4	74.3
إجمالي التسهيلات الائتمانية/ودائع الجمهور	53.8	53.9	55.3	55.9	54.5
إجمالي تسهيلات القطاع الخاص/ودائع القطاع الخاص	40.5	40.7	42.7	43.6	42.5
التوظيفات الخارجية/إجمالي الودائع*	35.7	38.2	36.8	34.6	38.3
التسهيلات المتعثرة/إجمالي التسهيلات	2.9	2.9	2.9	2.6	2.7

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، الميزانية المجمعة للمصارف، أيلول.

* إجمالي الودائع = ودائع الجمهور + الودائع المصرفية (ودائع سلطة النقد + ودائع المصارف).

بالمقابل ارتفعت نسبة التوظيفات الخارجية إلى إجمالي الودائع بنحو 3.7 نقطة مئوية، حيث شكلت التوظيفات حوالي 38.3% من إجمالي الودائع، ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة التوظيفات الخارجية[17] بنحو 10.7% مقارنة مع الربع السابق مقابل انخفاض إجمالي الودائع بحوالي 0.13% خلال نفس الفترة.

أما نسبة التسهيلات المتعثرة (التسهيلات غير العاملة) إلى إجمالي التسهيلات فقد سجلت ارتفاعاً طفيفاً خلال الربع الثالث من العام 2014 لتصل إلى 2.7% مقارنة مع 2.6% في الربع السابق، وبلغت قيمتها نحو 128.5 مليون دولار. وعند مقارنتها مع الربع المناظر من العام السابق فان النسبة شهدت انخفاضاً بنحو 0.2 نقطة مئوية (انظر الجدول 4-6).

4-3 متوسط معدلات الفائدة على الودائع والقروض

شهدت معدلات الفائدة على الودائع خلال الربع الثالث من العام 2014 انخفاضاً لكل من الودائع بعملة الدينار الأردني (بنحو 0.06 نقطة مئوية لتصل إلى 2.13%)، والودائع بعملة الدولار (بنحو 0.09 نقطة مئوية لتصل إلى 0.76%) قياسا على ما كانت عليه في الربع السابق. في المقابل ارتفعت معدلات الفائدة على الودائع بعملة الشيكل بنسبة 0.06 نقطة مئوية لتصل 1.46%. أما معدلات الفائدة على القروض فقد ارتفعت خلال الربع الثالث من العام 2014 على كل من الدينار الأردني والدولار لتصل إلى 9.35% و6.57% على التوالي، بينما انخفضت الفائدة على للتسهيلات الممنوحة بعملة الشيكل لتصل إلى 10.61% مقارنة بـــ11.05% خلال الربع السابق (انظر الجدول 4-7).

4-4 نظام المدفوعات

يمثل نظام المدفوعات القناة التي يتم من خلالها انتقال الأموال بين المؤسسات والفعاليات والأنشطة الاقتصادية والمالية والمصرفية، وقد شكل إطلاق نظام التسويات الفورية "براق" في نهاية العام 2010 قفزة في عمليات التسوية المالية بين المصارف الأعضاء.

[17] ارتفعت الأرصدة الموظفة بالخارج بنسبة 13%، وكذلك ارتفعت التسهيلات الممنوحة خارج فلسطين بنسبة 2.3%، كما ارتفعت الاستثمارات في أدوات الاستثمار بنسبة 4.6%.

جدول 4-7: المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع والقروض (%)

الفترة		الدينار الأردني		الدولار الأمريكي		الشيكل	
		الودائع	القروض	الودائع	القروض	الودائع	القروض
2013	الربع الأول	1.70	8.69	0.45	7.33	1.09	11.65
	الربع الثاني	2.40	9.50	0.80	7.90	1.40	11.50
	الربع الثالث	2.11	9.53	0.49	7.73	1.38	11.19
	الربع الرابع	2.09	8.98	0.75	7.06	1.40	11.97
المتوسط		**2.08**	**9.17**	**0.62**	**7.51**	**1.32**	**11.58**
2014	الربع الأول	2.13	9.38	0.77	6.01	1.40	11.35
	الربع الثاني	2.19	8.71	0.85	6.18	1.40	11.05
	الربع الثالث	2.13	9.35	0.76	6.57	1.46	10.61

المصدر: سلطة النقد، النشرة الإحصائية، أيلول 2014

✧ حركة المقاصة

يتم تقديم خدمات التقاص عن طريق غرفتي مقاصة رام الله وغزة التابعتين لسلطة النقد الفلسطينية. ووفقاً لبيانات هذه الغرف فقد ارتفع عدد الشيكات المقدمة للتقاص بالعملات المختلفة خلال الربع الثالث من العام 2014 بنسبة 0.2% مقارنةً بالربع السابق، في المقابل انخفضت قيمة هذه الشيكات بنسبة 2.8% خلال فترة المقارنة. جدير بالذكر أن معظم الشيكات المقدمة للتقاص هي بعملة الشيكل بنسبة 92.9%، يليها الشيكات بعملة الدولار بنسبة 4.4%، ثم الشيكات بعملة الدينار الأردني بنسبة 2.7%.

وفي نفس السياق، يلاحظ ارتفاع عدد وقيمة الشيكات المعادة، حيث ارتفع عدد هذه الشيكات بنحو 16.1% كما ارتفعت قيمتها بحوالي 16.5% خلال فترة المقارنة. ويعزى ذلك لارتفاع عدد الشيكات المعادة في قطاع غزة خلال الربع الثالث بنحو 113.4% مقارنة مع الربع السابق بسبب العدوان الإسرائيلي الأخير على القطاع.

جدول 4-8: عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص والمعادة

الفترة		الشيكات المقدمة للتقاص		الشيكات المعادة	
		العدد (شيك)	القيمة (مليون$)	العدد (شيك)	القيمة (مليون$)
2013	الربع الأول	1,021,161	2,326.7	139,098	164.4
	الربع الثاني	1,075,125	2,705.5	111,954	159.3
	الربع الثالث	1,093,428	2,698.0	112,562	161.3
	الربع الرابع	1,156,713	2,837.5	123,730	174.2
المجموع		**4,346,427**	**10,567.7**	**487,344**	**659.2**
2014	الربع الأول	1,093,504	2,779.3	110,488	168.4
	الربع الثاني	1,140,775	2,802.0	107,158	154.0
	الربع الثالث	1,143,268	2,724.5	124,461	179.4

المصدر: سلطة النقد، النشرة الإحصائية، أيلول 2014

✧ أنشطة عمليات التسوية الفورية من خلال نظام براق

بلغ إجمالي عمليات التسوية الفورية بين المصارف العاملة في فلسطين من خلال نظام براق خلال الربع الثالث من العام 2014 حوالي 44,157 حوالة، بقيمة إجمالية بلغت 9,015.4 مليون دولار، بزيادة نسبتها 3.1% عما كانت عليه في الربع السابق. وتشتمل عمليات التسوية المنفذة بين المصارف الأعضاء كل من الحوالات البنكية بنسبة 50.4%، والحوالات

الشخصية بنسبة 20.3%، وحوالات خارج النظام بنسبة 19.6%، في حين سيطرت حوالات تسوية المقاصة على حوالي 9.0% من إجمالي قيمة الحوالات، أما حوالات تسوية البورصة والعمليات الأخرى فقد شكلت ما نسبته 0.2% و0.5% على التوالي (أنظر الجدول 4-9).

جدول 4-9: إجمالي عمليات الأعضاء في نظام التسويات الفورية براق، الربع الثالث 2013-الربع الثالث2014

(القيمة بالمليون دولار)

الأعضاء		2013				2014		
		الربع الثالث	الربع الرابع	إجمالي 2013	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
حوالات بنكية	العدد	2,081	1,893	**8,223**	2,101	2,230	1,894
	القيمة	3,928.7	3,246.7	**14,822.97**	3,636.1	3,877.6	4,545.1
حوالات شخصية	العدد	36,337	34,789	**14,2926**	3,5078	37,144	39,033
	القيمة	1,549.1	1,527.7	**6,344.9**	1,557.5	1,823.6	1,833.4
حوالات إلى خارج النظام	العدد	702	615	**2,629**	601	610	556
	القيمة	1,864.7	1,945.5	**7,383.4**	1,744.3	2,164.8	1,766.3
حوالات تسوية المقاصة	العدد	2,098	1,824	**7,758**	1,986	2,046	1928
	القيمة	8,64.3	817.6	**3,356.3**	799.6	834.9	809.8
حوالات تسوية البورصة	العدد	374	315	**1,128**	336	360	363
	القيمة	15.7	35.2	**72.28**	39.5	16	15.9
عمليات أخرى	العدد	367	396	**1,506**	343	381	383
	القيمة	28.6	34.8	**1,31.2**	25.9	27	44.9
إجمالي الحوالات	العدد	41,914	39,868	**164,170**	40,445	42,771	44,157
	القيمة	8,251	7,607.6	**32,111.1**	7,802.9	8,743.9	9,015.4

المصدر: www.pma.ps

4-5 مؤسسات الإقراض المتخصصة[18]

بلغ عدد فروع ومكاتب مؤسسات الإقراض المتخصصة 66 فرع ومكتب في نهاية الربع الثالث من العام 2014، موزعة في مناطق مختلفة من الضفة الغربية وقطاع غزة، يعمل بها حوالي543 موظف. وبلغ عدد العملاء نحو 58,901 منهم حوالي 65.3% في الضفة الغربية و34.7% في قطاع غزة، كما شكلت الإناث نحو 46% من إجمالي عدد العملاء في نهاية الربع الثالث من العام 2014.

من جانبٍ آخر، بلغ إجمالي محفظة القروض المقدمة من هذه المؤسسات حوالي 104.8 مليون دولار في نهاية الربع الثالث 2014، منها حوالي 74.3 مليون دولار في الضفة الغربية و30.5 مليون دولار في قطاع غزة. وقد توزعت هذه القروض على القطاعات الاقتصادية المختلفة بنسب متفاوتة، حيث كانت الحصة الأكبر من نصيب قطاع الإسكان بنسبة 28.8%، تلاه قطاع التجارة العامة بنحو 21.9%، ثم القطاع الاستهلاكي بحوالي 15.2%، ويأتي في المرتبة الرابعة قطاع الزراعة بنسبة 13.7%، ثم قطاعي الخدمات والإنتاج بواقع 10.3% و10.1% على التوالي (انظر الشكل 4-3).

[18] مصدر البيانات الواردة في هذا البند هو من الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر (شراكة) وهي تشمل ست مؤسسات إقراض (الأعضاء في شبكة شراكة) وهي: أصالة، وأكاد، وفاتن، وريف، ومؤسسة الإسكان الدولية (CHF)، والأونروا.

شكل 4-3: التوزيع الجغرافي والقطاعي للتسهيلات الائتمانية من مؤسسات الإقراض المتخصصة

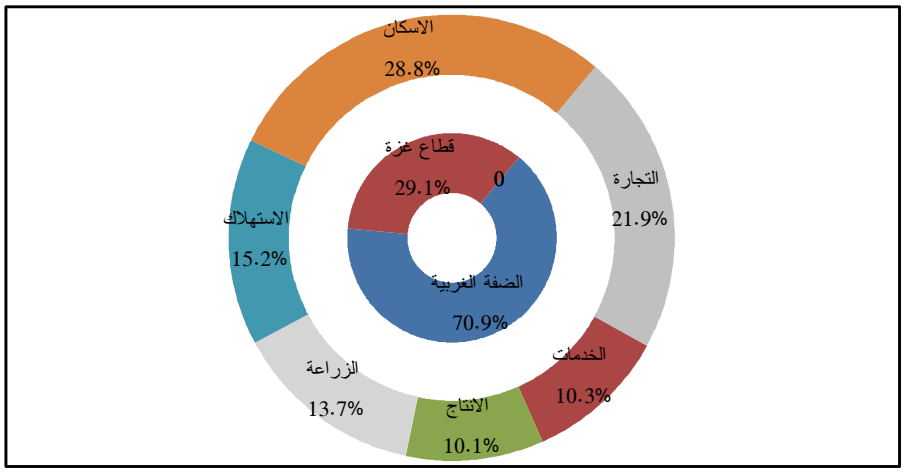

4-6 بورصة فلسطين

سيتم التطرق إلى ثلاث مجموعات من المؤشرات المالية التي ترصد واقع بورصة فلسطين والتطورات الحاصلة فيه:

- مؤشرات السوق المالي:
  - الرسملة السوقية[19]: بلغت نسبة الرسملة السوقية في بورصة فلسطين في العام 2013 نحو 24% مقارنة مع 28% في العام 2012.
  - عدد الشركات المدرجة: بلغ عدد الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في نهاية الربع الثالث من العام 2014، 49 شركة، وتتوزع الشركات المدرجة على كل من قطاع البنوك والخدمات المالية (9 شركات)، قطاع الصناعة (12 شركات)، قطاع التأمين (7 شركات)، قطاع الاستثمار (9 شركات) وقطاع الخدمات (12 شركة).
- مؤشرات السيولة:
  - الدوران: يعكس هذا المؤشر درجة سيولة السوق المالية أي السرعة التي يمكن أن تباع بها الأسهم. ويقاس بنسبة قيمة الأسهم المتداولة على قيمة الأسهم. بلغت هذه النسبة في الربع الثالث من العام 2014 نحو 2% وهي نفس النسبة في الربع السابق. وعلى صعيد القطاعات، بلغ معدل دوران أسهم قطاع الاستثمار وقطاع البنوك والخدمات المالية 2% لكل منهما، فيما بلغت نسبة كل من قطاع الخدمات وقطاع التأمين وقطاع الصناعة 1% لكل قطاع.
- درجة التركيز:

يستخدم هذا المؤشر لمعرفة مدى تأثير عدد من الشركات على التغيير في أسعار الأسهم. ويقاس المؤشر بحساب حصة أكبر 5 أو 10 شركات من حيث قيمة الأسهم المتداولة. حيث حظيت الشركات الخمس الأولى على حوالي 74% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في الربع الثالث من العام 2014، وهذه الشركات هي الاتصالات الفلسطينية (34%)، فلسطين للتنمية والاستثمار-باديكو (26%)، البنك الوطني (16%)، المؤسسة العربية للفنادق (15%)، فلسطين لتمويل الرهن العقاري (11%).

[19] يستخدم هذا المؤشر لقياس أهمية ودور السوق المالي في الاقتصاد ويُحسب من خلال قسمة القيمة السوقية للأسهم المدرجة في السوق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. وتجدر الملاحظة أن هذه النسبة تحسب للسنة ككل وليس لأرباعها

بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في نهاية الربع الثالث من العام 2014 حوالي 3.2 مليار دولار مقارنة مع 3.1 نهاية الربع السابق. أما على صعيد القطاعات، فما زال قطاع الخدمات يستحوذ على الحصة الكبرى من إجمالي القيمة السوقية بنسبة 43%، يليه قطاع البنوك والخدمات المالية بنسبة 26% (انظر شكل 4-4).

بلغت قيمة الأسهم المتداولة نحو 54.86 مليون دولار في الربع الثالث من العام 2014، بانخفاض مقداره 4% عن الربع السابق (انظر الشكل 4-5).

شكل 4-4: قيمة الأسهم المدرجة في بورصة فلسطين حسب القطاع في الربع الثالث 2014

(مليون دولار)

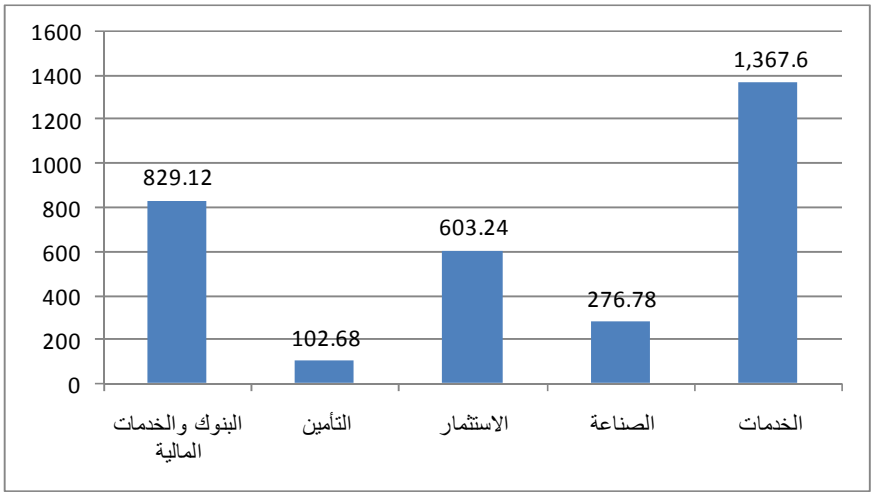

المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

شكل 4-5: قيمة الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين
خلال أشهر الربع الثاني والربع الثالث 2014

(مليون دولار)

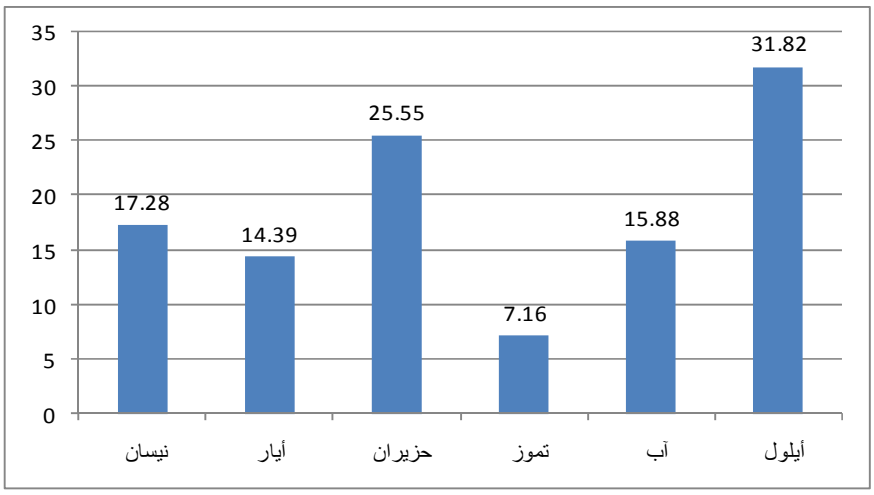

المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

أما فيما يتعلق بقيمة الأسهم المتداولة حسب القطاعات، فقد استحوذ قطاع الخدمات على النصيب الأكبر بنسبة 37% في الربع الثالث من العام 2014، يليه قطاع البنوك والخدمات المالية بنسبة 33%، ثم قطاع الاستثمار بنسبة 25% (انظر الشكل4-6).

شكل 4-6: قيمة الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين حسب القطاع خلال الربع الثالث 2014

(مليون دولار)

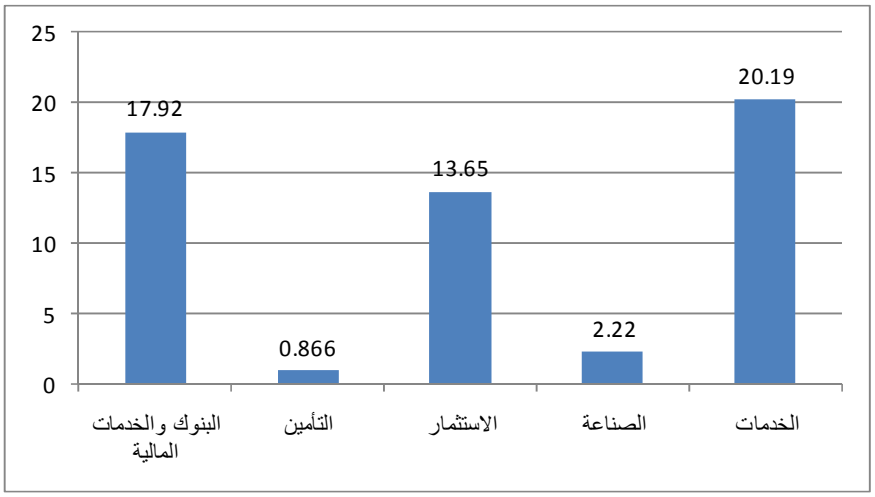

المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

مؤشر القدس

أغلق مؤشر القدس في نهاية الربع الثالث من العام 2014 عند 511.14 نقطة، متقدماً بـــ 8.33 نقطة عن الإغلاق نهاية الربع السابق (انظر الشكل 4-7).

شكل 4-7: مؤشر القدس لأشهر الربعين الثاني الثالث 2014

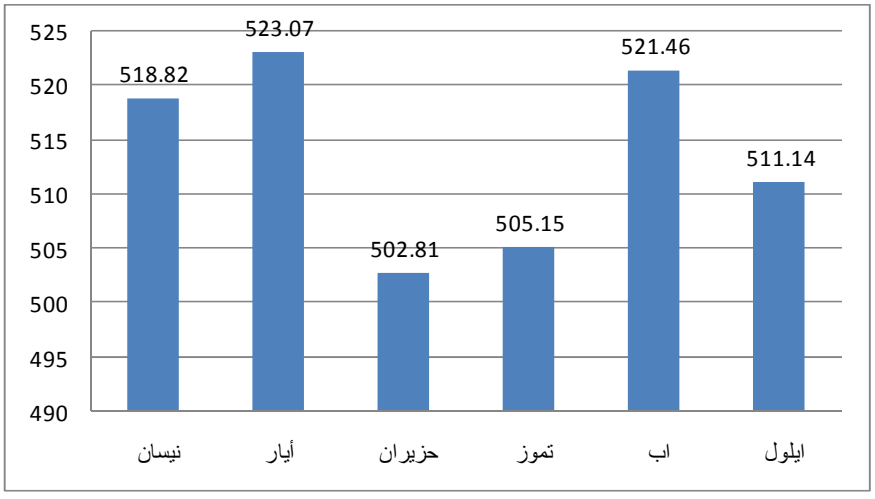

المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

صندوق 4: فجوة الأمن الغذائي في الدول العربية

عقد "المنتدى العربي للبيئة والتنمية" (أفد) مؤتمره السنوي في العاصمة الأردنية عمان في 26 تشرين الثاني 2014. وخصص المنتدى مؤتمره السنوي لعام 2014 إلىموضوع "الأمن الغذائي العربي". ونشر المنتدى بهذه المناسبة تقريراً مفصلاً عن الموضوع يرمي إلى أربعة أهداف:[20]

- تقديم تحليل واقعي علمي لوضع الأمن الغذائي في المنطقة العربية.
- إلقاء الضوء على التحديات الرئيسية لقطاع الغذاء العربي.
- مناقشة خيارات الاستدامة المتعلقة بالأمن الغذائي.
- اقتراح مسارات عمل للوصول إلى مستوى أمن غذائي أعلى في المنطقة.

الحدود الطبيعية والسياسات غير الملائمة

يشير التقرير إلى أن الإنتاج الزراعي في البلدان العربية يواجه تحديات كبيرة، في مقدمها الجفاف ومحدودية الأراضي الصالحة للزراعة وندرة مصادر المياه والنمو السكاني المتسارع، فضلاً عن مضاعفات تغيّر المناخ. لكن التقرير يؤكد أن البلدان العربية أخفقت إلى حد كبير في مواجهة هذه العوامل. فالوضع المتردي للإنتاج الزراعي يعود أساساً إلى السياسات غير الملائمة، والى ضآلة الاستثمار في العلوم والتكنولوجيا وضعف التنمية الزراعية وغياب التعاون الإقليمي. ويتبدى العجز الغذائي عبر نسبة الاكتفاء الذاتي في العالم العربي التي تبلغ نحو 46% للحبوب، و37% للسكر، و54% للدهون والزيوت. أي أن العجز يصل إلى نحو نصف الحاجة إلى المواد الغذائية الأساسية (انظر الجدول 1). ويعرض (الجدول 2) معدلات الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية والحبوب في الدول العربية، ويشير بوضوح إلى الفجوة الكبيرة بين إنتاج الغذاء والحاجة إليه، خصوصا في مجال الحبوب.

جدول 1 : نسب الاكتفاء الذاتي في العالم العربي (%)

السلعة الغذائية	2005	2011
الحبوب	49.74	45.55
السكر	38.47	36.85
الدهون والزيوت	28.12	54.35
اللحوم	80.80	76.19
الفاكهة والخضراوات	98.49	106.19
السمك	103.09	98.19
سلع غذائية أخرى	77.78	82.50
المتوسط	70.48	71.69

Source: The Arab Forum for Environment and Development 2014

الإجهاد المائي

يرتبط الغذاء والماء بشكل غير قابل للفصل، فالمنطقة العربية تواجه معضلة ندرة المياه، التي تعكسها الحصة السنوية للفرد من الموارد المائية المتجددة والتي لا تزيد على 850 متراً مكعّباً، مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يفوق 6,000 متر مكعّب. ويخفي هذا المتوسط الإقليمي المستويات المتفاوتة إلى درجة كبيرة بين البلدان. إذ أن هناك 13 دولة عربية في فئة دول "الندرة الشديدة للمياه"، بحصة سنوية للفرد تقل عن 500 متر مكعّب. والوضع مقلق جداً في ستة من هذه البلدان، حيث تبلغ المياه المتجددة المتوافرة فيها 100 متر مكعّب فقط سنوياً للفرد، إلى درجة أن التقرير الحالي اوجد لها مجموعة خاصة أطلق عليها اسم دول "الندرة الاستثنائية" للمياه.

وتبرز ندرة المياه في المنطقة العربية من خلال استخدام نحو 85% من إجمالي السحوبات المائية لأغراض القطاع الزراعي، المتسم بتدني كفاءة الري وإنتاجية المحاصيل. وتتعرض الموارد المائية النادرة، بما فيها المياه الجوفية غير المتجددة، إلى ضغوط هائلة، كما يتبيّن من المعدلات العالية للسحوبات المائية لأغراض الزراعة، بمتوسط يساوي 630% من إجمالي المياه المتجددة في بلدان مجلس التعاون الخليجي،

[20] http://www.afedonline.org/Report2014/English.html
See also: http://newspaper.annahar.com/article/192790

ويصل إلى 2,460% في الكويت. وترى منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) أن البلدان تكون في وضع حرج إن ما استخدمت أكثر من 40% من مواردها المائية المتجددة للزراعة، ويمكن اعتبار أنها تعاني إجهاداً مائياً إذا ما استخرجت أكثر من 20% من هذه الموارد. ووفق هذا التعريف، يمكن تصنيف 19 بلداً عربياً في حال من "الإجهاد المائي"، نظرا لأن معدلات السحب الحالية من مواردها المائية المتجددة لأغراض زراعية تفوق بأشواط الحدود المقبولة.

يتطلب الاكتفاء الذاتي الغذائي مقاربة إقليمية متكاملة وشاملة تقرّ بالعلاقة المتلازمة بين الغذاء والماء والطاقة، ونموذجاً جديداً للاستدامة الزراعية يعتمد على اعتبارات اقتصادية واجتماعية وبيئية. وضمن هذا المنظور يمكن تحديد عدد من الخيارات لتحسين نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي، خصوصاً من خلال الاستخدام الفاعل للموارد الزراعية المتوافرة، إضافة إلى موارد الثروتين الحيوانية والسمكية. وتشمل هذه الخيارات ما يلي:

تحسين كفاءة الري

إن فرص إنتاج المزيد من المحاصيل الزراعية باستخدام كمية مياه أقل له دور وأهمية كبرى في تعزيز الأمن الغذائي للبلدان التي تعاني ندرة في المياه. وهو يعتمد على اختيار النوع الصحيح من القنوات لنقل المياه إلى الحقول، واعتماد وسائل أكثر فاعلية للري، مثل الرش أو التنقيط، والزراعة في مساكب عريضة مرتفعة، ومستوى التنظيم والانضباط لدى المزارعين. ويقل متوسط كفاءة الري في 19 بلداً عربياً عن 46 في المئة. ويُقدَّر أن رفع هذا الرقم إلى 70% كفيل بتوفير 50 مليار متر مكعّب من المياه سنوياً. وفيما يُقدَّر أن الري المطلوب لكل طن من الحبوب يبلغ 1,500 متر مكعّب، يمكن للكمية التي تم توفيرها من المياه أن تسمح بإنتاج أكثر من 30 مليون طن من الحبوب، أو 45% من واردات الحبوب بقيمة 11.25 مليار دولار وفق أسعار 2011.

تعزيز إنتاجية المحاصيل

إن إنتاجية الحبوب في المنطقة العربية متدنية إجمالاً، خصوصاً بالنسبة إلى الحبوب الرئيسية، إذ تبلغ نحو1,133 كيلوغراماً للهكتار في خمسة من البلدان الرئيسية في إنتاج الحبوب (الجزائر والعراق والمغرب والسودان وسورية)، مقارنة بمتوسط عالمي يبلغ نحو 3,619 كيلوغراماً للهكتار. وتبيّن دراسات "المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة" (إيكاردا) زيادات جديرة بالاعتبار في غلة القمح في حقول تجريبية، مقارنة بالإنتاج الفعلي في كل من أنظمة الزراعة المروية والبعلية في بلدان مثل مصر والمغرب والسودان وسورية وتونس. فالزراعة في مساكب مرتفعة في مصر، مثلاً، حققت زيادة بنسبة 30% في إنتاجية الحبوب، وتوفيراً بنسبة 25% في مياه الري، وكفاءة في استخدام المياه بنسبة 72%. وبيّنت برامج البحث في بعض البلدان النامية أن الإنتاجية قابلة للزيادة بمعدل ضعفين أو ثلاثة أضعاف، عبر استخدام مياه المطر المجمَّعة، مقارنة بالزراعة الجافة التقليدية. ويمكن لزيادة متوسط غلة الحبوب البعلية من مستواها الحالي البالغ نحو 800 كيلوغرام للهكتار إلى ضعفين أو ثلاثة أضعاف أن تضيف ما بين 15 و30 مليون طن من الحبوب إلى الإنتاج السنوي الحالي البالغ نحو 51 مليون طن في المنطقة العربية.

إنتاجية المياه وإعادة الاستعمال المياه

إضافة إلى زيادة كفاءة الري، يمكن رفع إنتاجية المياه على الصعيدين الاقتصادي والعملي، من خلال تخصيص المياه لمحاصيل ذات قيمة أعلى أو إنتاج محاصيل أكثر في مقابل كمية المياه ذاتها. ويمكن تعزيز إنتاجية المياه بمزيج من العوامل التي تشمل الممارسات الزراعية المحسَّنة مثل أساليب الري الحديثة، والتصريف المحسَّن، والزراعة المحمية، والبذور المحسَّنة، والاستخدام الأمثل للأسمدة والتقنيات المبتكرة لحماية المحاصيل إلى جانب خدمات الإرشاد الفعالة. كذلك يمكن تعزيز إنتاجية المياه أكثر من خلال تغيير عادات الاستهلاك باتجاه محاصيل اقل استخداما للمياه ومع قيمة غذائية مماثلة.

لا تزال مياه الصرف غير مستغلة إلى حد كبير في الاستخدام الزراعي في كافة البلدان العربية. إذ أن الكمية المعالَجة سنوياً من مياه الصرف البلدي تساوي نحو 48% فقط من نحو 14,310 ملايين متر مكعّب سنوياً، فيما الكمية الباقية تهدر من دون معالَجة. ولا تتجاوز كمية مياه الصرف المعالَجة المستخدمة في الري الزراعي 9% من الإجمالي في بلدان مثل مصر والأردن والمغرب وتونس، فيما بلدان مجلس التعاون الخليجي تستخدم نحو 37% من مياه الصرف المعالجة في الزراعة. وإذ يعتمد إنتاج الغذاء في البلدان العربية بشدة على الزراعة البعلية وتتناقص موارد المياه العذبة بسرعة، يجب تشجيع البديل المتمثل بإعادة استخدام المياه للري. وتؤكد "الفاو" أن التحول من الزراعة البعلية إلى المروية لا يقتصر على زيادة غلال معظم المحاصيل بنسبة 100 إلى 400% فحسب، بل يمكن أيضاً أن يسمح بزراعة محاصيل بديلة تحقق دخلاً أعلى وتعطي قيمة أكبر.

جدول 2 : نسب الاكتفاء الذاتي (%)

الدولة	كافة المواد الغذائية		الحبوب	
	2005	2011	2005	2011
البحرين	12.96	12.81	0.00	0.00
الكويت	28.38	21.68	3.88	2.56
عُمان	45.21	34.52	1.17	9.22
قطر	12.18	9.90	3.12	0.37
السعودية	44.52	34.49	26.75	11.15
الإمارات	21.13	18.66	0.85	1.06
اليمن	51.53	31.45	22.59	10.92
العراق	75.34	82.84	55.51	95.42
الأردن	56.26	53.09	5.05	3.66
لبنان	73.23	61.03	18.05	10.96
سوريا	85.23	80.62	74.00	57.98
فلسطين*	**81.55**	**72.26**	**19.69**	**10.00**
مصر	83.68	78.96	69.63	56.30
السودان	91.15	86.84	75.74	70.59
الجزائر	53.48	70.04	29.88	31.96
ليبيا	44.95	43.09	10.79	7.06
موريتانيا	68.49	70.03	19.17	36.04
المغرب	89.60	80.40	46.09	58.91
تونس	71.78	68.49	47.82	46.79
جيبوتي	4.04	2.00	0.00	0.00
الصومال	69.17	74.26	32.89	33.00

Source: The Arab Forum for Environment and Development 2014

* يبدو أن معدل الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية والحبوب الوارد في الجدول بالنسبة إلى فلسطين مبالغ به. الأرقام في الجدول مأخوذة من "المنظمة العربية للتنمية الزراعية"، ولكن أرقام منظمة الأمم المتحدة للغذاء والزراعة (الفاو) تذكر أن عمق العجز الغذائي في الضفة والقطاع (نسبة قيمة واردات الغذاء إلى الصادرات السلعية) بلغت 60% في 2011. كذلك أن نسبة الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية بلغت نحو 60% في نفس العام، في حين أن معدل الاكتفاء الذاتي في الحبوب بلغ عمليا 0%. انظر:
http://faostat3.fao.org/compare/E

تقليص خسائر ما بعد الحصاد

تُعزى الأسباب الرئيسية لهذه الخسائر إلى الوسائل غير المناسبة المستخدمة في حصاد المحاصيل ومعالجتها ونقلها وتخزينها، إلى جانب الخدمات غير الفاعلة على صعيد سلاسل إمدادات الواردات. وتقدر خسائر ما بعد الحصاد للحبوب في البلدان العربية بنحو 6.6 ملايين طن في 2012. كذلك تصل خسائر القمح المستورد في بعض البلدان العربية إلى نحو 3.3 ملايين طن بسبب الخدمات اللوجستية غير الفاعلة على صعيد الاستيراد. وتبلغ القيمة الإجمالية لخسائر ما بعد الحصاد للحبوب وخسائر واردات القمح بنحو 3.7 مليار دولار وفق أسعار 2011، ما يمثّل 40 % من القمح المنتج في البلدان العربية كلها. وهذا يساوي قيمة نحو أربعة أشهر من واردات القمح.

تطوير الثروتين الحيوانية والسمكية

تملك البلدان العربية موارد مهمة من الثروتين الحيوانية والسمكية. وهي شبه مكتفية ذاتياً على مستوى الأسماك، لكن نحو 25 في المئة من الطلب على اللحوم يتم تلبيته عن طريق الواردات، ويُتوقَّع أن تزيد هذه النسبة في المستقبل بسبب زيادات السكان والثروة والتحضّر. وفي مواجهة الجفاف الشديد والمساحات الكبيرة للأراضي الهامشية، يبقى النظامان الرعوي والبعلي لتربية المواشي هو الأكثر مرونة، لذلك ثمة حاجة إلى سياسات تدعم حركة هذين النظامين ووصولهما إلى المراعي. كذلك تقدّم الأنظمة المتكاملة لإنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية فرصاً لزيادة الإنتاج الإجمالي والتنوع والاستدامة الاقتصادية للقطاعين معاً.

وتوفر الثروات السمكية في البلدان العربية إمكانيات كبيرة، ليس لتلبية الطلب المحلي فحسب، بل كذلك للتصدير. وقد بلغت صادرات الأسماك 912,460 طناً بقيمة نحو ثلاثة مليارات دولار عام 2013. لكن يمكن زيادة هذه الصادرات أكثر، والأهم أن ثمة حاجة إلى الاستثمار في هذا القطاع، إلى جانب أمور أخرى تشمل تطبيق قوانين وتشريعات على الصيد وعلى نشاطات تربية الأسماك.

ولا تقل الأسماك كمصدر للبروتين الغذائي أهمية عن اللحوم. ويجب التشجيع على استهلاك الأسماك للحد من الاستهلاك المفرط للحوم لأسباب اقتصادية وصحية، وكذلك التفكير في تأثير إنتاج الثروة الحيوانية على الموارد المائية النادرة والبيئة. وثمة حاجة عموماً إلى حملة توعية لتشجيع المستهلكين على تكييف عاداتهم على صعيد استهلاك الغذاء باتجاه أنماط صحية أكثر، تؤمّن في الوقت عينه استدامة الموارد الزراعية.

التعاون على أرضية المميزات النسبية

خلص تقرير "المنتدى العربي للبيئة والتنمية" إلى أن التعاون بين البلدان العربية على أساس الميزات النسبية في الموارد الزراعية والمالية خيار أساسي لتعزيز الأمن الغذائي على المستوى الإقليمي. وحتى يكون التعاون فاعلاً فهو يتطلب مقاربة تستند إلى مواءمة الاستراتيجيات والسياسات الزراعية الوطنية، وزيادة الاستثمار في العلوم والتقنية والتنمية الزراعية، إلى جانب وضع تنظيمات وتدابير وحوافز تفضي إلى استخدام فاعل للموارد، والى الحفاظ على القدرة الحيوية المنتجة للموارد البرية والمائية التي تشكل حجر الزاوية للإنتاج الزراعي على المستويات الوطنية والإقليمية.

5- مؤشرات الاستثمار

5-1 تسجيل الشركات

تقوم وزارة الاقتصاد بتسجيل الشركات في الأراضي الفلسطينية بموجب قانونين مختلفين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة[21]. يتناول هذا العدد من المراقب الشركات الجديدة المسجلة خلال الربع الثالث من العام 2014 في الضفة الغربية فقط وذلك لعدم توفر بيانات عن تسجيل الشركات في قطاع غزة.

بلغ عدد الشركات الجديدة المسجلة خلال الربع الثالث 2014 في الضفة الغربية 311 شركة. وهذا العدد أقل بـــمقدار 56 شركة (15%) مقارنة مع الربع السابق، و4 شركات (1%) مقارنة مع الربع المناظر من العام 2013 (انظر الجدول 5-1).

جدول 5-1: تطور عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الأعوام (2008-2014)

الربع	العام 2008	العام 2009	العام 2010	العام 2011	العام 2012	العام 2013	العام 2014
الربع الأول	247	454	334	389	319	272	440
الربع الثاني	334	412	428	373	278	317	367
الربع الثالث	315	349	164	287	228	302	311
الربع الرابع	287	438	290	337	245	281	
المجموع	**1,183**	**1,653**	**1,216**	**1,386**	**1,070**	**1.172**	

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2014.

[21] يطبق قانون الشركات الأردني رقم (12) لسنة 1964 في الضفة الغربية، بينما يطبق قانون الشركات رقم (18) للعام 1929 في قطاع غزة.

بلغت قيمة إجمالي رؤوس الأموال للشركات الجديدة المسجلة في الربع الثالث من العام 2014 حوالي 47 مليون دينار أردني[22]، بانخفاض مقداره 17% مقارنة مع الربع السابق. أما فيما يتعلق بتوزيع رؤوس أموال الشركات حسب الأنشطة الاقتصادية، فقد استحوذ قطاع التجارة على النسبة الأكبر من رؤوس أموال الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية في الربع الثالث من العام 2014، بنسبة 24% (11.6 مليون دينار أردني)، يليه قطاع السياحة الذي استحوذ على 20% (9.6 مليون دينار أردني) من إجمالي قيمة رأس المال المسجل، وجاء في المركز الثالث والرابع كلاً من قطاعي الصناعة والخدمات بنسب 19% و17% على التوالي (انظر الشكل 5-1).

شكل 5-1: التوزيع النسبي لرأس المال للشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الربع الثالث، 2014

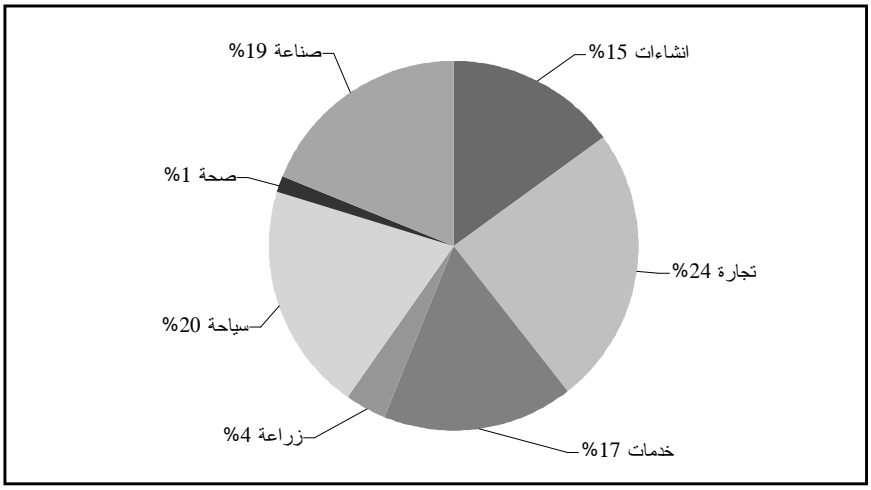

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2014.

أخذت الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الثالث من العام 2014 الأشكال القانونية التالية: شركات عادية عامة (147 شركة)، شركات مساهمة خصوصية (164 شركة). واستحوذت شركات المساهمة الخصوصية على 72% من إجمال رأس المال المسجل، بينما استحوذت شركات العادية العامة على 27% (انظر الجدول 5-2).

جدول 5-2: توزيع قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة في الضفة الغربية حسب الكيان القانوني خلال أرباع العام 2013 والربع الأول-الربع الثالث 2014

(مليون دينار)

السنة	الكيان القانوني				المجموع
	عادية عامة	مساهمة خصوصية	مساهمة عامة	مساهمة أجنبية	
الربع الأول 2013	13.936	16.346	0	14.346	44.628
الربع الثانى 2013	15.370	33.357	0	18.730	67.457
الربع الثالث 2013	10.220	33.430	0	86.059	129.708
الربع الرابع 2013	11.555	36.713	2	50.133	100.402
2013	**51.081**	**119.846**	**2**	**169.268**	**342.195**
الربع الأول 2014	**20.882**	**38.295**	**0**	**0.672**	**59.244**
الربع الثاني 2014	**16.743**	**29.534**	**0**	**11.345**	**57.627**
الربع الثالث 2014	**13.010**	**34.651**	**0**	**0**	**47.662**

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2012.

[22] تم تسجيل الشركات في الربع الثالث من العام 2014 بعملتين هما الدينار الأردني، الدولار. وتم اعتماد سعر الصرف حسب المعدل الربعي لأسعار صرف الدينار الأردني مقابل الدولار والذي بلغ (0.7051).

5-2 رخص البناء في فلسطين[23]

عدد رخص الأبنية ومساحتها الصادرة خلال فترة زمنية معينة هو مؤشر مهم على النشاط الاستثماري بشكل عام والاستثمار في قطاع الإسكان بشكل خاص. يجب الانتباه إلى أن عدد الرخص الصادرة لا تغطي جميع أنشطة البناء الفعلية، إذ أن جزءاً من أنشطة البناء، خاصة في المناطق الريفية، لا يتم تسجيلها واستصدار رخص لبنائها. كما يجب ملاحظة التحول الموسمي في عدد الرخص خلال أرباع السنة المختلفة، إذ يزداد نشاط البناء والتشييد خلال الربعين الثاني والثالث (فصل الصيف)، في حين يتراجع خلال الربعين الأول والرابع.

شهد الربع الثالث من العام 2014 تراجعاً في عدد رخص البناء بنسبة 16.7% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 8.1% مقارنة بالربع المناظر من العام 2013. كما شهدت المساحات المرخصة انخفاضاً خلال الربع الثالث بنسبة 11.1% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 12.4% مقارنة بالربع المناظر من العام 2013 (انظر الجدول 5-3).

جدول 5-3: عدد رخص الأبنية والمساحات المرخصة في الأراضي الفلسطينية في الفترة من الربع الثالث 2013 إلى الربع الثالث 2014

المؤشر	2013		2014		
	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
عدد الرخص الصادرة	2,219	2,137	2,445	2,447	2,039
- مبنى سكني	2,026	1,954	2,239	2,257	1,866
- مبنى غير سكني	193	183	206	190	173
إجمالي المساحات المرخصة (ألف م2)	**1,047.1**	**854.6**	**1,149.4**	**1,032.0**	**917.6**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014). إحصاءات رخص الأبنية، رام الله – فلسطين.

5-3 استيراد الإسمنت

انخفضت كمية الاسمنت المستوردة إلى فلسطين خلال الربع الثالث من العام 2014 بمقدار 20.3% مقارنة مع الربع الثاني من العام 2014. بالمقابل، ارتفعت هذه الكمية بنسبة 0.2% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2013. ويلاحظ أن استيراد الاسمنت إلى قطاع غزة انخفض، على خلفية الحرب التي شهدها القطاع خلال الربع الثالث، بنحو 75% مقارنة مع الربع السابق وانخفض بنحو 83% مقارنة مع الربع المناظر في 2013 (انظر الجدول 5-4).

جدول 5-4: كمية الإسمنت المستوردة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الأعوام 2013-2014

(ألف طن)

المؤشر	2013				2014		
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
الضفة الغربية	246.4	393.5	327.5	346.2	350.6	419.2	339.1
قطاع غزة	13.1	13.8	13.0	11.8	5.6	9.3	2.3
فلسطين	259.4	407.2	340.6	358.0	356.2	428.5	341.4

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني- سجلات إدارية، 2014. رام الله- فلسطين.

[23] يتوجب الانتباه إلى أن الترخيص في المناطق المسماة "ج" تقوم به سلطات الاحتلال.

5-4 تسجيل السيارات

يرصد هذا القسم أعداد السيارات (الجديدة والمستعملة) المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية، والمستوردة من إسرائيل أو الخارج، بهدف إعطاء مؤشر على الحالة الاقتصادية للسكان من جهة، ودرجة الثقة والتفاؤل بالظروف الاقتصادية في المستقبل من جهة أخرى. إذ نظراً لارتفاع أسعار السيارات ونظراً لأن شرائها يتم غالباً عبر الاقتراض من المصارف، فإن هذا المؤشر يعبر عن مدى الثقة لدى كل من الأفراد والمصارف في استمرار الاحتفاظ بالوظائف والقدرة على دفع الالتزامات.

بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة التي سُجلت للمرة الأولى خلال الربع الثالث 2014 في الضفة الغربية 4,529 سيارة. ويمثل هذا ارتفاعاً بنسبة 3% مقارنة مع الربع السابق وبنحو 13% مقارنة مع الربع المناظر من العام الأسبق. ويلاحظ أن نحو 50% من السيارات المسجلة خلال الربع الثاني من العام 2014 هي سيارات مستعملة ومستوردة من الخارج، مقابل13% سيارات مستعملة مستوردة من السوق الإسرائيلي، و37% سيارات جديدة مستوردة من الخارج، (انظر الجدول 5-5).

جدول 5-5: عدد السيارات الجديدة والمستعملة المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية

	سيارات من السوق الخارجي (جديد)	سيارات من السوق الخارجي (مستعمل)	سيارات من السوق الإسرائيلي (مستعمل)	المجموع
الربع الثالث 2013	1,482	2,053	465	4,000
الربع الثاني 2014	1,601	2,241	560	4,402
تموز	445	702	127	1,274
آب	576	816	200	1,592
أيلول	636	783	244	1,663
الربع الثالث 2014	**1,657**	**2,301**	**571**	**4,529**

المصدر: دائرة الجمارك والمكوس، بيانات غير منشورة.

5-5 النشاط الفندقي

بلغ عدد الفنادق العاملة في الضفة الغربية 109 فندقاً في نهاية الربع الثالث من العام 2014 مقارنة مع 113 فندقاً في نهاية الربع الثاني من العام 2014. كما بلغ عدد النزلاء في فنادق الضفة الغربية خلال الربع الثالث 2014 ما مجموعه 99,811 نزيلاً، أقاموا 272,567 ليلة مبيت. وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2013 انخفض عدد النزلاء بنسبة 26.5%، في حين كان هناك انخفاضاً بنسبة 51.8% مقارنة مع الربع الثاني 2014 (انظر الجدول 5-6).

جدول 5-6: أبرز المؤشرات الفندقية في الضفة الغربية للأعوام 2012-2014

المؤشر	2012	2013					2014		
	المجموع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	المجموع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
عدد الفنادق العاملة	98	101	107	111	113	113	116	113	109
متوسط عدد العاملين	2,449	2,635	2,793	2,794	2,950	2,797	3,035	3,010	2,927
عدد النزلاء	575,495	120,478	153,183	135,808	190,893	600,362	149,526	207,083	99,811
عدد ليالي المبيت	1,336,860	279,591	376,848	321,264	489,517	1,467,709	361,711	493,104	272,567
متوسط إشغال الغرف	1,513.7	1,212.0	1,539.2	1,374.1	1,703.3	1,458.5	1,527.4	2,029.4	1,499.3
متوسط إشغال الأسرة	3,652.6	3,106.6	4,141.2	3,492.0	5,320.8	4,021.1	4,019.0	5,418.7	2,962.7
نسبة إشغال الغرف %	29.1	22.0	26.2	22.9	28.0	24.8	23.0	30.6	22.7
نسبة إشغال الأسرة %	30.7	24.6	30.7	25.5	38.3	29.9	27.3	36.9	20.3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014. النشاط الفندقي في الضفة الغربية.

صندوق 5: التجارة بين فلسطين والأردن: المؤشرات التقنية مشجعة ولكن العوائق غير الجمركية مسيطرة

أصدر مركز التجارة الفلسطيني– بال تريد دراسة تقييمية بعنوان "التبادل التجاري بين فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية."[24] هدفت الدراسة إلى تقييم أثر اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن وفلسطين، الموقعة في العام 1995، والتي أزالت التعرفة الجمركية على سلع محددة في لوائح ملحقة بالاتفاقية، وأثر اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA) التي ألغت التعرفة الجمركية وحررت التجارة في كافة السلع بين الدول العربية، والتي انضمت فلسطين لها في العام 1998 وأصبحت موضع التطبيق في العام 2005.

دلّت الدراسة على تواضع التبادل التجاري بين الأردن وفلسطين، إذ لم تتجاوز صادرات فلسطين إلى الأردن في أفضل السنوات (العام 2012) 7% من مجمل الصادرات. وبلغت قيمة هذه الصادرات 17 مليون دولار في العام 1997، ولكنها هبطت بشكل حاد في السنوات اللاحقة ثم عادت للصعود تدريجيا وببطئ إلى أن عادت ثانية إلى 17 مليون في العام 2005. واستمرت في الارتفاع بعد ذلك إلى أن بلغت 55 مليون دولار في 2013، أو نحو 6% من مجمل الصادرات الفلسطينية. أما صادرات الأردن إلى الأراضي الفلسطينية فلقد بلغت نحو 60 مليون دولار في 1999، ثم عانت من هبوط شديد بعد ذلك حالها كحال الصادرات الفلسطينية، وعادت ثانية للارتفاع إلى أن بلغت 91 مليون دولار في 2013، وهو ما يعادل 1.2% فقط من إجمالي صادرات الأردن.

جدول 1: أهم الصادرات الفلسطينية إلى الأردن (%)

الفترة	2000 – 1996		2005 – 2001		2013 – 2006	
	حجر بناء	%20	حجر بناء	%12	حجر بناء	%20
	صابون	%17	صابون	%12	صابون	%3
	سجق ومنتجات مماثلة	%5	سجق ومنتجات مماثلة	%12	سجق ومنتجات مماثلة	%8
	برتقال	%8	برتقال	%3	منتجات صيدلانية	%3
	رخام	%7	رخام	%10	رخام/جرانيت	%7
	سمن نباتي	%11	سمن نباتي	%4	خردة	%13
المجموع	%68		%53		%54	

الجدول مبني على معلومات من : "التبادل التجاري بين فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية. ص20–22"

جدول 2: أهم الواردات الفلسطينية من الأردن، 2013 (%)

السلعة	النسبة من مجمل الصادرات
أجهزة هاتف	16%
أغذية محضرة من حبوب ومنتجات الحبوب	2%
بروفايلات ألمنيوم	2%
بوليمرات الإيثلين وأشكالها الأولية	3%
خزانات وبراميل معدنية	8%
دهانات ورنيش	3%
اسمنت	9%
طاقة كهربائية	8%
قوالب ألمنيوم	2%
مياه بما فيه المياه المعدنية والمياه الغازية	7%
المجموع	**61%**

الجهاز المركزي للإحصاء – التجارة الخارجية 2013

يسجل الجدول (1) السلع الأكثر تصديرا من فلسطين إلى الأردن في ثلاث فترات زمنية. ويلاحظ من الجدول محدودية واستقرار نوعية السلع التي يتم تصديرها (عدا بالنسبة إلى دخول المنتجات الصيدلانية إلى القائمة في السنوات الأخيرة لتحل محل البرتقال). كما يلاحظ أن المنتجات/السلع الست في الجدول تستقطع مابين 53–68% من إجمالي قيمة الصادرات الفلسطينية إلى الأردن. والمقابل يعرض الجدول (2)

[24] بال تريد (2014): دراسة تقييمية وورقة موقف :التبادل التجاري بين فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية: أثر كل من اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتفاقية التجارية الثنائية والتفاهمات بين المملكة الأردنية الهاشمية وفلسطين.

أهم السلع والبضائع المصدرة من الأردن إلى فلسطين. وتمثل هذه أكثر من 60% من مجمل الصادرات. ويجدر الملاحظة أن 16% من الصادرات (هواتف) هي على الأرجح بمثابة إعادة تصدير (أي بضائع أجنبية مستوردة أصلا من الخارج إلى الأردن).

قامت الدراسة باستخدام عدد من المؤشرات لتقدير مدى إمكانية توسيع التجارة الفلسطينية الأردنية.

- مؤشر تركيز الصادرات Concentration Index (Trade, TCI). يقيس هذا المؤشر درجة انحصار الصادرات في عدد محدود من السلع. إذ كلما تركزت الصادرات في سلع قليلة كلما زادت المخاطر التي يمكن أن تنشأ من التحولات المفاجئة والهزات الاقتصادية. وجدت الدراسة أن قيمة مؤشر تركز الصادرات بلغت 0.123 للصادرات الفلسطينية إلى الأردن و0.065 للواردات الفلسطينية من الأردن. ويدل هذا على أن واردات فلسطين من الأردن أكثر تنوعا من صادرات فلسطين للأردن، وهو ما يشير إلى وجود مجال اكبر لزيادة الواردات الفلسطينية من الأردن من زيادة الصادرات الفلسطينية إلى الأردن.
- مؤشر تشابه بنية الصادرات (Finger-Kreinin-Index: FKI). يقيس هذا المؤشر درجة الاختلاف أو التشابه بين صادرات فلسطين والأردن إلى باقي دول العالم. وتتراوح قيمته بين 1 (تطابق بين أنواع سلع التصدير بين البلدين) وبين 0 (اختلاف وتباين كامل). وجدت الدراسة أن قيمة هذا المؤشر بين صادرات الأردن وفلسطين إلى العالم الخارجي بلغت 0.111 مما يدل على ضآلة التشابه بينهما. وهذا يعني عدم تشابه البنية الإنتاجية في البلدين، وبالتالي فان فرص "خلق التجارة" بينهما في ظل اتفاقيات التجارة الحرة ستكون نسبيا أقل من فرص "تحويل التجارة"، وعلى ذلك ليس من المحتمل أن يكون هناك فرص قوية لخلق التجارة بين الأردن وفلسطين على المستوى الإنتاجي.
- مؤشر المزايا النسبية الضمنية (Revealed comparative advantage, RCA). يقيس هذا المؤشر المزايا النسبية التي تتمتع بها صادرات كل دولة من سلع معينة في السوق العالمية. على سبيل المثال، إذا كان الأمر يتعلق بصادرات فلسطين من الحجر فان المؤشر يقيس حصة الحجر في إجمالي الصادرات الفلسطينية مقسوما على حصة الحجر في إجمالي الصادرات العالمية. إذا كانت قيمة هذا المؤشر أكبر من 1 فهذا يعني أن فلسطين لديها ميزة نسبية في تصدير الحجر في السوق العالمية، والعكس بالعكس إذا كانت قيمة المؤشر أقل من 1. يعرض الجدول (3) قيم مؤشر المزايا النسبية الضمنية لعدد من السلع في كل من الأردن وفلسطين. ويوضح الجدول أن لدى فلسطين ميزة مقارنة نسبية في 14 منتج، على الرغم من أن المؤشر مرتفع بشكل واضح في 4 سلع فقط. أما بالنسبة للأردن فان المؤشر أعلى من 1 في 15 سلعة، ولكن الارتفاع ملحوظ في 5–6 سلع فقط. تدل أرقام المؤشر على المجالات التي تتخصص بها كل دولة والمجالات الواعدة لتوسيع التجارة بين الدولتين في المستقبل.[25]

جدول 3: المميزات النسبية الضمنية لصادرات الأردن وفلسطين (2012)

الأردن			فلسطين		
رقم السلعة	اسم السلعة	RCA	رقم السلعة	اسم السلعة	RCA
310490	أسمدة تحتوي على البوتاسيوم, شوال >10كغم	6,257	680229	حجر مقطع أو منشور	9,576
251010	فوسفات الكالسيوم, مستخرج	495	720430	حديد وقصدير خردة	763
611420	ملابس ومنسوجات قطنية	1,037	680221	قطع رخام مقطعة أو منشورة	484
300490	بندورة طازجة ومبردة	3	392321	أكياس وشوالات	70
310290	أدوية بالجرعة	1,693	240220	سجائر معبئة	30
611490	أسمدة تحتوي على النترات, شوال >10كغم	829	150910	زيت زيتون بكر	119
070200	ملابس ومنسوجات لا قطنية	65	640199	حزمات مقاومة للماء	2,270
300390	أدوية مركبة, بالجملة	49	940350	عفش غرف نوم خشبي	40
710812	ذهب مصنع (غير نقدي)	1	441520	منصات نقل	143
010410	خراف حية	251	940429	فرشات زمبركية وغير زمبركية	163
280920	حامض الفوسفوريك وحامض بولى فسفوريك	57	760429	مواسير وأعمدة ألمنيوم	28
283421	نترات البوتاسيوم	340	300490	أدوية	0.96
711319	مجوهرات وقطع من معادن ثمينة ما عدا الفضة..	2	690810	بلاط سيراميك	501
080930	دراق ونكتارين طازج	90	040310	ألبان	98
854411	أسلاك معزولة للف	29	390190	بوليمرات الإثل, خام	17

"دراسة تقييمية وورقة موقف: التبادل التجاري بين فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية"

[25] قام الدكتور عاطف قبرصي بحساب قيمة مؤشر المزايا النسبية الضمنية لكافة الدول العربية، بما فيها فلسطين، في العامين 1998 و 2008. أنظر:
Kubursi, A. (2010) *Arab Trade: Data, Models and Issues,* UNCTAD Development Account project, UNCTAD.

الخلاصة والتوصيات

توصلت الدراسة إلى انه على الرغم من إزالة معظم عوائق التعرفة الجمركية في العام 1995، وإزالتها كليا في العام 2005، إلا أن التجارة ما بين الأردن وفلسطين ما تزال ضئيلة ومحدودة، وأقل بكثير مما يبرره القرب الجغرافي، والعلاقات السياسية والاجتماعية التاريخية وفرص التكامل الاقتصادي. ويعود هذا في غالب الأمر، تبعا للدراسة، على عدم التزام الأردن بتطبيق الاتفاقيات التجارية من الناحية اللوجستية، وعلى العوائق غير الجمركية المتعددة. ومن بين هذه عدم الالتزام بإجراءات فحص معايير الجودة والسلامة للأغذية والأدوية، وعدم تنظيم التجارة الخدماتية بين البلدين، وتعقيد إجراءات تسجيل فروع الشركات الفلسطينية في الأردن وعدم السماح للمورد الفلسطيني للتقدم للعطاءات الأردنية، وعدم إخطار الشركات الفلسطينية بآخر المستجدات اللوجستية للتصدير إلى الأردن، وعدم توفر حماية قانونية للشركات الفلسطينية التي تواجه مشاكل في تحصيل مستحقاتها من تجار وزبائن أردنيين. وتؤكد الدراسة أن الوصول للاندماج العميق وتوسيع التجارة بين الأردن وفلسطين يتطلب معالجة جميع العوائق المذكورة.

6-الأسعار والقوة الشرائية

6-1 أسعار المستهلك

سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في فلسطين ارتفاعاً حاداً نسبيا بلغ 1.92% خلال الربع الثالث من العام 2014 مقارنة بالربع الثاني من العام 2014، كما سجل ارتفاعاً بنسبة 2.25% مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. ويعود السبب الرئيس لارتفاع الأسعار خلال الربع الثالث من العام 2014 إلى ارتفاع أسعار سلع مجموعة المواد الغذائية والمشروبات المرطبة (بنسبة 4.20%)، وأسعار الخدمات الطبية (بنسبة 1.13%)، وأسعار الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية بنسبة 1.08% (انظر الجدول 6-1).

جدول 6-1: نسب التغير في الأرقام القياسية لأسعار المستهلك على مستوى المجموعات الرئيسية في فلسطين

المجموعة	نسبة تغير الربع الثالث 2014 عن الربع الثاني 2014	نسبة تغير الربع الثالث 2014 عن الربع الثالث 2013
المواد الغذائية والمشروبات المرطبة	4.20	2.44
المشروبات الكحولية والتبغ	5.59	9.01
الأقمشة والملابس والأحذية	0.04	(1.45)
المسكن ومستلزماته	0.47	3.76
الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية	1.08	(1.04)
الخدمات الطبية	1.13	9.05
النقل والمواصلات	0.33	(2.77)
الاتصالات	(0.80)	(2.61)
السلع والخدمات الترفيهية والثقافية	0.56	(1.37)
خدمات التعليم	(0.40)	(2.39)
خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق	0.20	4.46
سلع وخدمات متنوعة	0.34	8.73
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	1.92	2.25

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
*الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة (هبوط في الأسعار).

يستعرض جدول 6-2 حركة أسعار بعض المجموعات السلعية في فلسطين خلال الربع الثالث من العام 2014 مقارنة مع الربع الثاني من العام 2014. ارتفعت أسعار مجموعة الخضروات الطازجة بنسبة 32.19%، حيث ارتفعت أسعار البندورة بنسبة 46.98% (وصل سعر بندورةبيوت بلاستيكية - محلي إلى 4.41 شيكل/ 1 كغم خلال شهر أيلول 2014). وارتفعت أسعار الخيار بنسبة 46.05% (وصل سعر الخيار بيوت بلاستيكية – محلي إلى 3.59 شيكل/ 1 كغم خلال شهر أيلول 2014).كما ارتفعت أسعار الدواجن الطازجة بنسبة 6.44% (وصل سعر الدجاج الطازج دون الريش – محلي إلى 16.60 شيكل/ 1 كغم خلال شهر تموز 2014). كما ارتفعت أسعار منتجات الألبان والبيض بنسبة 3.86%، حيث ارتفع سعر البيض بنسبة 13.46% (وصل سعر بيض الدجاج الطازج – محلي إلى 17.95 شيكل/ كرتونة -2 كغم خلال شهر تموز 2014).

طرأ أيضاً ارتفاع على أسعار الفواكه الطازجة بنسبة 2.66%، حيث ارتفعت أسعار الليمون بنسبة 40.26% (وصل سعر ليمون أصفر-إسرائيلي إلى 5.20 شيكل/ 1 كعم خلال شهر آب 2014)، وارتفعت أسعار الموز بنسبة 22.81% (وصل سعر الموز متوسط الحجم - محلي إلى 5.95 شيكل/ 1 كغم خلال شهر أيلول 2014). بالمقابل انخفضت أسعار مجموعة المحروقات المستخدمة كوقود للسيارات بمقدار0.44% (وصل سعر سولار - إسرائيلي إلى 6.64 شيكل/ 1 لتر خلال شهر آب 2014، كما وصل سعر بنزين 95 بدون رصاص -إسرائيلي إلى 7.18 شيكل/ 1 لتر خلال شهر أيلول 2014).

جدول 6-2: حركة أسعار بعض المجموعات السلعية الأساسية في فلسطين

السلع الاستهلاكية الأساسية	نسبة تغير الربع الثالث 2014 عن الربع الثاني 2014
المحروقات المستخدمة كوقود للسيارات	(0.44)
أسعار الوقود المنزلي	0.70
الخضروات الطازجة	32.19
اللحوم الطازجة	0.42
السكر	(0.15)
الأرز	1.72
الدواجن الطازجة	6.44
الطحين	0.18
منتجات الألبان والبيض	3.86
الفواكه الطازجة	2.66

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

*الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة (هبوط في الأسعار).

6-2 أسعار الجملة والمنتج

سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة (وهو سعر البيع إلى تجار التجزئة أو إلى المنتجين في المحالات الصناعية أو التجارية إلى غيرهم من تجار الجملة؛ شامل لضريبة القيمة المضافة وأجور النقل) ارتفاعاً بنسبة0.53% خلال الربع الثالث من العام 2014 مقارنة بالربع الثاني من العام 2014، وارتفاعاً بنسبة 0.98% مقارنة بالربع المناظر من العام السابق. نتج هذا الارتفاع بصورة رئيسية عن ارتفاع أسعار السلع الزراعية بنسبة3.03% (وهي تشكل 29% من وزن سلة أسعار الجملة). في حين انخفضت أسعار مجموعة صيد الأسماك بمقدار 3.26%، وأسعار مجموعة التعدين واستغلال المحاجر بمقدار 1.19%. كما انخفضت أسعار السلع ضمن مجموعة الصناعات التحويلية بمقدار 0.47% (وهي تشكل 70% من وزن سلة أسعار الجملة). جاء الارتفاع في الرقم القياسي لأسعار الجملة على خلفية ارتفاع أسعار الجملة للسلع المحلية بنسبة 2.48% على الرغم من انخفاض أسعار الجملة للسلع المستوردة بمقدار 1.59%.

سجل الرقم القياسي لأسعار المنتج (الأسعار التي يتلقاها المنتج صافية من كافة الضرائب بما فيها ضريبة القيمة المضافة وتكاليف الشحن) ارتفاعاً بنسبة 2.41% خلال الربع الثالث من العام 2014 مقارنة بالربع الثاني من العام 2014، وبنحو1.07% مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. وجاء هذا نتيجة لارتفاع أسعار السلع الزراعية بنسبة 7.38% (وهي تشكّل 36% في سلة أسعار المنتج). كما سجلت أسعار مجموعة التعدين واستغلال المحاجر ارتفاعاً بنسبة 0.25%، في حين انخفضت أسعار مجموعة صيد الأسماك والجمبري بمقداره 4.72%، كما انخفضت أسعار السلع ضمن مجموعة الصناعات التحويلية بمقدار 0.29% (وهي تشكّل 61.66% في سلة أسعار المنتج). جاء الارتفاع في الرقم القياسي لأسعار المنتج على خلفية ارتفاع أسعار السلع المنتجة والمستهلكة محلياً بنسبة 2.63% وارتفاع أسعار المنتج للسلع المنتجة محلياً والمصدرة للخارج بنسبة 0.24%.

6-3 أسعار تكاليف البناء والطرق

مؤشر أسعار تكاليف البناء هو رقم قياسي للتغيرات التي تطرأ على أسعار المواد والخدمات المستخدمة في إنشاء المباني السكنية وغير السكنية. شهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني السكنية في الضفة الغربية ارتفاعاً بنسبة 0.29%، كما شهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني غير السكنية في الضفة الغربية ارتفاعاً بنسبة 0.43% خلال الربع الثالث من العام 2014 مقارنة مع الربع الثاني من العام 2014.

أما مؤشر أسعار تكاليف الطرق، وهو رقم قياسي للتغيرات الحاصلة على أسعار المواد والخدمات المستخدمة في إنشاء الطرق بأنواعها المختلفة في الضفة الغربية، فقد شهد خلال الربع الثالث من العام 2014 انخفاضاً مقداره 0.12% مقارنة بالربع الثاني من العام 2014 (انظر الجدول 6-3).

جدول 6-3: التغير في الأرقام القياسية لأسعار تكاليف البناء والطرق في الضفة الغربية

الفترة الزمنية	الرقم القياسي			نسبة التغير الربعية		
	تكاليف البناء للمباني السكنية	تكاليف البناء للمباني غير السكنية	تكاليف الطرق	تكاليف البناء للمباني السكنية	تكاليف البناء للمباني غير السكنية	تكاليف الطرق
	سنة الأساس 2013 = 100	سنة الأساس 2013 = 100	شهر الأساس كانون أول 2008 = 100			
نيسان 2014	100.71	100.68	117.63	0.17	0.18	(0.10)
أيار 2014	100.63	100.63	117.09	(0.08)	(0.05)	(0.46)
حزيران 2014	100.77	100.91	117.31	0.14	0.28	0.19
الربع الثاني 2014	**100.70**	**100.74**	**117.34**	**0.35**	**0.43**	**0.02**
تموز 2014	100.71	100.85	117.48	(0.06)	(0.06)	0.15
آب 2014	100.71	100.90	116.85	0.00	0.05	(0.54)
أيلول 2014	101.56	101.76	117.28	0.84	0.85	0.37
الربع الثالث 2014	**100.99**	**101.17**	**117.21**	**0.29**	**0.43**	**(0.12)**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

* الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة.

6-4 الأسعار والقوة الشرائية[26]

سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك، كما ذكر سابقا،ارتفاعاً خلال الربع الثالث من العام 2014 بنسبة 1.92% مقارنة بالربع السابق، كما شهد هذا الربع أيضاً تحسناً في سعر صرف الدولار مقابل الشيكل بنسبة 1.46% (إلى 3.52

[26] تعرّف القوة الشرائية على أنها "القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه الفرد من نقود"، وتعتمد على دخل المستهلك وعلى التغير في معدل الأسعار وسعر صرف العملة، لذا فإن التغير في القوة الشرائية بافتراض ثبات الدخل = معدل التغير في سعر صرف العملة مقابل الشيكل + معدل التضخم.

شيكل لكل دولار بحسب بيانات سلطة النقد). أدت هذه التغيرات بالمحصلة إلى تراجع القوة الشرائية للدولار بنحو 0.45% خلال الربع الثالث 2014 مقارنة بالربع السابق. وينطبق هذا التراجع في القوة الشرائية على الدينار الأردني نظراً لارتباطه بسعر صرف ثابت مقابل الدولار. كما تراجعت القوة الشرائية لهاتين العملتين بنحو 4.16% مقارنة بالربع المناظر من عام 2013، وقد جاء هذا التراجع كمحصلة لارتفاع الأسعار بنسبة 2.25% وانخفاض سعر الصرف بنحو 1.91% خلال نفس الفترة (انظر الجدول 6-4).

بعبارة أخرى فإن القوة الشرائية للأفراد الذين يتلقون أجورهم ورواتبهم بالدولار (أو الدينار) قد انخفضت بمقدار 4.16% خلال الربع الحالي من عام 2014 مقارنة بالربع المناظر من العام السابق، هذا على افتراض أن كامل إنفاق من يتلقون رواتبهم وأجورهم بالدولار والدينار يتم بالشيكل، وبافتراض ثبات القيمة الاسمية للدخل. من ناحية أخرى فان انخفاض القيمة الشرائية لدخل الأشخاص الذين يتلقون رواتبهم وأجورهم بالشيكل بلغ 2.25% فقط بين الربعين المتناظرين، أي ما يعادل قيمة التضخم السنوي (بين الربع الثالث 2013 والربع الثالث 2014). وهذا أيضا صحيح فقط تحت الافتراضين المذكورين سابقا.

جدول 6-4: معدل التغير في القوة الشرائية وفي أسعار صرف الدولار والدينار الأردني مقابل الشيكل

	البيـــان	الرقم القياسي لأسعار المستهلك*	معدل التضخم	دولار/شيكل			دينار/شيكل		
				متوسط سعر الصرف	معدل التغير فيسعر الصرف (%)	معدل التغير في القوة الشرائية (%)	متوسط سعر الصرف	معدل التغير فيسعر الصرف (%)	معدل التغير في القوة الشرائية (%)
2013	الربع الأول	107.1	0.45	3.704	(3.672)	(4.118)	5.225	(3.676)	(4.123)
	الربع الثاني	106.7	(0.40)	3.630	(2.005)	(1.607)	5.120	(2.005)	(1.607)
	الربع الثالث	107.7	0.93	3.585	(1.251)	(2.178)	5.053	(1.310)	(2.237)
	الربع الرابع	108.8	1.01	3.526	(1.638)	(2.646)	4.973	(1.575)	(2.583)
2014	الربع الأول	109.5	0.64	3.496	(0.848)	(1.484)	4.931	(0.855)	(1.491)
	الربع الثاني	108.0	(1.31)	3.466	(0.874)	0.432	4.891	(0.814)	0.491
	الربع الثالث	110.1	1.92	3.516	1.461	(0.461)	4.960	1.422	(0.499)
	تموز	109.7	1.54	3.423	(0.962)	(2.499)	4.827	(0.973)	(2.510)
	آب	110.2	0.53	3.496	2.156	1.623	4.931	2.149	1.616
	أيلول	110.4	0.17	3.629	3.808	3.641	5.122	3.880	3.714

المصدر: تم حساب الأرقام بناءً على بيانات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

* سنة الأساس هي 2010.

صندوق 6: العلاقات التجارية بين الأردن وإسرائيل

بدأ التبادل التجاري بين الأردن وإسرائيل رسميا في العام 1995 بعد توقيع اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي بينهما، والتي جاءت إثر توقيع معاهدة السلام (وادي عربة) عام 1994. وضعت الاتفاقية ثلاثة قوائم للسلع الأردنية التي يمكن تصديرها إلى إسرائيل لقاء تعرفة جمركية مخفضة: الأولى تحظى بإعفاء جمركي كامل، والثانية تحظى بتخفيض 50% والأخيرة بإعفاء 20% على التعرفة الجمركية. بالمقابل وضعت الاتفاقية قائمة واحدة بالبضائع الإسرائيلية التي يمكن تصديرها إلى الأردن والتي تحظى بتخفيض جمركي بنسبة 10% في السنوات الثلاث الأولى، ثم تنخفض 5% على التعرفة بعد ذلك. وذكرت الاتفاقية أن هذا التباين في منح التفضيل التجاري يعود على الفوارق في مستويات النمو الاقتصادي بين البلدين، ويرمي إلى الرغبة في تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية لتقليص هذه الفوارق[27]. تلاحقت بعد ذلك الاتفاقيات بين الطرفين، وكان من أبرزها اتفاقيتان. الأولى اتفاق المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) عام 1997 التي سمحت بإنشاء مناطق صناعية مؤهلة لتصدير المنتجات الأردنية إلى الولايات المتحدة بإعفاء جمركي شريطة بلوغ المكون الإسرائيلي فيها نسبة معينة. والثانية اتفاقية تتعلق بتعديل الاتفاق التجاري الأصلي بين الطرفين كي يتضمن توصيات الاجتماع الثلاثي لتراكم المنشأ بين الأردن وإسرائيل والاتحاد الأوروبي الذي تم في آذار 2005.[28]

شكل 1: التبادل التجاري بين الأردن وإسرائيل

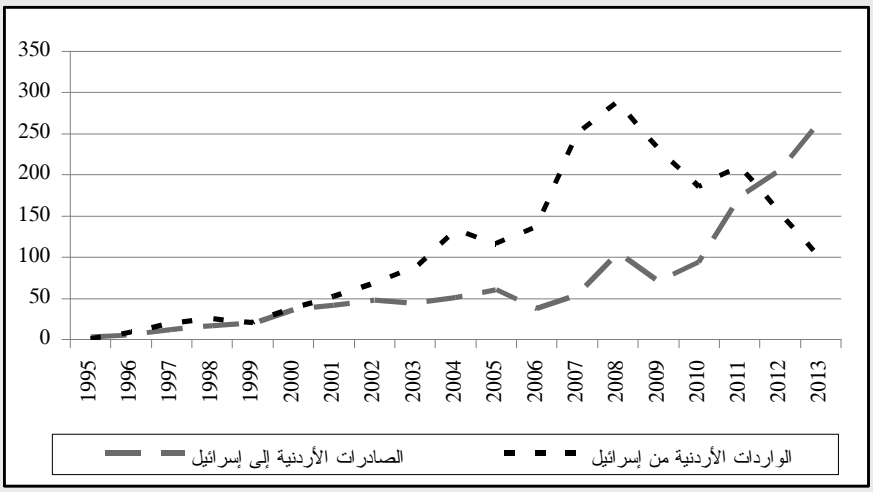

يوضح الشكل 1 أن التبادل التجاري بين الأردن وإسرائيل شهد فترتين متمايزتين يفصل بينهما العامين 2008–2009، إذ استمرت صادرات إسرائيل إلى الأردن بالارتفاع منذ العام 1995 حتى وصلت ذروتها في العام 2008 بقيمة 288 مليون دولار. ولكنها شهدت بدءا من العام التالي انخفاضا مستمرا حتى وصلت إلى أقل من 100 مليون دولار في 2013. بالمقابل ظل نمو الصادرات الأردنية إلى إسرائيل متواضعا خلال كامل الفترة بين 1995 و2009، ثم بدأت بعد ذلك بالنمو على معدل متوسط بلغ 70% سنويا بين 2009 و2013، حتى وصلت إلى 266 مليون دولار في 2013.

أدت هذه الحركة المتعاكسة إلى انقلاب في الميزان التجاري بين البلدين، من فائض لصالح إسرائيل بمقدار 182 مليون في العام 2008، إلى فائض لصالح الأردن بقيمة 168 مليون دولار في 2013.

يوضح الجدول 1 بنية الواردات والصادرات الأردنية من والى إسرائيل. طرأ تبدل جوهري على بنية الواردات خلال العقدين من تاريخ العلاقات التجارية بينهما. إذ في حين استقطعت الملابس والجلود أكثر من ثلث واردات الأردن من إسرائيل في 2008 فان هذه النسبة ذهبت إلى الصفر تقريباً في 2013. ولعل هذه التحول هو ما يفسر الانقلاب في الميزان التجاري بين البلدين إذ إن ارتفاع الاستيراد من الملابس كان على الأرجح بهدف الوفاء بمتطلبات المناطق الصناعية المؤهلة بالعلاقة مع اتفاقية "الكويز" السابقة الذكر. ولكن تراجع هذا النوع من التعاون،

[27] http://www.jedco.gov.jo/jedcod/agreement/agree_text_a?agree_type=05&d_no=445
[28] http://mfa.gov.il/Style%20Library/AmanotPdf/4-27021-8479.pdf

الذي تصادف أيضا مع توقيع الأردن لاتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة في العام 2001، قلل من أهمية اتفاقية "الكويز"، وقلل بالتالي من الحاجة لاستيراد الملابس نصف الجاهزة من إسرائيل.

جدول1: التبادل التجاري بين الأردن وإسرائيل

	منتجات زراعية	مواد معدنية وخشب ومواد بناء	كيميائيات وبلاستيك	ملابس وجلود وأحذية	مكائن وأجهزة كهربائية	معدات للسيارات والمواصلات	نسيج	غيرها	الإجمالي (مليون دولار)
الصادرات الأردنية إلى إسرائيل									
1996	11.5%	11.2%	15.9%	2.0%	22.1%	1.2%	9.1%	27.1%	5.1
2000	9.6%	13.4%	4.4%	0.4%	15.6%	0.4%	21.8%	34.5%	36.7
2005	17.7%	9.1%	14.4%	1.5%	1.8%	1.1%	12.5%	42.0%	60.9
2008	24.1%	7.8%	29.2%	3.3%	2.7%	7.6%	7.7%	17.6%	105.9
2010	9.7%	8.7%	46.1%	0.1%	11.8%	1.6%	3.2%	18.9%	94.1
2012	21.1%	3.8%	48.6%	0.1%	21.2%	0.5%	3.7%	1.0%	205.5
2013	33.0%	3.4%	43.1%	0.0%	16.2%	0.5%	3.1%	0.7%	266.5
الواردات الأردنية من إسرائيل									
1996	29.4%	14.5%	14.2%	1.6%	25.7%	2.6%	10.9%	1.0%	9.0
2000	5.7%	18.8%	11.9%	0.4%	26.1%	2.9%	29.7%	4.6%	38.9
2005	6.9%	25.3%	14.3%	3.8%	15.1%	11.4%	20.8%	2.5%	116.2
2008	13.2%	14.9%	13.9%	33.1%	6.7%	5.9%	7.9%	4.3%	288.5
2010	9.7%	11.4%	7.6%	55.9%	6.2%	6.8%	2.0%	0.5%	185.6
2012	22.3%	10.6%	11.0%	24.0%	8.5%	16.3%	2.3%	5.0%	154.0
2013	35.7%	12.2%	12.2%	0.1%	17.6%	17.9%	3.1%	1.1%	98.5

Source: Israeli central bureau of statistics| Database tool

أما بالنسبة لبنية صادرات الأردن فيلاحظ الزيادة الملحوظة في تصدير المواد الكيميائية والبلاستيك. إذ ازدادت حصة هذه من إجمالي الصادرات إلى إسرائيل من نحو 5% في العام 2000 إلى ما يقرب من نصف إجمالي الصادرات في السنوات الأخيرة. ومن الملاحظ أيضا أن الصادرات من المواد الزراعية حافظت على نسبة عالية من الإجمالي تبلغ 33%، وهي تقريبا ذات نسبة المواد الزراعية في إجمالي مستوردات الأردن من إسرائيل.

يجدر التنويه أخيرا أن التجارة بين البلدين، عقب نحو عقدين من توقيع البروتوكول التجاري بينهما، ما تزال محدودة. إذ أن صادرات إسرائيل إلى الأردن لا تمثل أكثر من 0.15% من إجمالي صادراتها. وكذلك فإن صادرات الأردن إلى إسرائيل هي أقل من 5% من إجمالي التصدير. ولكن هذا ربما سوف يتغير في المستقبل خصوصا إذا ما تم تنفيذ اتفاق بيع الغاز الإسرائيلي إلى الأردن[29]. كذلك فان طموح إسرائيل بأن يحل ميناء حيفا، محل طريق الترانزيت التقليدي عبر سوريا لمستوردات الأردن والعراق من أوروبا وتركيا، يمكن أن يغير من الصورة. ومن المعلوم أن إسرائيل تنفذ خطة بعيدة المدى لتطوير ميناء حيفا وتشيد خط سكة حديد بين الميناء ومنطقة بيسان بالقرب من الحدود الأردنية– الإسرائيلية تحضيراً لان تكون لاعباً رئيسياً في تجارة الترانزيت في المنطقة.[30]

[29] انظر المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 38 (صندوق 7).

[30] http://www.israports.co.il/portsdevelop/masterplan/tochnitav/documents/%D7%9B%D7%A8%D7%9A%20%D7%90-4%20-%20israeli%20ports%20-%20regional%20transit%20traffic%20potential.pdf

7- التجارة الخارجية

7-1 الميزان التجاري

الميزان التجاري هو الفرق بين صادرات وواردات الدولة من السلع والخدمات. بلغ إجمالي قيمة الواردات السلعية المرصودة[31] خلال الربع الثالث من العام 2014 حوالي 1,213 مليون دولار. ويمثل هذا انخفاضاً بمقدار 12.6% مقارنة مع الربع الثاني من نفس العام. كماانخفضت الواردات المرصودة بمقدار 9.3% مقارنة مع الربع المناظر من عام 2013.

أما الصادرات السلعية المرصودة فبلغت قيمتها خلال الربع الثالث من عام 2014 حوالي 200مليون دولار، منخفضة بنحو 9.4% مقارنة مع الربع السابق، وبنحو6.7% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2013. وعند طرح الواردات من الصادرات يتبين أن عجز الميزان التجاري السلعي وصل إلى 1,013 مليون دولار خلال الربع الثالث من عام 2014 وهذا يقل بنسبة 13.2% عن العجز في الربع السابق وبنسبة 9.8% عن الربع المناظر من عام 2013 (انظر جدول 7-1).

جدول 7-1: واردات وصادرات السلع والخدمات المرصودة للفترة 2012 – 2014

(مليون دولار)

المؤشر	عام 2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013	الربع الرابع 2013	إجمالي عام 2013	الربع الأول 2014**	الربع الثاني 2014**	الربع الثالث 2014**
واردات سلع	4,697.4	1,175.0	1,333.2	1,338.1	1,317.6	5,163.9	1,246.7	1,387.9	1,213.3
واردات خدمات*	119.0	31.2	36.3	32.6	36.3	136.3	43.6	45.4	38.7
صادرات سلع	782.4	204.2	224.9	214.6	256.9	900.6	210.7	221	200.3
صادرات خدمات*	157.8	42.2	48.3	46.6	48.7	185.8	37.1	38.5	35.2

المصدر: التجارة الخارجية المرصودة. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014).

* تشمل فقط واردات وصادرات الخدمات من وإلى إسرائيل.

** بيانات عام 2014 كما وردت من المصادر الرسمية وهي عرضة للتعديل.

ملاحظة: تم استبدال البيانات الأولية لعام 2013 بالبيانات الفعلية المرصودة في تقرير التجارة المرصودة لعام 2013

أما بالنسبة للتجارة بالخدمات مع إسرائيل، فقد انخفضت الواردات الخدمية بمقدار 14.8% تقريباً في الربع الثالث مقارنة بالربع السابق عليه، بينما ارتفعت بنسبة 18.7% مقارنة بالربع المناظر من عام 2013. بالمقابل، انخفضت صادرات الخدمات بنحو 8.6% خلال الربع الثالث مقارنة بالربع السابق، كما انخفضت بنحو 24.5% مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. ونتج عن هذا عجز في ميزان التجارة بالخدمات مع إسرائيل بلغ 3.5 مليون دولار وهو اقل بنسبة 49.3% مقارنة مع الربع السابق (انظر جدول 7-1).

6-2 ميزان المدفوعات

يتكون ميزان المدفوعات من بندين رئيسيين: الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والمالي. أما الحساب الجاري في ميزان المدفوعات فيتكون من ثلاثة بنود: الميزان التجاري، وميزان دخل عوامل الإنتاج وأخيراً ميزان التحويلات الجارية.

بلغ عجز الحساب الجاري في الربع الثالث من العام 2014 حوالي 246.3 مليون دولار. وقد انخفض هذا العجز بنسبة 55.3% عن الربع السابق، وبنسبة 57.8% مقارنة مع الربع المناظر. وجاء هذا الانخفاض أساساً بسبب الزيادة الكبيرة في

[31] يقصد بالمرصودة الصادرات والواردات المسجلة في حسابات المقاصة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية (بما فيها التجارة المسجلة مع العالم الخارجي).

ميزان التحويلات الجارية.ظهر العجز في الحساب الجاري خلال الربع الثالث نتيجة عجز في الميزان التجاري (1.363 مليار دولار)، مقابل فائض في ميزان الدخل (349.1 مليون دولار) تولّد أساساً من دخل العمال الفلسطينيين في الخارج، وفائض في ميزان التحويلات الجارية بمقدار 803.5 مليون دولار (49.1% منها عبارة عن مساعدات الدول المانحة).

جرى تمويل عجز الميزان الجاري هذا من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وفر مبلغ 372.2 مليون دولار (انظر جدول 7-2).

جدول 7-2: ميزان المدفوعات الفلسطيني خلال الربع الثالث 2014

(مليون دولار)

	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013	الربع الرابع 2013	عام 2013**	الربع الأول 2014	الربع الثاني 2014	الربع الثالث 2014
1. الميزان التجاري للسلع والخدمات*	**-1,231.2**	**-1,248.1**	**-1,186.6**	**-4,732.2**	**-1,304.7**	**-1,504.3**	**-1,398.9**
– صافي السلع	-1,213.9	-1,219.4	-1,191.8	-4,682.7	-1,284.6	-1,462.7	-1,362.9
– صافي الخدمات	-17.3	-28.7	5.2	-49.5	-20.1	-41.6	-36.0
2. ميزان الدخل	**289.7**	**305.1**	**313.3**	**1,160.3**	**338.5**	**354.7**	**349.1**
– تعويضات العمال المقبوضة من الخارج	280.7	300.6	308.0	1,140.5	328.5	343.8	319.2
– دخل استثمار المقبوض من الخارج	33.4	31.6	31.6	123.3	38.9	37.4	51.5
– الدخل المدفوع للخارج	24.4	27.1	26.3	103.5	28.9	26.5	21.6
3. ميزان تحويلات الجارية	**148.6**	**359.5**	**324.8**	**1,188.5**	**571.7**	**598.2**	**803.5**
– تحويلات مقبوضة من الخارج (لقطاع الحكومة)	95.1	271.9	156.1	735.3	186.1	205.4	392.8
– تحويلات مقبوضة من الخارج (للقطاعات الأخرى)	213.1	250.7	369.9	1,127.6	497.9	507.4	524.3
– تحويلات مدفوعة للخارج	159.6	163.1	201.2	674.4	112.3	114.6	113.6
4. ميزان الحساب الجاري (1+2+3)	**-792.9**	**-583.5**	**-548.5**	**-2,383.4**	**-394.5**	**-551.4**	**-246.3**
5. صافي الحساب الرأسمالي والمالي	**689.3**	**501.2**	**576.8**	**2,144.6**	**371.7**	**463.6**	**372.2**
– صافي التحويلات الرأسمالية	99.6	100.3	136.5	551.3	75.7	76.0	78.5
– صافي الحساب المالي	589.7	400.9	440.3	1,593.3	296.0	387.6	293.7
– صافي الاستثمار الأجنبي المباشر	8.6	35.4	72.1	224.0	50.8	18.6	48.2
– صافي استثمار الحافظة	3.1	22.9	195.2	186.8	81.7	-110.4	-42.7
– صافي الاستثمارات أخرى	560.6	309.7	223.7	1,203.6	67.6	441.0	365.8
– التغير في الأصول الاحتياطية – = ارتفاع)	17.4	32.9	-50.7	-21.1	95.9	38.4	-77.6
6. صافي السهو والخطأ	**103.6**	**82.3**	**-28.3**	**238.8**	**22.8**	**87.8**	**-125.9**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية 2014. النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني الربعي .

* أرقام الصادرات والواردات السلعية والخدمية في ميزان المدفوعات تختلف عن الأرقام الواردة في الميزان التجاري نظراً لأن الأخير يسجل فقط الصادرات والواردات "المرصودة"، أي المسجلة في حسابات المقاصة والفواتير فقط، في حين يسجل ميزان المدفوعات تقدير الاستيراد والتصدير الكلي. أيضاً يقدر ميزان المدفوعات التجارة الفلسطينية بالخدمات مع المصادر المختلفة وليس مع إسرائيل فقط.

ملاحظة: تم تحديث السلسلة الزمنية لبيانات ميزان المدفوعات الربعي في الجدول بناءا على تحديث بيانات الحسابات القومية.

ومن الضروري الانتباه إلى أن هذا البند (الحساب الرأسمالي والحساب المالي) يمثل ديناً على الاقتصاد الوطني، طالما كانت قيمته موجبة.

من المفترض نظرياً أن يحدث توازن تام بين عجز الحساب الجاري وفائض الحساب الرأسمالي والمالي. أي أن القيمة الصافية لهما يجب أن تساوي الصفر. ولكن غالباً ما يكون هناك فارق بينهما وهو ما يتم تسجيله تحت بند "حساب السهو والخطأ". ولقد بلغت قيمة هذا البند نحو 125.9 مليون دولار في الربع الثالث من العام 2014.

3-6 وضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي

بلغت قيمة الأصول الخارجية للاقتصاد الفلسطيني في نهاية الربع الثالث من العام 2014 نحو 5,936 مليون دولار. ولقد شكل الاستثمار المباشر في الخارج منها 3.2%، واستثمارات الحافظة 19.5%. وعلى مستوى القطاع، شكلت الاستثمارات الخارجية لقطاع البنوك المساهمة الكبرى من إجمالي الأصول الخارجية بنسبة 75.6% (انظر الجدول 7-3).

بالمقابل، بلغ إجمالي أرصدة الخصوم الأجنبية على فلسطين (أرصدة غير المقيمين المستثمرة في فلسطين) حوالي 4,765 مليون دولار، شكل منها الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين 52.2%، واستثمارات الحافظة الأجنبية في فلسطين 14.0%، والاستثمارات الأخرى الأجنبية في فلسطين 33.8%.

الفارق بين الأصول والخصوم يعني أن المقيمين في فلسطين "يستثمرون في الخارج" 1.171 مليار دولار أكثر من "استثمار" غير المقيمين في الأراضي الفلسطينية. ولكن يتوجب الانتباه أن هذا الفرق لا يعود عملياً على الاستثمارات المباشرة، ولكنه يعود في معظمه على ودائع البنوك الفلسطينية في الخارج إضافة إلى العملة الأجنبية التي يمتلكها الاقتصاد الفلسطيني، إذ أن بند الاستثمارات الأجنبية المباشرة في فلسطين يزيد على الاستثمارات الفلسطينية المباشرة في الخارج بمقدار2.265 مليار دولار تقريباً.

من ناحية أخرى بلغ رصيد إجمالي الدين الخارجي على فلسطين حوالي 1.616 مليار دولار،استقطع الدين العام منها نسبة 68.1%، في حين بلغت نسبة ديون البنوك 28.0%.

7-3: أرصدة وضع الاستثمار الدولي لفلسطين في نهاية الربع الثالث 2014

(مليون دولار)

البند	الرصيد في نهاية الربع الثالث 2014
مجموع الأصول	5,936
الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج	190
استثمارات الحافظة في الخارج	1,161
الاستثمارات الأخرى في الخارج:	3,957
منها: عملة وودائع	3,925
الأصول الاحتياطية	628
مجموع الخصوم	4,765
الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين	2,486
استثمارات الحافظة الأجنبية في فلسطين	667
الاستثمارات الأخرى الأجنبية في فلسطين	1,612
صافي الودائع والاستثمار الدولي (صافي الأصول)	**1,171**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، 2014

صندوق 7: رأس المال البشري وراء 40% من النمو في إسرائيل

نشرت دورية "التطور الاقتصادي راهنا" التي يصدرها "بنك إسرائيل"، البنك المركزي الإسرائيلي، دراسة عن رأس المال البشري في إسرائيل ودوره في النمو الاقتصادي على المدى الطويل.[32] يقاس رأس المال البشري في بلد ما بمتوسط عدد سنوات التعليم للأفراد الذين هم في سن العمل. ولقد ارتفع هذا المتوسط في إسرائيل من 10.1 سنه في العام 1974 إلى 13.4 سنه في العام 2011. وبهذا تكون إسرائيل في المرتبة 16 بين دول العالم في وفرة رأس المال البشري في اقتصادها.

ذكرت الدراسة أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد في إسرائيل ارتفع بمعدل 1.8% سنوياً بين 1974 و2011. وعلى أرضية نموذج لحساب مقدار مساهمة رأس المال البشري في التنمية الاقتصادية (أي العائد على الاستثمار في التعليم) توصلت الدراسة إلى أن النمو في رأس المال البشري في إسرائي لأدى إلى نمو في الناتج المحلي الإجمالي للفرد يعادل 0.7% بالسنة خلال الفترة. هذا يعني أن زيادة رأس المال البشري كانت مسؤولة عن 40% من النمو في الناتج المحلي الإجمالي للفرد، أو في مستوى معيشة الفرد، في إسرائيل خلال 1974–2011.

لاحظت الدراسة أن مساهمة رأس المال البشري في خلق النمو تضاءلت مع الزمن في إسرائيل، وأن آفاق زيادة رأس المال البشري (سنوات التعليم) في المستقبل في إسرائيل لن تكون كما كانت عليه في السابق. ويعود السبب في ذلك إلى عدة عوامل، منها أن آفاق الهجرة الواسعة للمتعلمين إلى إسرائيل لن تتكرر ثانية مثلما حدث عقب انهيار الاتحاد السوفياتي. أيضاً أن نسبة الذين يحرزون تعليماً عالياً في إسرائيل هي في تضاؤل. كذلك فإن هرم الإعمار يزداد توسعاً في القاعدة .

قدرت الدراسة أن رأس المال البشري في إسرائيل سوف يساهم بنمو في الناتج المحلي الإجمالي للفرد يتراوح بين 0.1–0.3% فقط بالسنة خلال نصف القرن القادم. وهذا معدل أدنى بكثير من مساهمه التعليم في النمو الاقتصادي خلال العقود الأربعة الماضية. وأكدت نتائج الدراسة أن دور رأس المال البشري في النمو في إسرائيل سوف يعتمد في المستقبل، والى درجة كبيرة، على فرص وإمكانية إقحام المتدينين اليهود في أنظمة التعليم العلمانية بالتوازي مع إقحامهم في سوق العمل.

تؤكد المقالة أخيرا إن السياسيين في إسرائيل على وعي كامل بهذه المشاكل. وان الكنيست قام في شهر كانون الأول 2013 بالتصويت بالإجماع على قانون "تركيز الأعمال". ويهدف القانون إلى تشجيع التنافس الداخلي بين الشركات، والحد من البنية الهرمية للإدارة في التكتلات الاقتصادية، ومن تقاطع الأعمال بين شركات الإنتاج والمؤسسات المالية. أيضا يدور حالياً نقاش واسع حول إصلاح بيئة العمل أمام الشركات الناشئة في إسرائيل، بدءاً من إصلاح بورصة تل أبيب لتسهيل متطلبات تسجيل شركات التقنية العالية وللسماح للصناديق السيادية، التي باتت على وشك أن تراكم أموال ضخمة عقب اكتشافات الغاز الطبيعي الكبيرة في إسرائيل) بالاستثمار في الشركات الناشئة.

[32] The development of education in Israel and its contribution to long-term growth.
Bank of Israel: Recent Economic Development, 136
http://www.boi.org.il/en/NewsAndPublications/RegularPublications/Research%20Department%20Publications/RecentEconomicDevelopments/develop136e.pdf

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة للأعوام 2000- 2013

المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
السكان في منتصف العام (ألف نسمة)														
الأراضي الفلسطينية	3,053.3	3,138.5	3,225.2	3,314.5	3,407.4	3,508.1	3,612.0	3,719.2	3,825.5	3,935.25	4,048.4	4,169	4,293	4,421
• الضفة الغربية	1,943.7	1,992.6	2,042.3	2,093.4	2,146.4	2,203.7	2,262.7	2,323.5	2,385.2	2,448.4	2,513.3	2,580	2,649	2,719
• قطاع غزة	1,109.7	1,145.9	1,182.9	1,221.1	1,261.0	1,304.4	1,349.3	1,395.7	1,440.3	1,486.8	1,535.1	1,589	1,644	1,702
سوق العمل														
- عدد العاملين (ألف شخص)	600	505	477	564	578	603	636	690	667	718	745	837	858	885
- نسبة المشاركة (%)	41.5	38.7	38.1	40.3	40.4	40.4	41.0	41.7	41.2	41.6	41.1	43	43.4	43.6
- معدل البطالة (%)	14.1	25.2	31.3	25.6	26.8	23.5	23.7	21.7	26.6	24.5	23.7	20.9	23.0	23.4
• الضفة الغربية	12.2	21.6	28.2	23.7	22.8	20.4	18.8	17.9	19.7	17.8	17.2	17.3	19.0	18.6
• قطاع غزة	18.9	34.0	37.9	29.1	35.3	30.3	34.8	29.7	40.6	38.6	37.8	28.7	31.0	32.6
الحسابات القومية**														
- الناتج محلي إجمالي (مليون دولار)	4,313.6	4,003.7	3,555.8	3,968.0	4,329.2	4,831.8	4,910.1	5,505.8	6,673.5	7,268.2	8,913.1	10,465.4	11,279.4	12,579.4
• الإنفاق الأسري	3,713.0	3,594.6	3,217.7	3,736.3	4,270.3	4,891.7	5,111.7	5,595.3	6,575.8	6,822.8	7,976.0	9,199.0	9,693.6	10,890.9
• الإنفاق الحكومي	1,098.9	1,116.4	985.8	906.0	1,227.0	1,363.3	1,374.5	1,603.2	1,832.8	2,342.7	2,500.8	2,892.3	3,126.9	3,295.7
• إنفاق المؤسسات غير الهادفة للربح	153.8	170.8	180.2	195.8	174.9	194.6	208.5	251.9	339.9	351.4	378.7	403.4	464.9	477.6
• التكوين الرأسمالي الإجمالي	1,358.9	1,184.2	930.5	1,143.0	1,151.5	1,241.3	1,155.1	1,204.9	1,371.9	1,504.8	1,921.5	1,863.8	2,378.5	2,775.4
الناتج المحلي للفرد (دولار)														
• بالاسعار الجارية	1,518.9	1,369.4	1,181.8	1,281.4	1,358.1	1,470.1	1,448.8	1,575.6	1,855.5	1,963.2	2,338.7	2,664.9	2,787.2	3,015.8
• بالاسعار الثابتة (اسعار 2004)	1,526.7	1,345.0	1,143.7	1,267.0	1,358.1	1,459.4	1,360.1	1,406.0	1,449.1	1,529.8	1,606.4	1,752.5	1,807.5	1,788.1
ميزان المدفوعات (مليون دولار) * **														
• الصادرات السلعية		339	282	318	348	378	378	562	569	631	666	1,525	1,250	1,675
• الواردات السلعية		1,980	1,507	1,782	2,300	2,613	2,738	3,280	3,511	4,136	4,319	6,188	6,134	6,122
• صافي الميزان السلعي		(1,641)	(1,224)	(1,464)	(1,952)	(2,236)	(2,352)	(2,718)	(2,942)	(3,504)	(3,653)	(4,663)	(4,884)	(4,447)
• الصادرات الخدمية		117	103	154	192	202	179	252	357	579	831	686	649	608
• الواردات الخدمية		603	600	475	519	451	455	634	698	931	1,143	948	1,032	1,038
• صافي الميزان الخدمي		(486)	(497)	(320)	(327)	(249)	(275)	(382)	(342)	(352)	(312)	(262)	(353)	(430)

المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
• الحساب الجاري		(875)	(452)	(854)	(1,334)	(1,020)	(944)	(467)	530	(713)	(691)	(2,430)	(2,815)	(1,317)
أسعار الصرف والتضخم														
• سعر صرف الدولار مقابل الشيكل	4.086	4.208	4.742	4.550	4.478	4.482	4.454	4.110	3.567	3.929	3.739	3.578	3.85	3.61
• سعر صرف الدينار مقابل الشيكل	5.811	5.928	6.674	6.417	6.307	6.317	6.292	5.812	5.042	5.542	5.275	5.050	5.43	5.09
• معدل التضخم (%)	2.8	1.2	5.7	4.4	3.0	4.1	3.8	1.9	9.9	2.75	3.75	2.88	2.78	1.72
المالية العامة (على الأساس النقدي، مليون دولار)														
• صافي الإيرادات المحلية (مع المقاصة)	939	273	290	747	1,050	1,370	722	1,616	1,780	1,548.	1,900	2,176	2,240	2,320
• النفقات الجارية	1,199	1,095	994	1,240	1,528	1,994	1,426	2,567	3,273	2,920	2,983	2961	3,047	3,250
• النفقات التطويرية	469	340	252	395	0	287	281	310			275.1	296	211	168
• فائض/عجز الموازنة الجاري (قبل المنح)	(260)	(822)	(704)	(493)	(478)	(624)	(704)	(951)	(1,493)	(1,342)	(1,083)	(785)	(807)	(931)
• إجمالي المنح والمساعدات	510	849	697	620	353	636	1,019	1,322	1,763	1,402	1,277	978	932	1,358
• فائض/ عجز الموازنة الكلي (بعد المنح)	(219)	(313)	(259)	(268)	(125)	(275)	34	61	270.2	(144)	(81)	(103)	(86)	259
• الدين العام	795	1,191	1,090	1,236	1,422	1,602	1,494	1,439	1,406	1,736	1,883	2,213	2,483	2,376
القطاع المصرفي (مليون دولار)														
• موجودات/ مطلوبات المصارف	4,593	4,430	4,278	4,728	5,101	5,604	5,772	7,004	5,645	7,893	8,590	9,110	9,799	11,195
• حقوق الملكية	242	206	187	217	315	552	597	702	857	910	1,096	1,182	1,258	1,362
• الودائع لدى المصارف	3,508	3,398	3,432	3,625	3,946	4,190	4,216	5,118	5,847	6,111	6,802	6,973	7,484	8,306
• التسهيلات الائتمانية	1,280	1,186	942	1,061	1,417	1,788	1,843	1,705	1,829	2,109	2,825	3,483	4,122	4,480

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية.

* البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل بعد احتلالها للضفة الغربية عام 1967 (باستثناء بيانات البطالة والسكان).

** هذه الأرقام هي بالأسعار الجارية من سلسلة الجداول المعدلة التي أصدرها مركز الإحصاء في شهر أيلول 2014 (من أجل المعلومات عن هذا التعديل أنظر الصندوق 2 في المراقب عدد 38).

*** أرقام التجارة الخارجية مأخوذة من تقديراتها في ميزان المدفوعات الذي يعده الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع سلطة النقد الفلسطينية.

**** حسب معدل التضخم بناء على مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في كل سنة مع متوسطها في السنة السابقة.

الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة.

Palestine Monetary Authority (PMA)

Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)

Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)

Quarterly
Economic and Social Monitor

Volume 39

January, 2015

This issue is based on contributions from researchers of:

Palestine Economic Policy Research Institute –MAS (General Coordinator: Arwa Abu Hashhash)
The Palestinian Central Bureau of Statistics (Coordinator: Amina Khasib)
Palestine Monetary Authority (Coordinator: Shaker Sarsour)

Editor: Nu'man Kanafani

Copyright
All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photo copying, or otherwise, without the prior permission of the Palestine Economic Policy Research Institute/MAS, the Palestinian Central Bureau of Statistics and Palestine Monetary Authority.

© 2015 Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)
P.O. Box 19111, Jerusalem and P.O. Box 2426, Ramallah
Telephone: +972-2-298-7053/4
Fax: +972-2-298-7055
e-mail: info@mas.ps
website: www.mas.ps

© 2015 Palestinian Central Bureau of Statistics
P.O. Box 1647, Ramallah
Telephone: +972-2-2982700
Fax: +972-2-2982710
e-mail: diwan@pcbs.gov.ps
website: www.pcbs.gov.ps

© 2015 Palestine Monetary Authority
P.O. Box 452, Ramallah
Telephone: +972-2-2409920
Fax: +972-2-2409922
e-mail: info@pma.ps
website: www.pma.ps

This document is an English translation of the original Arabic text. In the event of discrepancies between the original text and the English translation, the Arabic text will be the reference.

To Order Copies
Contact the Administration on the above addresses.

This issue of the *Economic &Social Monitor* is supported by:

ARAB FUND FOR ECONOMIC & SOCIAL DEVELOPMENT
Arab Fund for Economic & Social Development

صندوق الاستثمار الفلسطيني
PALESTINE INVESTMENT FUND
Palestine Investment Fund (PIF)

January, 2015

FOREWORD

We are glad that the 39th issue of the Quarterly Economic and Social Monitor, which covers the 3rd quarter of 2014, is published as scheduled. Just about when the team working on the Monitor had collected and produced all the needed material, short of the National Accounts and the Labor Market data for Q3 2014, the team received a notice that the release of these data will be delayed. In fact, the schedule for publishing the Monitor is always worked out around that for publishing the National Accounts data. Thus, we were confronted with two choices: either to delay publishing issue 39 of the Monitor, or to publish it without the National Accounts and Labor Market data. It didn't take long to opt for the second and go ahead with the initial plans to publish issue no. 39 while aiming to include the missing data in the next edition. This should also reduce the pressure on the publication process. However, in order not to leave a gap in the published issue, the editor of the Monitor suggested to include an analysis of the quarterly GDP data for the past 14 years and Labor Market data for the last 10 years. This was done, making this edition unique as such an exercise obviously cannot be repeated every quarter. We hope that the reader will draw many benefits from this analysis and from the other regular material in this Monitor.

This issue is being published at a time when Israel is withholding the tax revenues that it collects on behalf of the Palestinian treasury (against a 3% fee). The effect of this illegal measure on the economy will be drastic, as a cursory look on the data in the public finance section will foretell. But it is too late now to include an analysis of the expected effect in this issue, so we aim to provide it in the next Monitor, especially since it is not the first time that Israel has applied this measure.

Nabeel Kassis	**Ola Awad**	**Jehad Alwazir**
Director General	*President*	*Governor*
Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)	*Palestinian Central Bureau Of Statistics (PCBS)*	*Palestine Monetary Authority (PMA)*

Contents

1. GDP **1**

Textbox 1: The mechanism for entry of building materials into Gaza: The institutionalization of the Blockade! 4

2. Labor market **5**

2.1 Labor force and participation rate 5

2.2 Vacancy announcements 8

Textbox 2: Spending on research and development in the Palestinian territory: half a percentage point of GDP! **10**

3. Public Finance **11**

3.1 Revenues and grants 11

3.2 Public Expenditure 13

3.3 Financial Surplus/Deficit (cash basis) 14

3.4 Arrears Accumulation 14

3.5 Clearance Revenue (commitment basis) 15

3.6 Public Debt 15

Textbox 3: MAS holds the annual sixth lecture in Yousef Sayegh Lectures on Development 17

4. The banking sector **19**

4.1 Key changes in the consolidated balance sheet for banks 19

4.2 Banking System Performance Indicators 23

4.3 Average interest rates on deposits and loans 24

4.4 Payments System 24

4.5 Specialized lending institutions 25

4.6 Palestine Stock Exchange 26

Textbox 4: Food security gap in the Arab countries 29

5. Investment Indicators **32**

5.1 Company Registration 32

5.2 Building Licenses 33

5.3 Cement Import 33

5.4 Vehicle Registration 34

5.5 Hotel Activity 34

Textbox 5: Palestine-Jordan trade: Encouraging technical indicators but dominating non-tariff barriers 35

6. Prices and Purchasing Power **37**

6.1 Consumer Prices 37

6.2 Producer Prices and Wholesale Prices 38

6.3 Construction and Road Costs Index 38

6.4 Exchange rates and purchasing power 39

Textbox 6: Trade relations between Jordan and Israel 40

7. Foreign Trade **42**

7.1 Balance of Trade 42

7.2 Balance of Payments 42

7.3 External Assets, Liabilities and Debt 43

Textbox 6: Human capital behind 40 percent of growth in Israel 45

Key Economic Indicators in the West Bank and the Gaza Strip for the years 2000-2013 **46**

Executive Summary

GDP: Due to the delay in disclosing the national accounts figures for 2014 Q3, this issue of the Monitor analyzes GDP growth at constant prices for 57 quarters (from 2000 Q1 to 2014 Q1). The analysis– which involves growth rates in the Palestinian territories in general as well as the West Bank and the Gaza Strip– found sharp fluctuations in quarterly growth rates and uneven economic activities in the three areas, particularly in the Gaza Strip. There was also a remarkable increase in the relative weight of the West Bank's contribution to GDP during the period compared to that of the Gaza Strip.

Labor market: As labor market data for 2014 Q3 have not yet been published, the Monitor sheds light on the changes in labor participation and unemployment rates in the whole Palestinian territories as well as the West Bank and the Gaza Strip in a ten-year period (from 2004 Q1 to 2014 Q2), in addition to the usual section on the number and distribution of vacancies in the Palestinian territories.

Public Finance: Compared to the previous quarter, public revenues and grants in the target quarter saw an increase of about one third to NIS 4.23 billion- thanks to a growth in local revenues from clearance, on the one hand, and a significant increase in grants and foreign aid, on the other. Meanwhile, public expenditure hiked by 28.2 percent to NIS 4.21 billion, basically due to government's advance payment of part of the wage bill, in addition to a rise in non-wage expenditure. These changes produced a surplus of NIS14.9 million (on a cash basis) in the total balance after grants and aid.

The banking sector: The banking sector's Q3 direct credit facilities dropped by 1.2 percent from the previous quarter, but increased by 10 percent over the 2013 corresponding quarter to NIS 4.843 billion, with consumer loans having the biggest share. By contrast, public deposits grew to NIS 8.884 billion, thus rising by 1.4 percent over the previous quarter and by 8.6 percent over last year's corresponding quarterly. Concurrently, net profits of banks totaled USD 31.3 million compared to USD 40.2 million in the corresponding quarter of 2013, bringing the cumulative total profits of banks from January to September 2014 to USD 106.4 million.

Palestine Stock Exchange: The value of shares traded on PSE amounted to USD 54.86 million, 4 percent lower than in 2014 Q2. At Q3 end, Jerusalem Index closed at 511.14 points, 8.33 points higher than the Q2 close.

Investment Indicators: The *Monitor* studies investment conditions across four indicators:

Registration of companies: The number of companies newly registered in the West Bank in the target quarter was 311, down 56 (or 15 percent) from the previous quarter and 4 from the 2013 corresponding quarter. The new companies registered in 2014 Q3 had a capital of JD 47 million, down by 17 percent from the previous quarter.

Building licenses and cement import:
Building license data show a decline of 8.1 percent in the number of building permits during Q3 2014 compared to the previous year's corresponding quarter, while housing units dropped by 25.4 percent from the corresponding quarter a year earlier. Still, the amount of imported cement rose by 0.2 percent during the same period. In the Gaza Strip, the imported quantities remained modest at the backdrop of the continued Israeli ban on the entry of construction materials. The 2,300 tons allowed into Gaza in the target quarter are by far less than the amounts allowed in the previous quarter (9,300 tons) and the 2013 corresponding quarter (13,000 tons).

V**ehicle registration:** During the target quarter, about 4529 new and second-hand vehicles were registered in the West Bank, up 3 percent from the previous quarter and 13 percent from the same quarter a year earlier. Around 50 percent of vehicles registered in the West Bank during this quarter were second-hand imported from abroad, while 37 percent were new cars imported from abroad, and the rest (13 percent) were used vehicles purchased from the Israeli market.

Hotel activity:
The total number of hotels operating in the Wet Bank end of Q3 2014 dropped to 109 from 113, the figure reported in the second quarter of the year. During the quarter, the number of hotel guests in the West Bank reached 99,811 and the number of nights lodged was 272,567.

Prices and purchasing power: Consumer price index in Q3 2014 saw a sharp rise of 1.92 percent from the second quarter of the year and was 2.25 percent higher than the same quarter a year earlier. Besides, the target quarter saw a 1.46 percent improvement in the US dollar's exchange rate against the shekel. Together, these changes resulted in a decline in the purchasing power of the US dollar (assuming spending in the shekel) by 0.45 percent compared to the previous quarter. The same change also applies to the Jordanian dinar, which has a fixed exchange rate against the USD.

The balance of trade and the balance of payments: The total trade deficit for registered goods was USD 1.013 billion in the third quarter of 2014. The current account deficit in the balance of payments amounted to USD 246.3 million, down 55.3 percent from the previous quarter and 57.8 percent from the 2013 corresponding quarter. The drop in the current account deficit resulted from an increase in the surplus in the income balance (generated mainly from Palestinian workers abroad) and a growth in the current transfers (mostly international aid).

External Assets, Liabilities and Debt:
At the end of 2014 Q3, Palestine's foreign assets totaled USD 5.936 billion, of which 3.2 percent was in the form of direct investment, while portfolio investment represented 19.5 percent, and the rest was in the form of deposits by banks broad. At the same time, the total external liabilities reached USD 4.765 billion, of which 52.2 percent was in the form of foreign direct investment. Palestine's external debt, in the meantime, totaled USD 1.616 billion end of 2014 Q3.

Te**xtbox Topics:** This issue of the M*onitor* has 7 textboxes, each discussing a specific topic:

The mechanism for building materials entry into Gaza: The institutionalization of the Blockade! This textbox sheds light on the agreement– mediated by the UN Special Coordinator for the Middle East peace process, Robert Serry– on the mechanism for the entry of construction materials into Gaza for the purposes of reconstructing what Israel destroyed during its 2014 offensive as well as its earlier attacks. The agreement, disclosed by the Coordinator's office, has strict conditions for the use of building materials, which was severely criticized by civil society organizations in Gaza.

Spending on research and development in the Palestinian territories: half a percentage point of GDP: This textbox reviews a survey issued by the Palestinian Central Bureau of Statistics on research and development in Palestine in 2013. According to the survey, spending on research and development was USD 61 million in 2013 (0.5 percent of GDP for the same year) with the public sector having the biggest share of this spending (56 percent of the total). The number of those who worked in R&D was 8700, 30 percent of whom were PhDs, producing 4200 research papers and 9 patents. Compared to other countries, the research output is still low, and spending on R&D is limited compared to developed countries and the nearby countries, as well. Spending on research and development was 3.93 percent of GDP in 2012 in Israel, 3.56 percent in Korea in 2009 and 1.1 percent in Tunisia.

MAS holds the sixth annual Yusuf A. Sayigh Development Lecture: Since 2009, MAS has organized an annual lecture on economic development in memory of the renowned Palestinian economist Yusif A. Sayigh. The 2014 lecture, titled 'A tri-level model of social change: analyzing and designing paths for social transformation', was given by Matthias Weiter, Professor of Development Studies at the Humboldt University, Berlin, Germany. The lecturer expounded on methods of decision-making and enactment of laws in modern societies and discussed the feasibility and limits for applying this model in developing countries, particularly Palestine.

Food security gap in the Arab States: The Arab Forum for Environment and Development (AFED) held its annual conference in Amman on November 26, 2014. The conference aimed at presenting a realistic analysis of the Arab food security situation, with focus on the challenges that it faces, and to discuss sustainability options and formulate suggestions to improve the status of food security. The conference published a detailed report on the issues that it dealt with, which this textbox reviews and summarizes.

Palestine-Jordan trade: Encouraging technical indicators but dominating non-tariff barriers: This textbox reviews the main results of a study conducted by the Palestine Trade Center– Pal Trade on trade between Palestine and Jordan. The study sought to assess the impact of both the free trade agreement between Jordan and Palestine and the Greater Arab Free Trade Area (GAFTA) on trade between the two economies. The study found that trade between Palestine and Jordan is modest and restricted to few goods (especially commodities exported to Jordan). The study concluded that despite the removal of tariff barriers between the two countries, there exist non-customs obstacles that dramatically reduce trade opportunities, including the problematic procedures Jordan imposes on registering the branches of the Palestinian companies in Jordan, denying the Palestinian suppliers the opportunity to compete for bids in Jordan, and the failure to regulate the service trade between the two countries.

Trade relations between Jordan and Israel: This textbox studies the development of Israel-Jordan trade relations which began after concluding the 1995 trade and economic cooperation agreement between the two parties. The relations were marked by two different periods: the 1995-2008 period saw a constant growth of Israeli exports to Jordan, reaching a peak in 2008 (USD 288 million.); and the 2008-2013 period marked by a drop in Israeli exports to USD 100 million in 2013. The Jordanian exports to Israel were modest between 1995 and 2009, but they grew significantly after that to reach USD 266 million in 2013. This turned Jordan's trade balance deficit of USD 182 million in 2008 to a surplus of USD 168 million in 2013. Obviously, the structure of trade relations between the two countries has changed substantially over the period of their relations.

Human capital behind 40 percent of growth in Israel: The textbox summarizes a report published in the Bank of Israel's Journal 'Recent Economic Development'. The report focused on the human capital of Israel and its role in the economy. A country's human capital is measured by the average number of years of schooling for individuals in the working age. The report utilized a model that calculates the contribution of human capital to economic development (i.e. return to schooling) and found that Israel's growth in human capital from1974 to 2011 led to a 0.7 percent annual growth in per capita GDP. As the per capita GDP in Israel saw an actual annual growth of 1.8 percent during that period, the growth in human capital was then responsible for 40 percent of per capita GDP growth. The report found that the human capital contribution to the growth in Israel has diminished with time due to several reasons, including the dwindling rate of those who obtain higher education.

1. GDP[1]

Despite the frequently articulated shortcomings of GDP as an indicator, economists still seem to have some agreement that it is as yet the best available indicator for the performance of economies and changes they undergo from time to time. Below is a brief analysis of GDP in the occupied Palestinian territory in general and in the West Bank and Gaza Strip separately. For this purpose, we will use quarterly GDP figures at constant prices (2004 as a base year), starting from the first quarter of 2000 to the first quarter of 2014 (i.e. 57 quarters).

Occupied Palestinian Territory

Figure 1 depicts OPT GDP figures in each quarter of the period under study. Obviously, there is a steady, but inconsistent, upward trend. GDP grew from USD 1.065 billion (at constant prices) in Q1 2000 to USD 1.878 billion in Q1 2014. As the simplified regression analysis suggests, GDP increased on average by USD 18.3 million in each quarter of the period.

Figure 1: Palestine Quarterly GDP (constant prices, base year 2004)

(USD millions)

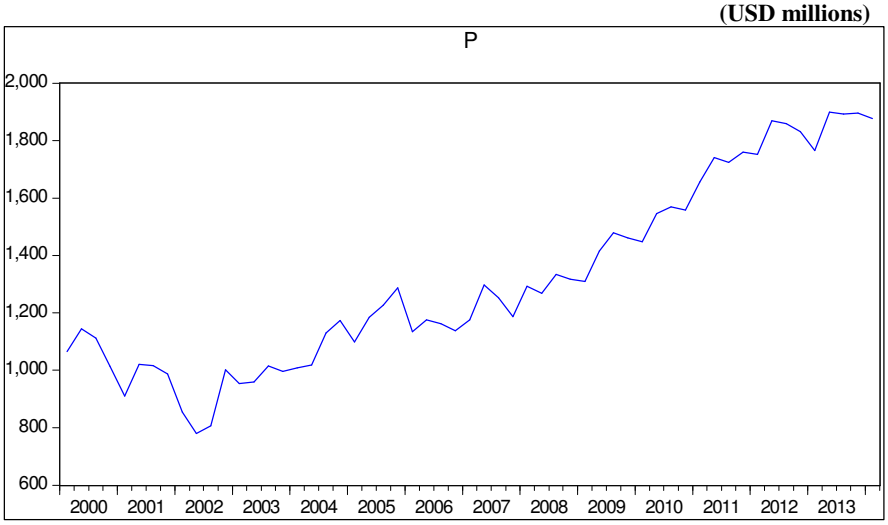

Figure 2: Palestine GDP quarterly growth rates (%)

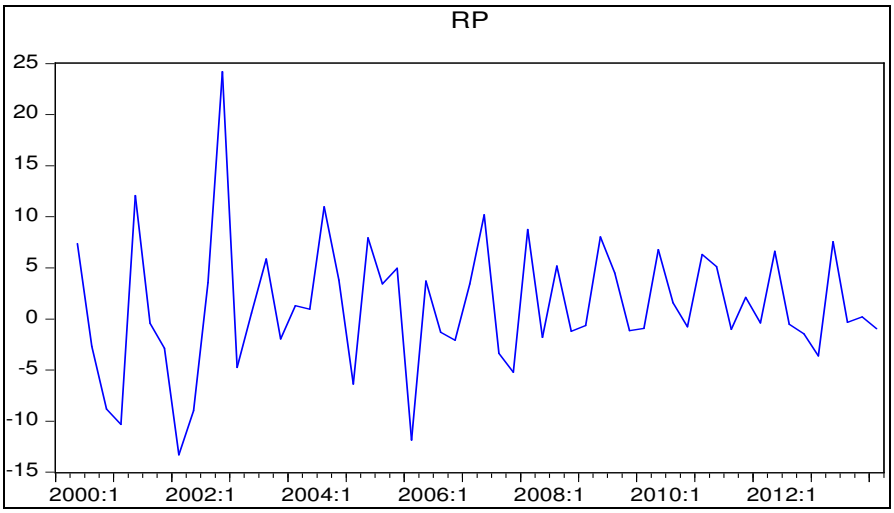

The average GDP growth rate in each quarter of the study period (2000 Q1–2014 Q1) was 1.36 percent. This rate, however, conceals a high degree of volatility in the quarterly

[1] Data for the figures in this section were obtained from the Palestinian Central Bureau of Statistics.

growth rates, as illustrated in Figure 2. Importantly, sharp fluctuation, in fact, reduces the representations of medium growth rates that are calculated between any arbitrarily chosen two points of time.

Unquestionably, part of the fluctuation in the quarterly growth is a result of natural seasonal shifts in economic activities. Yet, the sharp, irregular shifts shown in Figure 2, especially in the early years, reveal the presence of other factors more influential than the seasonal shifts. These include the impact of Israeli military operations (especially during the second intifada between September 2000 and February 2005); the economic blockade and restrictions to the movement of goods and labor (with varying degrees); and the effects of large/limited international aid.

West Bank

Figure 3 shows quarterly GDP changes in the West Bank at constant prices. The simple linear regression shows that GDP increased by USD 15.3 million in each quarter of the period under study. Apparently, GDP figures in Figure 1 and Figure 3 are approximate, suggesting convergence between GDP growth in the West Bank and the Palestinian territory, especially in recent years, primarily due to the relative weight of the West Bank compared with Gaza and the growth of this weight over the years. The West Bank's contribution to Palestinian GDP grew from 68 percent in early 2000 to about 75 percent in early 2014.

Figure 3: West Bank Quarterly GDP (constant prices, base year 2004)

(USD millions)

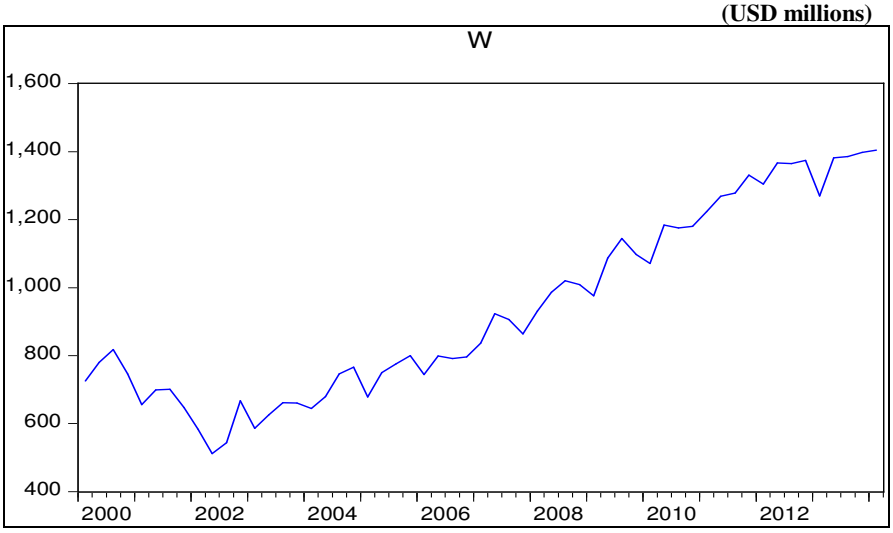

The average quarterly GDP growth rate in the West Bank was 1.67 percent. Although this is slightly higher than the average growth in the Palestinian territory, growth in both areas seems volatile, as shown in Figure 4.

Figure 4: West Bank GDP quarterly growth rates (%)

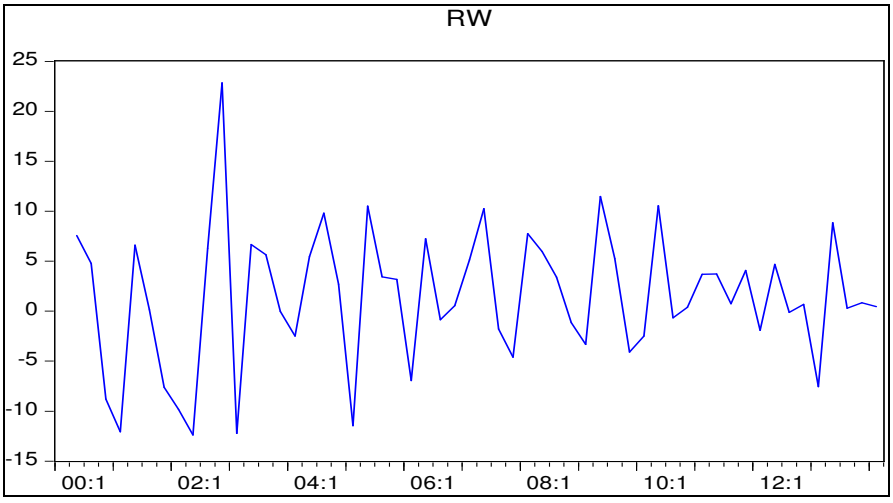

Gaza Strip

Figure 5 depicts quarterly GDP changes in the Gaza Strip. The simple linear regression reveals that GDP increased on average by USD 3 million in each quarter of the period under study. A close look at Figure 6, however, uncovers acute changes in Gaza's economic activity. The average quarterly growth rate during the period was barely 0.71 percent. The comparison between Figure 3 and figure 5 brings to light a gap between the West Bank and Gaza over the study period. The ever-expanding gap between the two regions in terms of relative weight at the macro level was associated with a greater widening gap in the average per capita income, probably a result of higher population growth rate in Gaza.

Figure 5: Gaza Quarterly GDP (constant prices, base year 2004)

(USD millions)

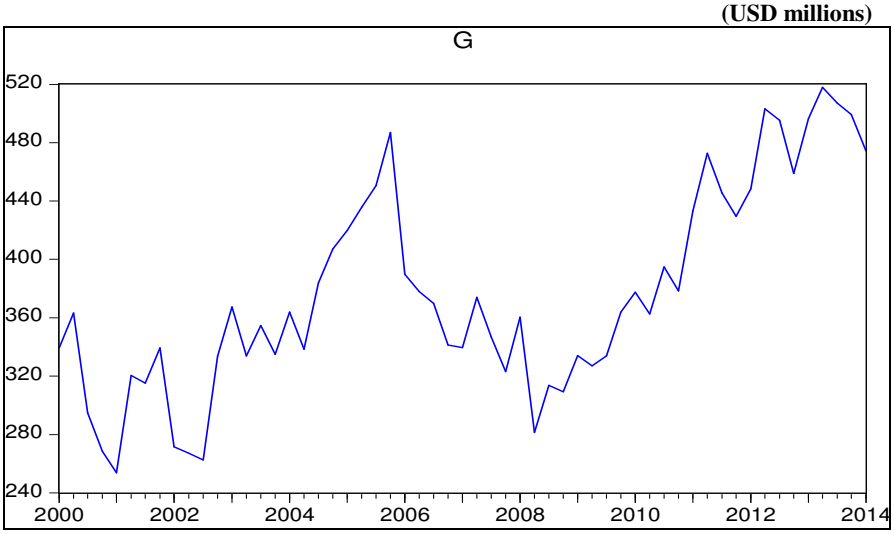

Figure 6: Gaza GDP quarterly growth rates (%)

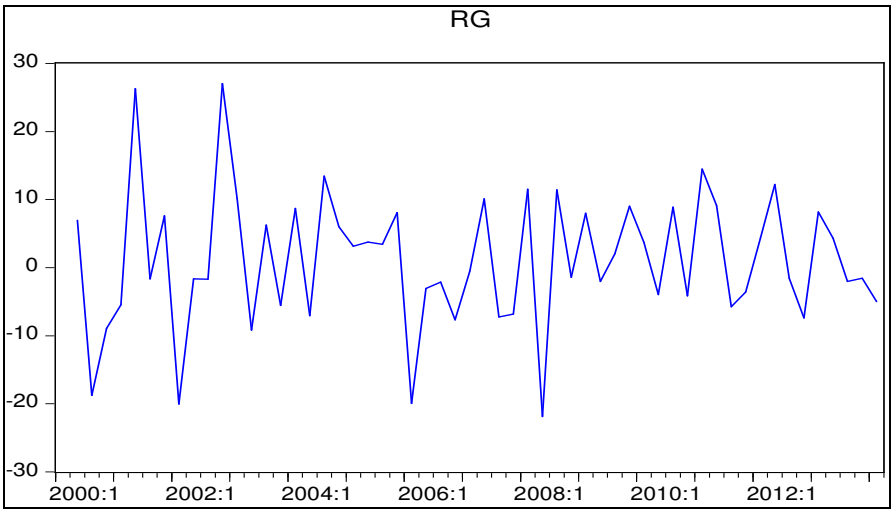

Textbox 1: The mechanism for entry of building materials into Gaza: The institutionalization of the Blockade!

Israel stipulated creating a restrictive new monitoring regime for building materials (gravel, cement and iron) allowed into the Gaza Strip for the reconstruction of Israel's military recurring attacks have destroyed. Israel claims that this regime is necessary to prevent the use of basic goods for the re-construction of the tunnels, which Israel has also destroyed during the war.

Of late, the UN Special Coordinator for the Middle East peace process, Robert Serry, has mediated between Israel and the Palestinian government to reach an agreement for monitoring the entry of building materials into Gaza. Although the UN Coordinator's office (UNSCO) revealed some details of the agreement, the full text has yet to be disclosed[2].

According to the brief statement by UNSCO, the deal on the reconstruction of Gaza is a temporary agreement drawn up in September 2014 between the Palestinian and Israeli governments to achieve four objectives: enabling the Palestinian government to lead the reconstruction effort; enabling the private sector in Gaza; assuring donors that their investments in construction work in Gaza will be implemented without delay; and addressing Israeli security concerns related to the use of construction and other dual-use material[3].

According to the statement, the agreement foresees two main streams of work: one led by the Palestinian government and the other led by the UN. Both depend on creating a central comprehensive database within the Palestinian Ministry of Civil Affairs, to track the materials required and conveyed to the Strip.

The Palestinian government's work involves licensing warehouses to sell and deliver construction materials. After the Palestinian government or the UN conducts a basic assessment of damages sustained and quantities required for repairs, owners/dwellers will be able to buy building materials from approved vendors. A small proportion of this work will undergo a spot-check by UN-contracted engineers. The statement continues to say that this will enable the rehabilitation of an estimated 80 thousand damaged homes.

Regarding the construction of large public and private projects identified by the National
Early Recovery and Reconstruction Plan for Gaza (see *Monitor* 38), the government will prepare engineering schemes to be registered in the central database. The resulting information is then sent to the Israeli government, which will examine these projects and then allocate the necessary construction materials.

As for the UN led work, on the other hand, the flow of construction materials for projects implemented by the United Nations will be faster and smoother.

The statement concludes that the agreement provides for forming a steering committee, consisting of representatives of the Palestinian government (Ministry of Civil Affairs), the Israeli government and the UN (UNSCO) to ensure all processes move forward smoothly. United Nations Office for Project Services (UNOPS) has been commissioned to establish a unit to ensure and coordinate end-use monitoring.

The agreement, brokered by the UN Special Coordinator for the Middle East peace process, Robert Serry, triggered sharp criticism from international relief organizations and Palestinian NGOs. They say the agreement (known as the Serry agreement) is far behind achieving the goal of lifting the siege– a condition Hamas stipulated to seize fire and provided for in UN Security Council Resolution No.1860. On the other hand, the agreement sets a dangerous precedent, as it allows UN agencies to conduct daily inspection for Israeli intentions, thus making the UN a tool to implement Israeli policies. According to Faysal Shawa, Secretary of the Coordinating Council of the Private Sector in Gaza, Serry's plan manages and institutionalizes the blockade[4]. Palestinian and international NGOs believe that making available a comprehensive database about the damaged housing and their dwellers will give Israel's military access to information about these people and their properties.

According to the Guardian, the proposed mechanisms "are more appropriate for a suspect nuclear program than a postwar reconstruction effort."[5]

---

2 http://www.theguardian.com/world/2014/oct/03/gaza-reconstruction-plan-un-israel-blockade
http://electronicintifada.net/blogs/ali-abunimah/under-cover-reconstruction-un-and-pa-become-enforcers-israels-gaza-siege

3 UNSCO: Fact Sheet: Gaza Reconstruction Mechanism
http://www.unsco.org/Gaza%20Reconstruction%20Mechanism%20Fact%20Sheet%209%20October%202014.pdf

4 http://samanews.com/ar/index.php?act=post&id=219850

5 http://www.theguardian.com/world/2014/oct/03/gaza-reconstruction-plan-un-israel-blockade

2. Labor market[6]

As labor market data for the third quarter of 2014 have not yet been disclosed, this issue of the *Monitor* sheds light on the changes in labor participation and unemployment rates in the whole Palestinian territory as well as the West Bank and the Gaza Strip in a ten-year period (from 2004 Q1 to 2014 Q2), in addition to the recurrent paragraph which relates to the number and distribution of vacancies in the Palestinian territory.

2.1 Labor force and participation rate

Participation rate is the ratio of workers and the unemployed to those of the working age. The participation rate in a country refers to the number of people who are either employed or are actively looking for work. This rate depends on a number factors: the population growth rate; age structure; the level of frustration that sometimes pushes the unemployed to completely withdraw from the labor market; and social structures and attitudes that determine females participation in the labor market.

Palestinian Territory

Figure 1 shows the quarterly labor market participation rate in the Palestinian territory (West Bank and Gaza) between 2004 and 2014, with an upward movement, especially in recent years, with a sharp change during the entire period under study. It is important to emphasize again that the sharp fluctuation, in fact, reduces the representations of medium growth rates that are calculated between any arbitrarily chosen two points of time.

Figure 1: Change in OPT labor participation rate (%)

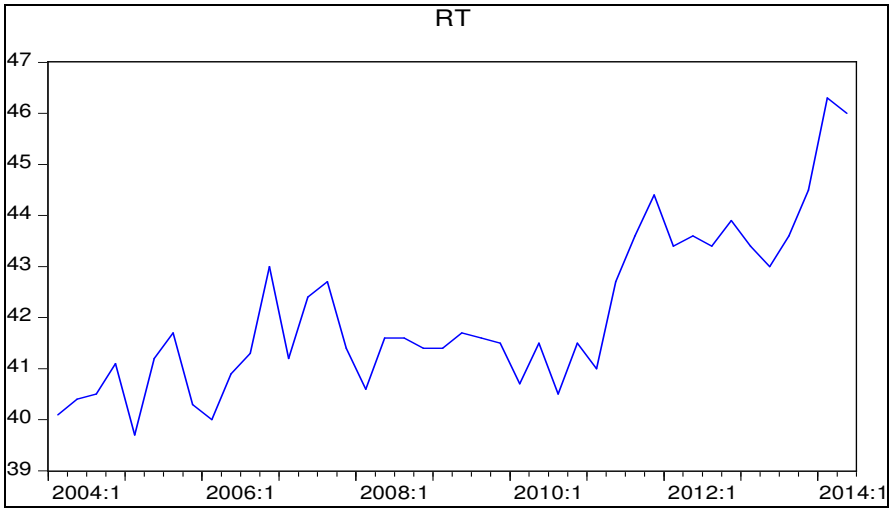

Palestinian Territory labor participation rate between 2004 Q1 and 2014 Q2 grew to 46 percent, rising 6 percentage points, an average quarterly increase of 0.15 percent (0.13 percent for males and 0.16 percent for females). The fast pace of females participation rate has narrowed the gap between males and females participation rates, though it remained wide, with 72 for the former and only 20 percent for the latter in 2014.

Figure 2 shows the quarterly changes in the unemployment rate in the Palestinian territory during the study period.

In spite of the sharp changes, which exceeded changes in GDP over the ten-year period, the unemployment rate remained almost the same at 26 percent (24.6 in the West Bank and 30 percent in Gaza). However, there was a marked change in the internal structure of unemployment among males and females during the period, declining among males by 1.5 percentage points (to 22 percent) but rising

[6] Data in this section were obtained from the Palestinian Central Bureau of Statistics.

by 20 percentage points (to 39.5 percent) among females. While males unemployment decreased by 0.03 percent on average in each quarter of the period, the rate for females increased by 0.5 percent on average in each quarter for the same time, suggesting that the growth in female participation rate was associated with a rise in unemployment.

Figure 2: Change in OPT unemployment rate (%)

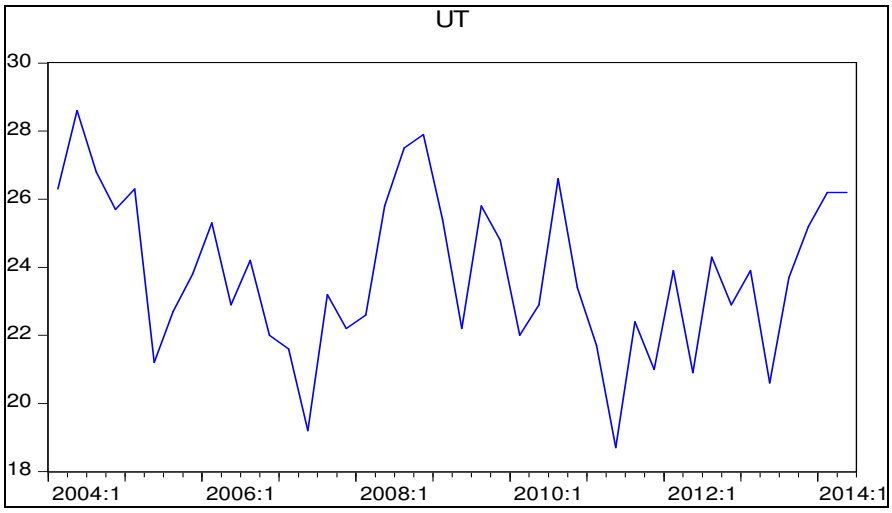

The West Bank

Figure 3 depicts the West Bank's labor participation rate during the period under study. The rate rose from 41.7 percent in 2004 Q1 to 46.4 percent in 2014 Q1, an average quarterly increase of 0.12 percent for both males and females. However, the pace for the increase in males participation (0.14 percent) was faster than that for females (0.09 percent), which is not the case in Gaza, as shown below.

Figure 3: Change in West Bank labor participation rate (%)

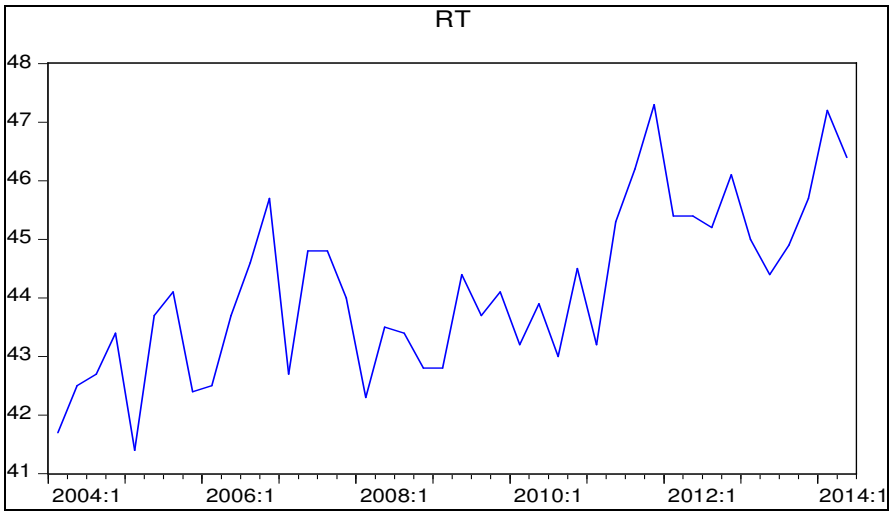

As Figure 4 reveals, the unemployment rate in the West Bank dropped from 24.6 percent in 2004 Q1 to 16 percent in 2014 Q1, declining on average by 0.22 percent in each quarter. However, the relatively sharp change in unemployment was obvious during the period. Strikingly, the decline of unemployment in the West Bank was entirely reported among males whose unemployment rate dropped 0.33 percent on average in each quarter against a rise of 0.26 percent in each quarter for females. This brought male unemployment in the West Bank down to 13 percent, but pushed up female unemployment to 27 percent in 2014 Q2.

Figure 4: Change in West Bank unemployment rate (%)

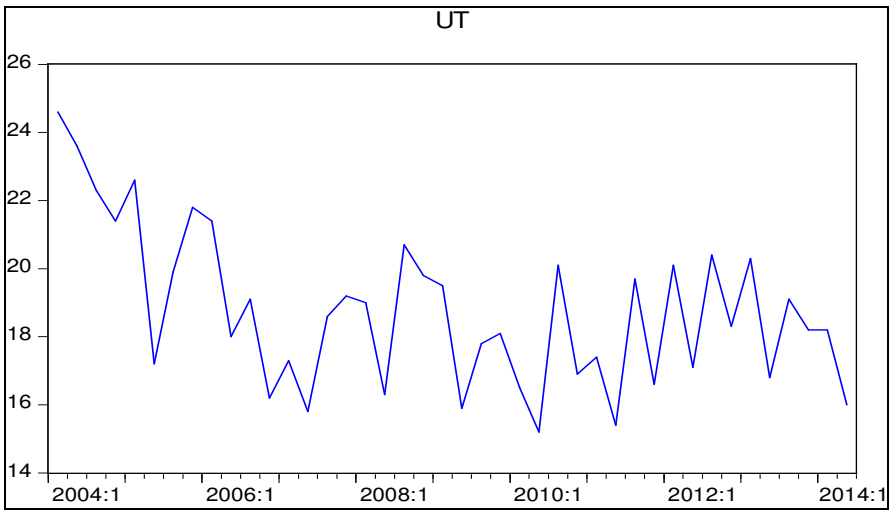

Gaza Strip

Figure 5 shows Gaza's labor participation rate during the 10-year period under study. Apparently, there was a relatively sharp rise of more than 8 percentage points to 45 percent, with a quarterly increase of 0.20 percent on average. Interestingly, the growth in the females participation rate was higher than that for males (with 0.29 percent and 0.11 percent, respectively). This relatively sharp increase in female participation rate in the Gaza Strip bridged the gender gap existing in the West Bank, bringing the participation rate for females in both regions to 20 percent in 2014.

Figure 5: Change in Gaza labor participation rate (%)

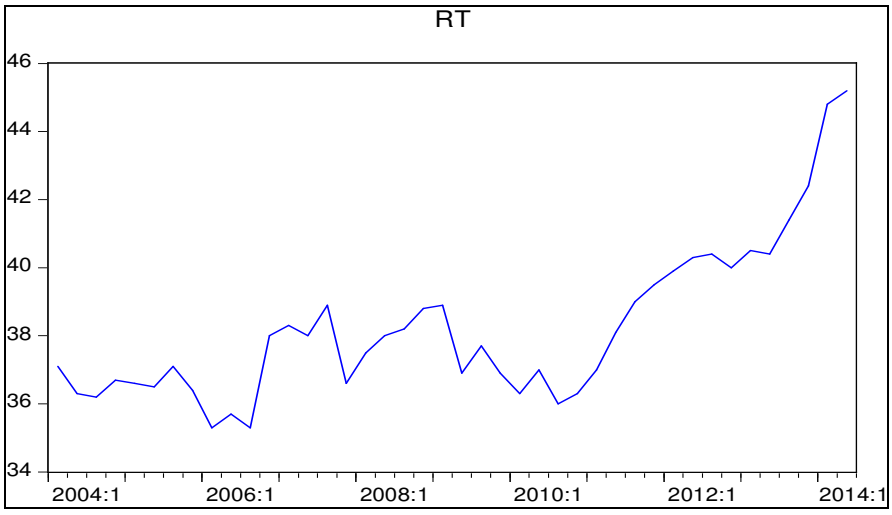

Gaza's unemployment rate, meanwhile, saw sharp changes in the last decade (see Figure 6), picking up from 29.8 percent in 2004 Q1 to 44.5 percent in 2014 Q2, a quarterly 0.35 percent increase on average. Though rising among males and females alike during the period, unemployment for females was increasing at rates higher on average (0.82 percent in each quarter), reaching 60 percent in the second quarter of 2014.

Figure 6: Change in Gaza unemployment rate (%)

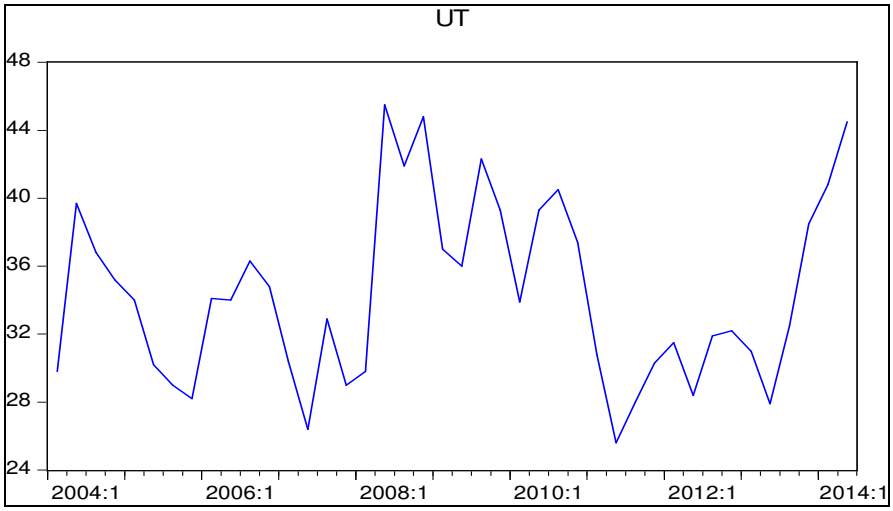

2.2 Vacancy announcements[7]

The number of vacancies posted in Q3 2014 was 1011, a 3 percent rise over the previous quarter and a 20.8 increase over Q3 2013 (see Table 2-1). However, there were 60 announcements with no specific number of vacant posts. In addition, the posted vacancies do not necessarily cover all available job opportunities, though all government jobs, as per law, must be made public[8].

Table 2-2: Number of job vacancies advertised in daily newspapers in Palestine by Sector, Region and Degree– Q3 2013 and Qs 2 & 3 2014

	Q 3 2013	Q2 2014	Q3 2014			
			June	July	August	Total
By sector						
Private sector	322	**454**	114	169	131	**414**
Public sector	175	**150**	19	59	59	**137**
NGOs	340	**377**	113	170	177	**377**
By Region						
Northern West Bank	84	**132**	40	29	27	**96**
Central West Bank	509	**616**	152	253	242	**647**
Southern West Bank	109	**124**	47	76	48	**171**
Gaza	135	**109**	7	40	50	**97**
By Degree						
MA and above	29	**63**	23	33	21	77
BA	595	**741**	186	273	282	741
Intermediate Diploma	98	**92**	15	64	45	124
Below Diploma	115	**85**	22	28	19	69
	837	**981**	246	398	367	1011

Source: MAS collected job advertisements from daily newspapers (Al-Quds, Al-ayyam and Al-Hayah) as well as from the website www.jobs.ps

[7] MAS collected job advertisements from daily newspapers (Al-Quds, Al-ayyam and Al-Hayat-J) as well as from the website www.jobs.ps

[8] Article (19) of the Civil Service Law No. (4) of 1998 states that the government departments shall announce job vacancies in which appointment is made by the competent authority within two weeks of vacancy in at least two daily newspapers. The announcement shall contain detailed information about the job and conditions to be met.

With 460 vacancy announcements, the NGO sector accounted for the largest share of job vacancies advertised in 2014 Q3 (45 percent). The shares of the private sector and the public sector were 41 percent (414 jobs) and 14 percent (137 jobs), respectively. Compared to 2014 Q2, the share of the private sector in the total vacancies advertised slipped 5 percentage points, while that of the NGO sector rose 8 percentage points (see Table 2-1).

By region, data show that the central West Bank reported the majority of vacancies advertised (64 percent). The West Bank southern governorates, Gaza and northern governorates of the West Bank reported 17 percent, 10 percent and 9 percent, respectively.

As for the distribution of vacancies by the required degree, with 73 percent, the BA was the most solicited degree (see Table 2-2).

By major, with 38.9 percent, the demand for administrative and economic sciences had the largest share of advertised vacancies. Meanwhile, the demand for humanities & social sciences was 17.5 percent, ahead of applied sciences (16.2 percent) and medical & health sciences (12.2 percent). Other professions (crafts, maintenance technicians, secretarial work, etc) accounted for only 15.2 percent of the total demand. Interestingly, the bulk of vacancies in Gaza was posted by the NGOs sector (see Table 2-2).

Table 2-2: Number of job vacancies advertised in daily newspapers in Palestine- by Major, Sector and Region- 2014

Major	West Bank			Gaza			Total
	Public sector	Private sector	NGOs	Public sector	Private sector	NGOs	
Medical & health sciences	1	29	83	0	2	8	123
Humanities and social sciences	25	38	85	1	12	16	177
Applied sciences	38	74	36	2	5	9	164
Administrative and economic sciences	48	161	150	15	4	15	393
Other (crafts, maintenance, secretarial work, etc.)	19	109	18	6	0	2	154
Total	**131**	**411**	**372**	**24**	**23**	**50**	1011

Source: MAS collected job advertisements from daily newspapers (Al-Quds, Al-ayyam and Al-Hayah) as well as from the website www.jobs.ps

Textbox 2: Spending on research and development in the Palestinian territory: half a percentage point of GDP!

Palestinian Central Bureau of Statistics published the results of a survey on research and development in Palestine in 2013[9] covering all the 142 research and development agencies in the West Bank and the Gaza Strip. The survey provides R&D statistical information and indicators that would help planners take the necessary measures for the development of research in Palestine. The survey involved a range of indicators, including R&D human resources, types of research and their spending, funding sources, and the achievements made in research and development. Below is a summary of the main findings of the survey:

Spending on research and development

In 2013, Palestinian spending on research and development totaled USD 61.4 million (0.49 percent of GDP for the same year). Spending is allocated to three sectors: government, NGOs and higher education, with the public sector having the biggest share of this spending (56 percent of the total or USD 34.5 million), while the other two sectors had almost even shares (22 percent each). Research is divided into four types: applied research, studies and consulting, basic research, and experimental research– with studies and consulting receiving the largest spending (38 percent). Table 1 shows the relative distribution of the sources of funding for research and development as well as the distribution of spending on research. The highest amount of research funding (26.9 percent) came directly from abroad, while funding from higher education institutions was barely 4.1 percent. Meanwhile, more than half of spending on research and development went to governmental institutions, while only 23 percent was allocated to higher education institutions.

Table 1: % distribution of spending on R&D– by source of funding and beneficiary (2013)

Source of funding	Funding %	Spending %
Higher education institutions	4.1	23.0
Governmental institutions	22.3	56.1
Non-profit institutions	21.8	20.9
Private businesses	3.7	–
Direct funding from abroad	26.9	–
Self-financing	18.7	–
Other	2.5	–
Total	100	**100**

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics, Survey of R & D 2013. Ramallah, Palestine.

Research and development staff

In 2013, 8715 people (of which 75 percent were males) worked in R&D. The survey classified R&D personnel by the job they do: researchers, technical assistants and administrators. The survey concluded that most R&D staff work as researchers (52 percent). Regarding educational attainment of people working in R&D, the survey found that those with a bachelor's degree had the highest share (31 percent), ahead of PhD holders (30 percent).

R&D achievements

In 2013, R&D efforts produced 4205 research items, including1447 basic research papers (34 percent of the total). Applied research ranked second (31percent), while the share of studies and consulting was 27 percent. Empirical research came last (with 8 percent of the total research). According to the survey, research in Palestine won a number of awards in 2013, including 116 domestic awards, 72 international awards and 9 patents.

Palestine compared to other countries

Palestine's research and development output, in quantity and quality, remains humble compared to other countries. Spending on research and development is also constringent (only 0.49 percent) compared to developed countries and some neighboring countries alike. Spending on research and development was 3.93 percent of GDP in 2012 in Israel, 2.22 percent in Singapore in 2009, 3.56 percent in Korea in 2009. Palestine's spending on R&D is even negligible compared to a developing country like Tunisia (1.1 percent in 2009)[10].

[9] Palestinian Central Bureau of Statistics, Survey of R & D 2013. Ramallah, Palestine http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book2075.pdf

[10] Ratios for spending on research and development in other countries were obtained from the World Bank: http://data.albankaldawli.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS?page=1

3. Public Finance

Net public revenues and grants in 2014 Q3 shot up by almost one third (to NIS 4.23 billion) compared to the second quarter of the year, largely on a rise in clearance revenue and an increase in foreign aid. Public expenditure, on the other hand, hiked by a whopping 28.2 percent to NIS 4.21 billion, basically on the government's advance payment of part of the wage bill, in addition to a rise in non-wage expenditure. These changes produced a surplus of NIS14.9 million (on a cash basis) in the total balance after grants and aid. Meanwhile, outstanding public debt rose 6.1 percent to NIS 8.57 billion.

Table 3-1: Summary of the financial position of the PNA, Q3 2013- Q3 2014 (NIS millions, cash basis)

Item	2013		2014		
	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3
Public revenues and grants (net)	**3,495.9**	**3,317.0**	**3596.1**	**3181.4**	**4,231.1**
Total domestic revenues (net)	**1,965.2**	**2,361.8**	**2,822.0**	**2,362.4**	**2,724.9**
Tax revenues	**469.4**	**550.1**	**848.9**	**468.7**	**401.7**
Non-tax revenues	203.5	183.3	260.3	242.3	215.3
Clearance revenues	1,547.6	1,693.4	1,825.7	1,856.2	2,253.8
Tax rebates (-)	255.3	65.0	112.9	204.8	145.9
External grants and aid	**1,530.7**	**955.2**	**774.1**	**819**	**1,506.2**
For budget support	1,453.6	802.2	631.5	690.1	1,357.6
To support developmental projects	77.1	153.0	142.6	128.9	148.6
Total public expenditure	**3,159.6**	**2,931.2**	**3,262.8**	**3,287.7**	**4,216.2**
Current expenditure, including:	**3,003.5**	**2,801.2**	**3,046.2**	**3,155.1**	**4,022.4**
Wages and salaries	1,593.5	1,599.6	1,615.6	1,662.0	2,045.2
Non-wage expenses	1,184.1	990.3	1,218.6	1,205.6	1,691.7
Net lending	225.9	211.3	212.0	287.5	285.5
Development expenditure	**156.1**	**130.0**	**216.6**	**132.6**	**193.8**
Treasury-funded	79.0	(23.0)	74	3.7	45.2
Donor-funded	77.1	153.0	142.6	128.9	148.6
Current account	**(1,038.3)**	**(439.4)**	**(224.2)**	**(792.7)**	**(1,297.5)**
Total account (before grants and aid)	**(1,194.4)**	**(569.4)**	**(440.8)**	**(925.3)**	**(1,491.3)**
Total account (after grants and aid)	**336.3**	**385.8**	**333.3**	**(106.3)**	**14.9**
Net financing from local banks	**(372.3)**	**(143.8)**	**(474.9)**	**253.6**	**(5.6)**
Remainder	**36.0**	**(242.0)**	**141.6**	**(147.3)**	**(9.3)**
Reminders					
Nominal GDP (USD millions)	**3,233.6**	**3,279.7**	**3,287.8**	**3,423.5**	
Average exchange rate (USD against NIS)	**3.60**	**3.52**	**3.51**	**3.47**	**3.51**

Source: Palestinian Ministry of Finance, monthly financial reports for 2013-2014 (financial operations: income, expenditures and sources of funding).
Figures in brackets indicate negative values.

3.1 Revenues and grants

Net public revenues and grants in 2014 Q3 grew by 33 percent over the previous quarter to NIS 4.23 billion.

Net public revenues

During the target quarter, public revenues totaled NIS 2.7 billion (up 15.3 percent from the previous quarter), essentially on an

increase in clearance transfers (by 21.4 percent over the previous quarter and 45.6 percent over the same quarter a year earlier) to NIS 2.3 billion[11]. Obviously, clearance revenues have been trending to the upside since early 2013. During the third quarter of the year, the PNA received advance cash payments with NIS 464 million higher than arrears.

At the same time, tax revenue totaled NIS 401.7 million, down 14.3 percent from Q2 2014 and Q3 a year earlier, on lower revenues from income tax (which fell to NIS 120 million, a drop of 22.4 percent from Q2) and VAT (which shrank to NIS163.8 million, a decline of 20.7 percent from Q2). See Figure 3-1.

Similarly, non-tax revenues dipped 11.1 percent (to NIS 215.3 million) from 2014 Q2. Indeed, the majority of non-tax revenues was made up of fees (particularly, stamps sold for health and court services; land deals; education fees; licensure fees; as well as profits of investment portfolios) that are not directly influenced by the performance of economic activities. The decline of licensure fees, in particular, to more than 50 percent (NIS 28.7 million compared to NIS 61.4 million in the previous quarter) was the main reason behind the decrease in non-tax revenues.

Figure 3-1: Structure of domestic revenues

(NIS millions)

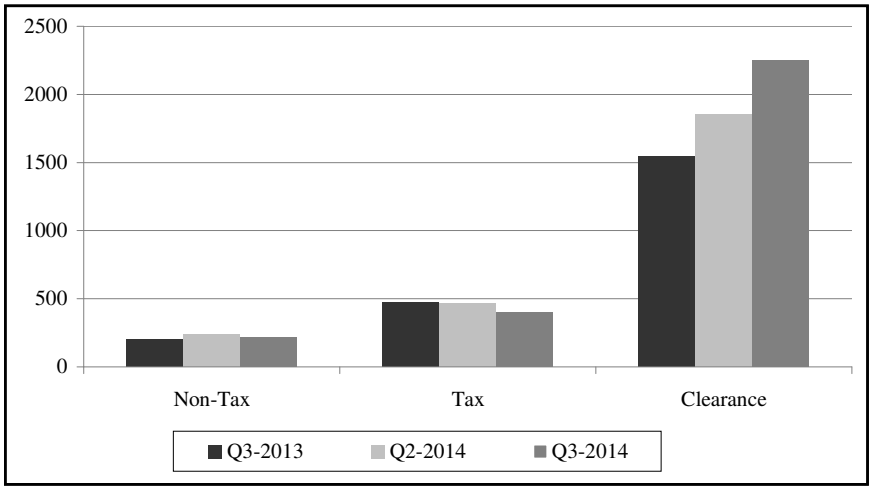

Source: Palestinian Ministry of Finance, monthly financial reports for 2013-2014 (financial operations: income, expenditures and sources of funding).

Grants and Foreign Aid

Foreign aid in 2014 Q3 reached NIS 1.5 billion, up 83.9 percent from the previous quarter thanks to abundant Arab and international emergency assistance in the wake of Israel's attack on Gaza. Around 90 percent of this aid was allocated to general budget support, while development share was only 10 percent. About 55.7 percent of budget support was contributed by Arab States (Saudi Arabia, Algeria, Qatar, Oman and Egypt); 26 percent by the Palestinian European Mechanism- PEGASE; 15.3 percent by the World Bank; and 3 percent by France and Malaysia (see Table 3-1).

[11] Figures are presented here on a cash basis. The clearance revenue components on a commitment basis are shown in Table 3-5 below. The increase in clearance revenues between 2014 Q3 and its 2013 corresponding quarter was only 12.8 percent.

Table 3-2: Grants and foreign aid to the Palestinian Government

(NIS millions)

Item	2013		2014		
	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3
Budget support	**1,453.6**	**802.2**	**631.5**	**1690.**	**1,357.4**
Arab grants	278.1	551.7	452.5	264.0	756.6
International grants	1,175.5	250.5	179.0	426.1	600.8
Developmental funding	**76.9**	**152.8**	**142.6**	**128.9**	**148.6**
Total foreign aid	**1,530.5**	**955.0**	**774.1**	**819**	**1,506.0**

Source: Palestinian Ministry of Finance, monthly financial reports for 2013-2014 (financial operations: income, expenditures and sources of funding).

Table 3.3 shows approximate figures of public revenues whose share to total public revenues and foreign grants declined from 74.3 percent to 64.4 percent between the second and third quarters of 2014.

Table 3-3: Indicators of public revenues and grants

Item	2013		2014		
	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3
Total domestic revenues (NIS millions)	**1,965.2**	**2,361.8**	**2,822.0**	**2,362.4**	**2,724.9**
As % to total revenues and grants	56.2	71.2	78.5	74.3	64.4
As % to current expenditure	65.4	84.3	92.6	74.9	67.7
As % to GDP	16.9	20.5	24.5	19.9	
External grants and aid (NIS millions)	**1,530.7**	**955.2**	**774.1**	**819.0**	**1,506.2**
As % to total revenues and grants	43.8	28.8	21.5	25.7	35.6
As % to current expenditure	51.0	34.1	25.4	26.0	37.4
As % to GDP	13.1	8.3	6.7	6.9	

Source: Palestinian Ministry of Finance, monthly financial reports for 2013-2014 (financial operations: income, expenditures and sources of funding).

3.2 Public Expenditure

Public expenditure in the target quarter totaled NIS 4.2 billion, up 28.2 from the previous quarter and 33.4 percent from 2013 Q3. Current expenditure during the quarter made up 95 percent of public expenditure, leaving a negligible 5 percent to developmental spending.

Current Expenditure

Current expenditure comprises three items: the wage bill (51 percent), non-wage spending (42 percent) and net lending (7 percent). During 2014 Q3, current expenditure totaled NIS 4 billion, up 27.5 percent over the previous quarter and 34 percent over the same quarter of the previous year (see Figure 3-2).

The wage bill, the main component of current expenditure, bloated 23.1 percent over the second quarter of the year to about NIS 2 billion. Right before two Muslim religious holidays (Eid al-Fitr and Eid al-Adha), the government paid salaries in advance, making the value of the bill NIS 167.6 million higher than dues. This explains the remarkable increase of the wage bill in the target quarter. In the first three quarters of 2014, the budget continued to suffer frequent deficits that undermined its ability to cover the wage bill. According to quarterly data, the deficit was NIS 45.5 million on average, compared with NIS 94.9 million in each quarter of 2013 and approximately NIS 204.1 million on average in each quarter of 2012.

Meanwhile, non-wage expenses inflated 40.3 percent over the previous quarter, as the Palestinian government increased transfers to Gaza in the wake of the Israeli offensive. Operational spending also swelled 58.4 percent over the previous quarter of the year. Operational spending and social transfers are the most important components of non-wage expenditure[12]. On the other hand, net lending totaled NIS 285.5 million during 2014 Q3, with little change from the previous quarter.

[12] Operational spending represented 39 percent of non-wage expenses, while transfers constituted a massive 58 percent during the current quarter, leaving 2.7 percent to interest payments and the rest to capital spending.

Figure 3-2: Structure of current expenditure

(NIS millions)

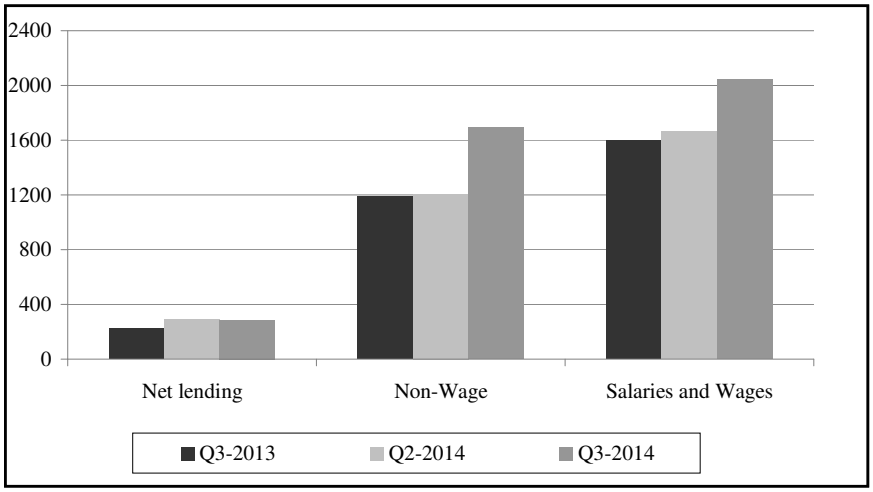

Source: Palestinian Ministry of Finance, monthly financial reports for 2013-2014 (financial operations: income, expenditures and sources of funding).

Development Expenditure

Development expenditure in 2014 Q3 reached NIS 193.8 million, up 46.2 percent from the previous quarter. This significant rise resulted from the government's increased allocations to this item from NIS 3.7 million in 2014 Q2 to NIS 45.2 million in the target quarter. It was also a result of an increase in donor's development funding to NIS 148.6 million, up from NIS 128.9 million in Q2 (see Table 3-4).

Table 3-4: Public Expenditure Indicators

Item	2013		2014		
	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3
Current expenditure (NIS millions)	**3,003.5**	**2,801.2**	**3,046.2**	**3,155.1**	**4,022.4**
As % to total public expenditure	95.1	95.6	93.4	96.0	95.4
As % to GDP	25.8	24.3	26.4	26.6	
Developmental expenditure (NIS millions)	**156.1**	**130.0**	**216.6**	**132.6**	**193.8**
As % to total public expenditure	4.9	4.4	6.6	4.0	4.6
As % to GDP	1.3	1.1	1.9	1.1	

Source: Palestinian Ministry of Finance, monthly financial reports for 2013-2014 (financial operations: income, expenditures and sources of funding).

3.3 Financial Surplus/Deficit (cash basis)

In 2014 Q3, the increase in current expenditure over the total revenues inflated the current deficit (before aid and grants) on a cash basis to NIS 1,297.5 million compared with NIS 792.7 million in the previous quarter. In parallel, total deficit (before grants and aid) reached NIS 1,491.3, up 61.2 percent from the previous quarter and 24.9 percent from the same quarter a year earlier.

The significant increase in grants and aid during 2014 Q3 rendered the deficit in the total account in the second quarter (NIS 106.3 million) a surplus of NIS 14.9 million on a cash basis (see Table 3-1).

3.4 Arrears Accumulation

The government's net arrears accumulation in the target quarter totaled NIS 548.4 million, comprising obligations owed to the private sector (NIS 413.1 million); tax rebates (NIS 9.4 million); and liabilities of developmental expenditure (NIS 125.9 million). During the quarter, the government paid NIS 167.5 million from the wage bill arrears (see Figure 3-3).

Taken together, the net accumulation of arrears (NIS 548.4 million) and the current deficit on a cash basis before grants and aid (NIS 1,491.3 million) render a total deficit of NIS 2,039.7 million on a commitment basis.

The values of the PNA's accumulation of arrears suggest that without seeking grants from international donors, the PNA will always sustain difficulties in bridging the financial gap through local revenues.

Figure 3-3: Quarterly developments in the net accumulation of arrears
(NIS millions)

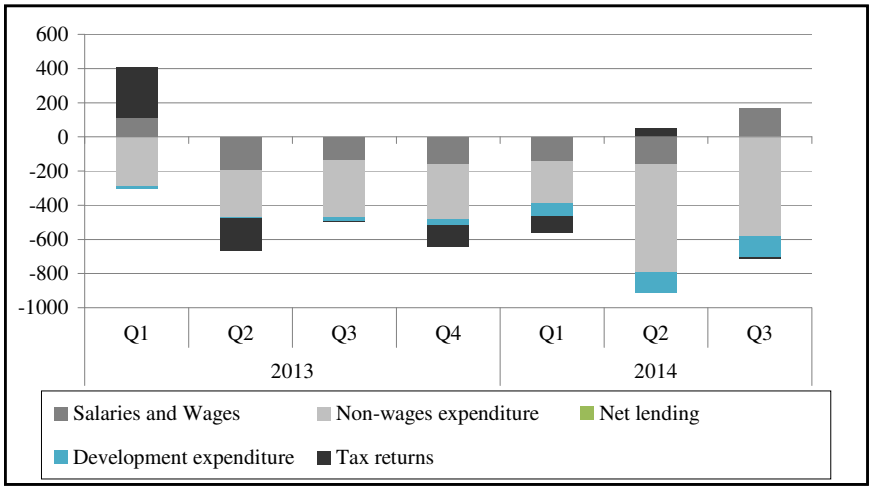

Source: Palestinian Ministry of Finance, monthly financial reports for 2013-2014 (financial operations: income, expenditures and sources of funding).

3.5 Clearance Revenue (commitment basis)

Table 3-5 summarizes the quarterly changes in clearance revenues on a commitment basis[13]. In Q3 2014, clearance revenues were nearly NIS 1,789.7 million, a 3.3 percent drop from the previous quarter but a 12.8 percent lift over the 2013 corresponding quarter. The three major contributors to clearance (VAT, customs and fuel tax) had relatively equal shares in the target quarter.

As stated earlier, the change in clearance revenues (on a cash basis vs. a commitment basis) resulted from additional payments Israel transferred to the PNA in advance.

Table 3-5: Clearance revenues (commitment basis)
(NIS millions)

Item	2013		2014		
	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3
Clearing revenue	**1,587.0**	**1,705.6**	**1,816.5**	**1,851.2**	**1,789.7**
Customs	562.0	559.5	565.9	631.7	651.3
VAT	521.3	548.7	579.6	575.6	549.8
Fuel	503.0	565.6	634.4	631.0	589.2
Purchase tax (sales)	0.7	0.0	-1.1	7.3	(0.6)
Income tax	0.0	31.8	37.7	5.6	0

Source: Tables of financial operations, details of revenue, expenditure and funding sources (commitment basis), Ministry of Finance, 2013-2014.

3.6 Public Debt

The public debt in 2014 Q3 saw an increase of 6.1 percent, compared to the second quarter of the year, which brought the figure up to NIS 8.574 billion. The rise in the public debt (calculated primarily by the NIS) is attributed to the gain in the NIS exchange rate against

[13] Commitment basis is used because its data exclusively contain details of all clearance constituents.

other major currencies, particularly as the government debt (estimated in the US dollar) dropped 1.4 percent to USD 2.323 billion from USD 2.356 billion in the previous quarter of the year.

During the current quarter, government domestic debt constituted 52.6 percent of the total public debt, compared to 47.4 percent of government external debt. The latter involved obligations to Arab financial institutions (56.6 percent), international and regional institutions (32 percent) and bilateral loans (11.4 percent). The largest part of domestic debt was owed to the banking system (with about 16.5 percent of this debt having the form of loans provided to the Petroleum Authority, with the PA government as a guarantor). In the target quarter, the government paid only NIS 45 million in loan interests compared to NIS 58.5 million in Q2 of the year (see Table 3-6).

Table 3-6: Public Debt- Q3 2014

(NIS millions)

Item	2013		2014		
	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3
a. Domestic debt	**4,457.5**	**4,408.8**	**4,268.3**	**4,290.4**	**4,514.1**
Bank loans(long-term)	2,474.6	2,300.1	2,228.8	2,079.0	2,253.1
Bank facilities (short-term)	1,171.7	1,274.0	1,171.1	1,396.2	1,464.9
Petroleum Authority loans (short-term)*	780.7	783.9	817.6	762.9	743.8
Other public institutions loans (short-term)	30.5	50.8	50.8	52.3	52.3
b. External debt	**3,892.0**	**3,856.1**	**3,854.7**	**3,791.6**	**4,060.3**
Arab financial institutions	**2,226.3**	**2,191.8**	**2,195.7**	**2,152.5**	**2,298.7**
Al-Aqsa Fund	1,853.0	1,822.2	1,826.9	1,774.7	1,909.2
Arab Fund for Economic and Social Development	202.0	201.4	202.2	200.2	210.7
Islamic Development Bank	171.3	168.2	166.6	177.6	178.8
International and regional institutions	**1,192.9**	**1,191.3**	**1,185.2**	**1,175.8**	**1,300.1**
World Bank	1,008.2	986.3	982.3	961.4	1,026.4
European Investment Bank	104.0	125.6	122.8	135.6	188.9
International Fund for Agricultural Development	10.9	10.5	10.6	10.2	10.5
OPEC	69.8	68.9	69.5	68.6	74.3
Bilateral loans	**472.8**	**473.0**	**473.8**	**463.3**	**461.5**
Total public debt	**8,349.5**	**8,264.9**	**8,123.0**	**8,082.0**	**8,574.4**
Interest paid	**58.7**	**59.3**	**52.0**	**58.5**	**45.0**
Public debt as % to nominal GDP	**17.9%**	**17.9%**	**17.6%**	**17%**	

Source: Palestinian Ministry of Finance, monthly financial reports for 2013-2014 (financial operations: income, expenditures and sources of funding).

* Loans from banks operating in Palestine to the Petroleum Authority, with the Ministry of Finance as a guarantor.

Textbox 3: MAS holds the annual sixth lecture in Yousef Sayegh Lectures on Development

Since 2009, MAS has organized an annual lecture in a series of instructive and educational lectures on economic development in memory of the late renowned Palestinian economist Yousef Sayegh. Each year, the lecture is given by a renowned professor in economy and development. The 2014 lecture, titled 'A tri-level model of social change: analyzing and designing paths for social transformation', was given by Matthias Weiter, Professor of Development Studies at Humboldt University of Berlin.

Yousef Sayegh (1916-2004)
Yousef Sayegh was a leading Palestinian figure, one of the most prominent Arab economists of the twentieth century, a scholar, a national figure and a prominent political activist who dedicated his entire life for Palestinian and Arab development studies. He was a pioneer in the research of Arab economic integration and the prospects for sustainable development in Palestine- developing these topics into full-fledged fields of study. During his membership in the Executive Committee of the Palestine Liberation Organization, he was a man of principles and was known for his intellectual independence. He played a prominent role in building the PLO's capacity in strategic economic planning. His efforts were culminated in leading the team that drafted the PLO's program for the reconstruction and development of the Palestinian economy (1994-2000)[14].

Previous lectures
So far, six lectures of the series have been held. The first lecture, in 2009, was given by the United Nations Assistant Secretary-General for Economic Development, Jomo Kwame Sudaram on "Development Strategy: Lessons from the Global Economic Crisis". The second lecture was given by professor of economics at the School of Oriental and African Studies–University of London, Mushtaq Khan on "Post-Oslo state-building strategies and their limitations." The 2011 lecture on "Knowledge Society: Challenges and opportunities for economic and regional development- the role of higher education and research institutions" was presented by scholar Isam Shahrour, a Palestinian professor of civil and urban engineering at the University of Science and Technology of Lille. The fourth lecture was given by Dr. George Abed, a Palestinian who serves as an advisor to the Department of Africa and the Middle East at the Institute of International Finance–Washington. The 2013 lecture was presented by Professor Robert Wade (London School of Economics) on "New industrial policy: the entrepreneurial state as a complement to private entrepreneurs."

2014 Lecture
The 2014 lecture took place in November. Matthias Weiter, Professor of Development Studies at Humboldt University of Berlin, talked about "A tri-level model of social change: analyzing and designing paths for social transformation." The presentation focused on methods of decision-making (enactment of laws) in modern societies.

Figure 1: The three levels of social change

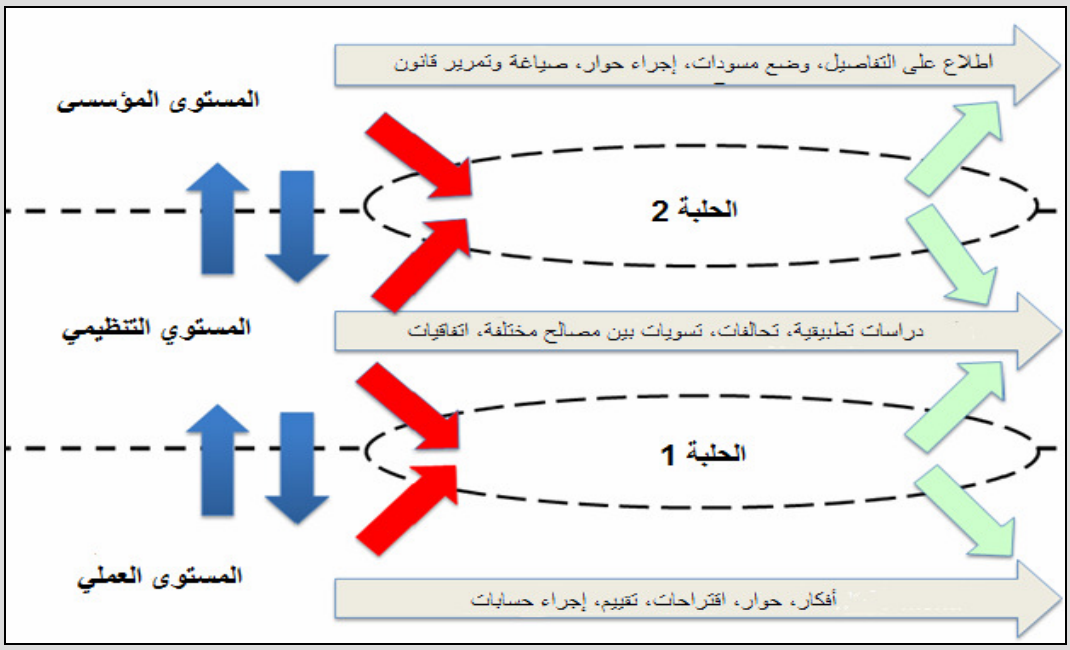

[14] For further information on Dr. Yousef Sayegh, see his book *Yousef Sayegh, an incomplete biography*. Dar Reyad Al-Rayes, Beirut, 2009.

Human communities are controlled by a range of formal and informal rules. The more a community understands and sticks to these rules, the better the results. These rules have positive sides despite the restrictions they impose on the decision-making processes. The main advantage of the regulative framework is the assumption that when we observe and respect these rules, we expect others to be bound by them. This enhances the security of members in a community and increases their ability to anticipate the consequences of their behavior.

The system and mechanisms of enacting laws are complicated. As the conditions produced these laws change frequently, the laws themselves need to be modified. In order to better understand the complexities of this system in modern societies, the lecturer presented the figure below:

In this model, the decision-making process comprises three stages:

The technical level (micro) represents the space underlying the practical daily activities.
The organizational level (mid-range or meso) regulates the activities that take place during the first level within agreed rules.
The institutional level (macro) includes the more formal rules that govern the behavior of people, such as laws and regulations.

In modern societies, these three levels interact horizontally (i.e., within the same level) and vertically (i.e., with one another).

Horizontal and vertical interaction
Ideas are generated in the first level, and they are discussed to produce proposals that can be tested and studied to allow practical application. Now the ideas become proposals that the organizational level puts under scrutiny– conducting a cost-benefit analysis, identifying stakeholders and formulating strategies. The institutional level, in turn, considers these proposals– backed by studies and strategies–prepares drafts, and initiates a debate on these drafts for the enactment of laws.

The levels function adequately only when there is a reciprocal interaction between them. One must, thus, understand how these levels function horizontally and interact vertically. Both types of interaction occur within an arena, a concept introduced in the 1990s by Elinor Ostrom who won Nobel Prize for economics in 2009. The arena is a forum for discussing the governance of natural resources and public goods, thus functioning as a linkage between the three levels (vertical interaction).

The first arena, shown in Figure 1, represents the area in which the dialogue and interaction between the first and second levels occur, while the second arena underlies the space in which the discussion between the second and third levels takes place, and, at the same time, functions as a ground for the debate taking place in the first arena. Therefore, the decision-making process in modern societies is interactive with a large consensus; hence the high commitment.

From theory to practice
The lecturer emphasized that the success of developing countries in the decision-making process depends, to a large extent, on the effectiveness of interaction between the three levels. Professor Weiter argued that the application of the theoretical model may not be possible in some communities, particularly those with dictatorial regimes, where the decision-making process is made from top to bottom without a significant contribution from the other two levels. The application of this model in Palestine, according to Weiter, is constrained by some key factors, such as the absence of a Legislative Council and the presence of the Israeli occupation, which undermines institutional control over land and other resources and constrains public and individual freedoms.

4. The banking sector

4.1 Key changes in the consolidated balance sheet for banks

Table 4-1 summarizes the changes that occurred in the key items of the consolidated balance sheet for banks operating in Palestine in 2014 Q3 compared to the previous quarter and the 2013 corresponding quarter.

Table 4-1: Consolidated balance sheet for licensed banks operating in Palestine- as of end 2014 Q3

(USD millions)

Item*	2013		2014		
	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3
Total assets	**10,984.5**	**11,191.2**	**11,450.8**	**12,006.0**	**11,895.2**
Direct credit facilities	4,404.0	4,480.2	4,675.5	4,902.5	4,843.4
Deposits at PMA & Banks	3,718.4	4,130.3	4,108.4	3,999.8	4,359.2
- Deposits held by PMA	*976.2*	*996.6*	*984.0*	*1047.6*	*1131.1*
- Deposits held by Banks	*348.6*	*452.6*	*472.4*	*486.3*	*441.4*
- Banks' offshore deposits	*2393.6*	*2681.1*	*2652.0*	*2465.9*	*2786.7*
Securities Portfolio	850.8	857.3	788.4	901.7	937.2
Cash and precious metals	1,200.3	956.0	1,023.3	1,180.6	808.8
Investments	148.5	155.1	158.6	143.4	147.1
Bankers' acceptances	4.9	7.6	5.3	5.8	4.4
Other assets	657.6	604.7	691.3	872.2	795.0
Total liabilities	**10,984.5**	**11,191.2**	**11,450.8**	**12,006.0**	**11,895.2**
Total deposits of the public**	8,181.3	8,303.7	8,454.4	8,765.3	8,884.0
Proprietorship	1,309.0	1,359.9	1,411.2	1,376.5	1,410.7
Deposits of PMA and Banks	813.8	900.2	911.1	970.6	839.2
- Deposits held by PMA	*184.1*	*189.5*	*200.0*	*249.2*	*279.8*
- Deposits held by Banks	*330.7*	*445.4*	*458.6*	*470.5*	*427.0*
- Banks' offshore deposits	*299.0*	*265.3*	*252.5*	*250.9*	*132.4*
Other liabilities	219.4	167.5	202.7	415.6	260.1
Allocations and depreciation	461.0	459.9	471.4	478.0	501.2

Source: PMA – The Consolidated Balance Sheet for Banks, September 2104.
* The items listed in the table above are aggregate (including allocations).
** Public deposits comprise the deposits of both the private and public sectors (non-bank deposits).

1. Assets

The net assets of banks stood at USD 11.9 billion end of 2014 Q3, a decrease of 0.9 percent from the previous quarter (the first time since Q2 2012) due to the decline of cash and precious metals item, in addition to a drop in credit facilities. Compared to the same quarter of the last year, net assets of banks were 8.3 percent higher. Below, we outline the most important changes in the assets side.

✧ **Direct Credit Facilities**

Quarterly direct credit facilities totaled USD 4,843 million, a decline of 1.2 percent from the previous quarter, but a growth of 10 percent over the same quarter a year earlier. The quarterly decline was a result of lower facilities granted to the public and private sectors (with 3.6 percent and 0.3 percent, respectively) at the backdrop of the Israeli aggression on the Gaza Strip in July and August. The public sector's share of direct credit facilities during 2014 Q3 was 27.5 percent compared to 72.5 percent for the private sector.

By type of credit, loans represented 76.7 percent (up 3.7 percent from the previous quarter), overdrafts fell to 23 percent and lease financing made up 0.3 percent of total credit facilities.

By region, the West Bank's share of resident private sector facilities was a massive 85.3 percent versus a humble 14.7 percent for Gaza. Within the West Bank, Ramallah area received 63.2 percent of the total West Bank's share, while Nablus came second (with 10.6 percent). Within the Gaza Strip, 69.1 percent of credit went to Gaza governorate.

The US dollar continued to hold the biggest share of credit facilities (57.6 percent), ahead of the Israel shekel (30.5 percent) and the Jordanian dinar (11.3 percent)– see Table 4-2.

Table 4-2: Distribution of direct credit facilities portfolio– by Beneficiary, Type and Currency

(USD millions)

	2013		2014		
	Q3	**Q4**	**Q1**	**Q2**	**Q3**
By Beneficiary					
Public sector	1,382.7	1,373.2	1,355.8	1,382.8	1,333.3
Resident private sector	2,983.4	3,070.5	3,285.1	3,491.2	3,484.4
- West Bank	*2,501.3*	*2,577.1*	*2,775.6*	*2,954.8*	*2,973.4*
- Gaza	*482.1*	*493.4*	*509.5*	*536.4*	*510.9*
Non-Resident private sector	37.9	36.5	34.6	28.5	25.7
By Type					
Loans	3118.8	3207.7	3442.5	3577.0	3714.2
Overdraft	1,272.0	1,258.5	1,218.2	1,309.9	1,112.6
Lease financing	13.2	14.0	14.8	15.6	16.6
By Currency					
USD	2,426.1	2,464.1	2,696.9	2,799.7	2,789.8
JD	478.4	471.1	472.4	513.1	544.9
NIS	1,462.9	1,510.7	1,470.7	1,552.6	1,478.0
Other currencies	36.6	34.3	35.5	37.1	30.7
Total	**4,404.0**	**4,480.2**	**4,675.5**	**4,902.5**	**4,843.4**

Source: PMA – The Consolidated Balance Sheet for Banks, September 2104.

According to quarterly figures shown in Table 4-3, though their share fell to 25.8 compared to the previous quarter, consumer goods received the biggest piece of the private sector's facilities, ahead of real estate and construction (21.8 percent) and internal and external trade (20.4 percent).

Table 4-3: Shares of various economic sectors of the facilities granted to the private sector (%)

Economic Sector	2013		2014		
	Q3	**Q4**	**Q1**	**Q2**	**Q3**
Real estate and construction	21.8	20.9	21.4	21.2	21.8
Land development	1.9	1.8	1.7	1.8	1.1
Mining and manufacturing	6.2	7.2	7.0	7.1	7.0
Internal and external trade	18.1	19.8	19.3	19.2	20.4
Agriculture and livestock	1.2	1.2	1.9	1.9	1.2
Tourism, hotels and restaurants	2.0	1.9	1.7	1.7	1.7
Transport and communications	0.8	0.7	0.7	0.6	0.6
Services	8.0	7.8	10.3	10.6	10.5
Financing investment in equity and financial instruments	1.9	1.6	1.2	1.0	0.8
Financing car purchase	4.2	4.2	3.7	3.7	4.5
Financing consumer commodities	29.0	28.5	26.8	26.6	25.8
Others in the private sector	4.9	4.4	4.8	4.6	4.5
Total Facilities (USD millions)	**3,021.3**	**3,107.0**	**3,319.7**	**3,519.7**	**3,505.6**

Source: PMA – The Consolidated Balance Sheet for Banks, September 2104.

✧ **Banks Deposits at the PMA**

At the end of Q3 2014, assets held by banks and the PMA totaled USD 4.359 million, a growth of 9 percent over the previous quarter due to a 13 percent lift in overseas assets of banks and an 8 percent rise in deposits held at the PMA against a 9.2 drop in interbank deposits. As shown in Table 4-1, assets held by banks and the PMA saw a growth of 17.2 percent as compared to Q3 a year earlier[15].

✧ **Cash and precious metals**

'Cash and precious metals' item at the end of 2014 Q3 sank 31.5 percent from the second quarter of the year to USD 808.8 million on a 41.1 percent plunge in cash at banks operating in Gaza and a 28.7 percent fall in cash at banks operating in the West bank against the backdrop of the difficulties of transferring the shekel surplus to the Israeli banks.

2. Liabilities

Deposits of the public at the end of Q3 2014 totaled USD 8.884 billion, a growth of 31.4 percent over 2013 Q2 and 8.6 percent over the previous year's Q3. Figure 4-1 shows quarterly growth of public deposits from 2013 Q3 to the end of 2014 Q3.

Figure 4-1: Growth in public deposits

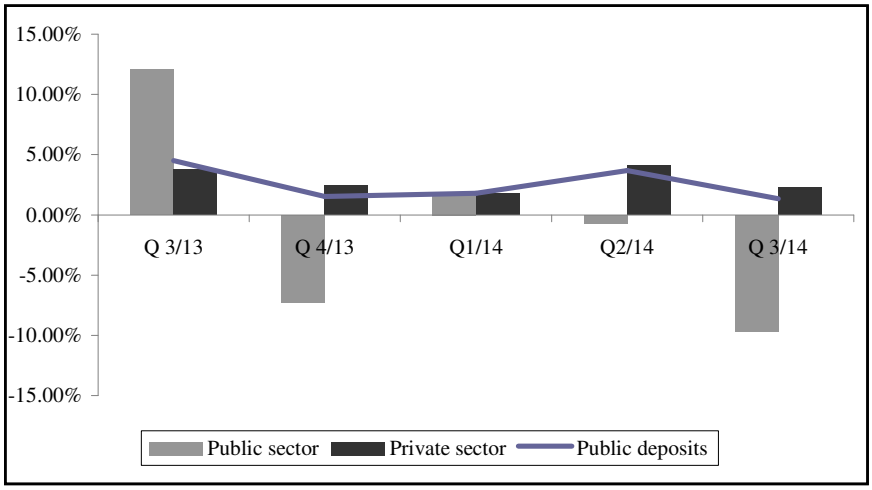

Source: PMA – The Consolidated Balance Sheet for Banks, September 2104.

In the target quarter, the public deposits consisted of the public sector deposits (7 percent, a drop of 0.8 percent from the previous quarter) and the private sector deposits (93 percent). With 96.1 percent (or USD 7.946 billion), the resident deposits accounted for the bulk of the private sector holdings, leaving only 3.9 percent for non-resident deposits.

By region, Gaza's share grew 1.4 percentage points to 11.6 percent (or USD 1.034 billion) of the total deposits of the public, thanks to generous governmental and non-governmental transfers following Israel's attack on Gaza, which paralyzed all economic activities and decreased withdrawals from banks, thus inflating deposits at banks. However, the West Bank continued to retain its enormous share of about 88.4 percent (or USD 7.850 billion) of total public deposits. Figure 4-2 shows the distribution of deposits and credit by governorate in both the West Bank and the Gaza Strip at the end of 2014 Q3.

[15] Deposits held at the PMA comprise 68.8 percent of mandatory reserves, 13.6 percent of current accounts and 17.6 percent of other accounts.

Figure 4-2: Deposits and credit granted to governorates, as of end Q3 2014

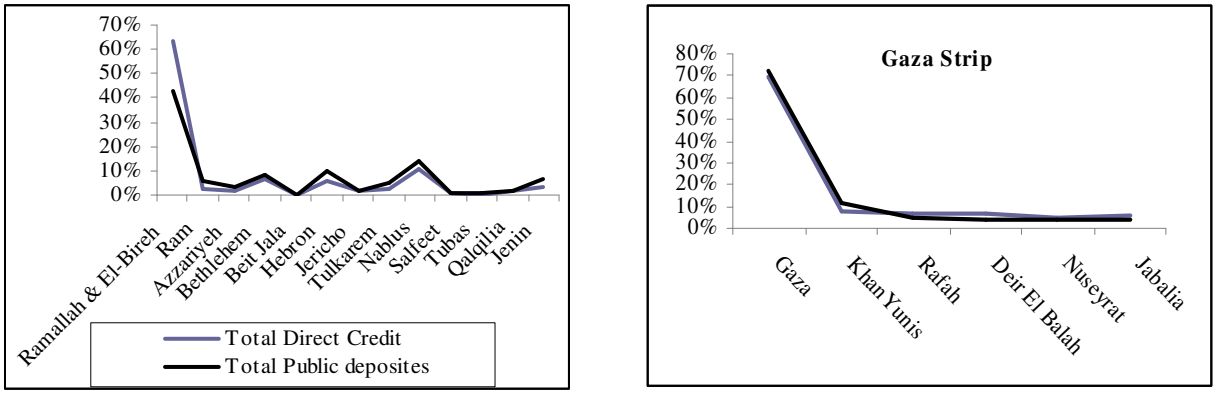

Source: PMA – The Consolidated Balance Sheet for Banks, September 2104.

By type, current deposits represented 40.6 percent of total public deposits, a growth of 4.5 percent over Q2 of the year. Saving deposits made up 31.7 percent, an increase of 12 percent during the comparison period. Time deposits constituted 27.7 percent, a decline of 12.1 percent from the previous quarter.

Table 4-4: Distribution of Public Deposits by Depositor, Type and Currency

(USD millions)

	2013		2014		
	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3
By depositor					
Public sector	730.2	676.9	689.7	684.5	618.2
Resident private sector	7,186.0	7,345.4	7,465.4	7,757.8	7,946.2
Non-resident private sector	265.1	281.4	299.3	323.0	319.6
By type of deposit					
Current deposit	3,317.1	3,339.2	3,380.1	3,450.9	3,607.6
Time deposit	2,380.9	2,381.6	2,410.2	2,803.2	2,462.8
Saving deposit	2,483.3	2,582.9	2,664.1	2,511.2	2,813.6
By currency of deposit					
USD	3,438.8	3,460.6	3,477.2	3,507.4	3,481.6
JD	2,067.7	2,106.0	2,226.2	2,284.2	2,337.0
NIS	2,342.6	2,409.9	2,430.7	2,662.1	2,716.6
Other currencies	332.2	327.2	320.3	311.6	348.8
Total	**8,181.3**	**8,303.7**	**8,454.4**	**8,765.3**	**8,884.0**

Source: PMA – The Consolidated Balance Sheet for Banks, September 2104.

By currency of deposit, the USD retained its dominance (with 39.2 percent of total deposits), ahead of the Israeli shekel (30.6 percent) and the Jordanian dinar (26.3 percent or an equivalent to USD 2.337 billion). Other currencies' share was only 3.9 percent[16].

PMA and banks deposits totaled USD 839.2 million at the end of Q3 2014, turning lower by 13.5 percent compared to the previous quarter of the year, as a result of a 47.2 percent drop in banks' offshore holdings and a 9.2 percent fall in bank deposits. This decline was counter to a 12.3 percent growth in PMA

[16] The dollar exchange rate against the shekel is of significance when considering the changes occurring in the structure of public deposits in different currencies, as the relative weight of each currency is calculated based on the value of deposits denominated in U.S. dollars.

deposits over the previous quarter and 3.1 percent over the same quarter of 2013. On the other hand, the increase in the cumulative profits for banks and the 1.8 percent rise in the value of reevaluation reserves raised equity by 2.5 percent to USD 1.411 billion between the second and third quarters of 2014.

✧ **Profits of formal banks operating in Palestine**

The net profits of banks operating in Palestine at the end of 2014 Q3 reached USD 31.3 million, compared to USD 34.6 million in the previous quarter and USD 40.2 in the 2013 corresponding quarter. The January-September cumulative bank profits totaled USD 106.4 million. Table 4-5 shows sources of revenue, expenses and net profits of banks from 2013 Q3 to 2014 Q3.

Table 4-5: Sources of revenue, expenses and net income of banks

(USD millions)

	2013		2014		
	Q3	**Q4**	**Q1**	**Q2**	**Q3**
Net revenues	**116.9**	**122.2**	**118.6**	**123.8**	**122.7**
Interest	87.5	89.8	89.3	92.1	91.0
Commissions	20.5	22.3	19.8	21.5	21.7
Debt securities & investment	1.4	3.2	3.0	2.1	0.5
Operations of evaluating and exchanging foreign currency	6.2	5.0	4.4	6.4	7.2
Hedging and trading	0.08	0.05−	0.6	0.2−	1.0
Other operating revenue	1.2	2.0	1.5	1.9	1.3
Expenses	**76.7**	**91.9**	**78.1**	**89.2**	**91.4**
Operating expenses	63.8	69.7	64.7	75.3	77.2
Allocations	1.7	1.4	1.6	0.3	0.03
Tax	11.2	20.8	11.8	13.6	14.2
Net income*	**40.2**	**30.3**	**40.5**	**34.6**	**31.3**

Source: PMA: profit and loss statement, September 2014 (unpublished data).
* Net income = net revenue – expenses

4.2 Banking System Performance Indicators

The general indicators for the performance of banks operating in Palestine show a 1.4 percentage points decline in the credit facilities-to-total public deposits ratio, as compared to the previous quarter, to 54.5 percent. Meanwhile, the ratio of private sector facilities to the total deposits of the sector fell 1.1 percentage points to 42.5 percent during the same comparison period.

Table 4-6: Banking System Performance Indicators (%)

Indicator	2013		2014		
	Q3	**Q4**	**Q1**	**Q2**	**Q3**
Equity / total assets	11.9	12.2	12.3	11.5	11.9
Interest income / total revenue	74.8	73.5	75.3	74.4	74.3
Credit facilities/ public deposits	53.8	53.9	55.3	55.9	54.5
Credit facilities of the private sector / private sector deposits	40.5	40.7	42.7	43.6	42.5
Foreign investments / total deposits*	35.7	38.2	36.8	34.6	38.3
Nonperforming credit facilities/ total facilities	2.9	2.9	2.9	2.6	2.7

Source: PMA – The Consolidated Balance Sheet for Banks, September 2104.
*Total deposits = public deposits + bank deposits (PMA deposits + bank deposits).

By contrast, the ratio of foreign investments to total deposits advanced 3.7 percentage points to 38.3 percent on a 10.7 percent increase in foreign deposits[17] against a 0.13 percent decline in total deposits as compared to the previous quarter of the year.

Meanwhile, the ratio of nonperforming credit facilities to the total facilities grew from 2.6 percent in 2014 Q2 to 2.7 percent (or USD 128.5 million) in the target quarter. However, compared to the same quarter in the previous year, the ratio saw a negligible decline of 0.2 percentage points (see Table 4-6).

4.3 Average interest rates on deposits and loans

Compared to the second quarter of the year, 2014 Q3 interest rates on JD deposits decreased 0.06 percentage points to 2.13 percent, so did the USD interest rate, which declined by 0.09 percentage points to 0.76 percent. Still, the NIS interest rates rose 0.06 percentage points to 1.46 percent. Meanwhile, interest rate for the JD and the USD loans rose to 9.35 percent and 6.57 percent, respectively, while that for the NIS fell to 10.61 percent from 11.05 percent in the previous quarter (see Table 4-7).

4.4 Payments System

Payments system is the channel through which funds are transferred between institutions, businesses, financial institutions and banks. The launch of the real-time settlements system "Buraq' at the end of 2010 has made a quantum leap in the settlement of financial operations between member banks.

Table 4-7: Weighted average interest rates for deposits and loans (%)

Period		JD		USD		NIS	
		Deposits	Loans	Deposits	Loans	Deposits	Loans
2013	Q1	1.70	8.69	0.45	7.33	1.09	11.65
	Q2	2.40	9.50	0.80	7.90	1.40	11.50
	Q3	2.11	9.53	0.49	7.73	1.38	11.19
	Q4	2.09	8.98	0.75	7.06	1.40	11.97
Average		**2.08**	**9.17**	**0.62**	**7.51**	**1.32**	**11.58**
2014	Q1	2.13	9.38	0.77	6.01	1.40	11.35
	Q2	2.19	8.71	0.85	6.18	1.40	11.05
	Q3	2.13	9.35	0.76	6.57	1.46	10.61

Source: PMA: Quarterly Statistical Bulletin, September 2014.

✧ **Check Clearing**

Data from the Palestine Monetary Authority clearance houses in both Ramallah and Gaza show that 2014 Q3 saw an increase of 0.2 percent in the number of checks presented for clearing over the previous quarter, though their value was 2.8 percent lower. Of all checks presented for clearing, those in the NIS represented 92.9 percent, while those in the USD and the JD constituted 4.4 percent and 2.7 percent, respectively.

Returned checks, as compared to the previous quarter, increased in number by 16.1 percent and in value by 16.5 percent. This significant rise resulted from a 113.4 percent jump in returned checks in Gaza on Israeli attack during the target quarter.

[17] Overseas investments, facilities granted abroad and investment instruments operations rose 13 percent, 2.3 percent and 4.6 percent, respectively.

Table 4-8: Number and value of checks presented for clearing & number and value of checks returned

Quarter		Checks presented for clearing		Checks returned	
		No. (checks)	Value (USD millions)	No. (checks)	Value (USD millions)
2013	Q1	1,021,161	2,326.7	139,098	164.4
	Q2	1,075,125	2,705.5	111,954	159.3
	Q3	1,093,428	2,698.0	112,562	161.3
	Q4	1,156,713	2,837.5	123,730	174.2
Total		**4,346,427**	**10,567.7**	**487,344**	**659.2**
2014	Q1	1,093,504	779.3,2	110,488	168.4
	Q2	1,140,775	802.0,2	107,158	154.0
	Q3	1,143,268	724.5,2	124,461	179.4

Source: PMA: Quarterly Statistical Bulletin, September 2014.

✧ **Buraq real-time settlement operations**

During 2014 Q3, Buraq interbank real-time settlement operations totaled 44,157 with a value of USD 9,015.4 million, a growth of 3.1 percent over the second quarter of the year. Operations between member banks comprise bank transfers (50.4 percent), personal remittances (20.3 percent) non-bank transfers (19.6 percent), clearing (9 percent), stock exchange transfers (0.2 percent) and other transfers (0.5 percent)– (see Table 4-9).

Table 4-9: Total operations via Buraq, Q3 2013–Q3 2014

(USD millions)

Members		2013			2014		
		Q3	Q4	2013 total	Q1	Q2	Q3
Bank transfers	**Number**	2,081	1,893	**8,223**	2,101	2,230	1,894
	Value	3,928.7	3,246.7	**14,822.97**	3,636.1	3,877.6	4,545.1
Personal remittances	**Number**	36,337	34,789	**14,2926**	3,5078	37,144	39,033
	Value	1,549.1	1,527.7	**6,344.9**	1,557.5	1,823.6	1,833.4
Non-bank transfers	**Number**	702	615	**2,629**	601	610	556
	Value	1,864.7	1,945.5	**7,383.4**	1,744.3	2,164.8	1,766.3
Clearing remittances	**Number**	2,098	1,824	**7,758**	1,986	2,046	1928
	Value	8,64.3	817.6	**3,356.3**	799.6	834.9	809.8
stock exchange transfers	**Number**	374	315	**1,128**	336	360	363
	Value	15.7	35.2	**72.28**	39.5	16	15.9
Other operations	**Number**	367	396	**1,506**	343	381	383
	Value	28.6	34.8	**1,31.2**	25.9	27	44.9
Total	**Number**	41,914	39,868	**164,170**	40,445	42,771	44,157
	Value	8,251	7,607.6	**32,111.1**	7,802.9	8,743.9	9,015.4

Source: www.pma.ps

4.5 Specialized lending institutions[18]

Specialized lending institutions operate through a network of branches and offices in the West Bank and Gaza that totaled 66 end of 2014 Q3, with 543 employees. So far, these institutions have provided services to a large number of clientele that reached 58901 (65.3

[18] Data were obtained from the Palestinian Network for Small and Microfinance (Sharaka), an umbrella for six lending institutions: ASALA, ACAD, FATEN, UNRWA, REEF and CHF.

percent in the West Bank and 34.7 percent in Gaza). Females represented 46 percent of clientele end of the quarter. The loans granted during the quarter totaled USD 104.8 million (74.3 million in the West Bank and 30.5 million in Gaza). By beneficiary, the housing sector had the biggest share (28.8 percent), ahead of the commercial sector (21.9 percent), the consumer sector (15.2 percent), agriculture (13.7 percent), services (10.3 percent) and production (10.1 percent)– see Figure 4-3.

Figure 4-3: Regional and sectoral distribution of SLI facilities

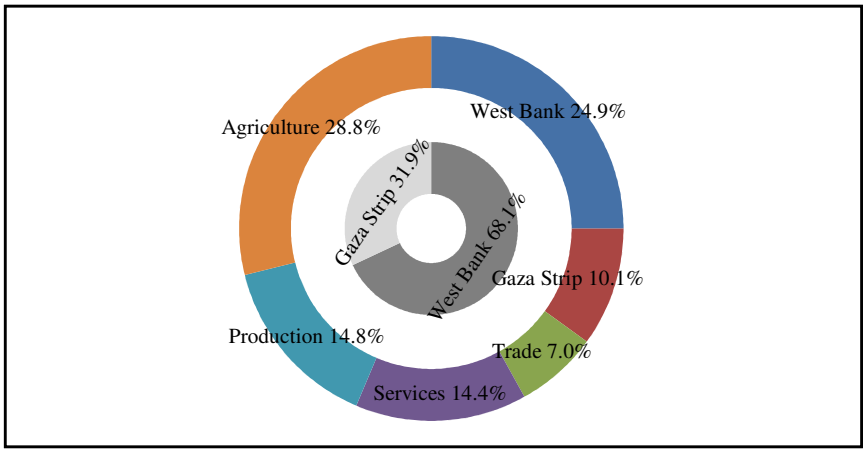

4.6 Palestine Stock Exchange

The *Quarterly Economic and Social Monitor* outlines three groups of financial indicators of the Palestine Stock Exchange:

- Financial market indicators:
  - Market capitalization[19]: The share of market capitalization on the Palestine Stock Exchange in 2013 was 24 percent, compared to 28 percent a year earlier.
  - **Number of listed companies**: The number of companies listed on the Palestine Stock Exchange at the end of Q3 2014 was 49 (9 companies working in banking and financial services; 12 manufacturing companies; 7 insurance companies; 9 investment companies; and 12 companies working in services).

- Liquidity Indicators
  - **Turnover** calculates the volume or value of shares traded on a stock exchange during a day, month or year. It is measured by dividing the value of shares traded on the stock by their value. In the target quarter, turnover was 2 percent, the same figure reported in the previous quarter. At the sectoral level, the turnover of the investment sector and the banking & financial services sector was 2 percent each, while services, insurance and manufacturing sectors each had a turnover of 1 percent.

- Degree of Concentration
  This indicator measures the influence of some large companies on changes occurring in stock prices. The influence is measured by calculating the contribution of the top five or ten companies to the value of shares traded on the stock market. About 74 percent of the total value of shares traded in Q23 2014 was held by the largest five companies on the Palestine Stock Exchange, namely, Palestinian Telecommunications Group (34 percent); Palestine Development and Investment-PADICO (26percent), the National Bank (16 percent); Arab Hotel Association (15 percent); and Palestine Mortgage and Housing Corporation (11 percent).

[19] This indicator is used to measure the importance and role of the financial market in an economy. It is calculated by dividing the market value of shares listed on the market to the GDP at current prices. The indicator is calculated for the entire year rather than quarters.

The market value of shares for the companies listed on the Palestine Stock Exchange at the end of Q3 2014 reached USD 3.2 billion, up from USD 3.1 billion in the previous quarter. By sector, services retained their largest share of the total market value (43 percent). The banking and financial services sector came second, with 26 percent of total value (see Figure 4-4).

Value of traded shares was USD 54.86 million in the third quarter of 2014, a decrease of 4 percent from the previous quarter (see Figure 4-5).

Figure 4-4: Value of shares listed on PSE– by sector, Q3 2014

(USD millions)

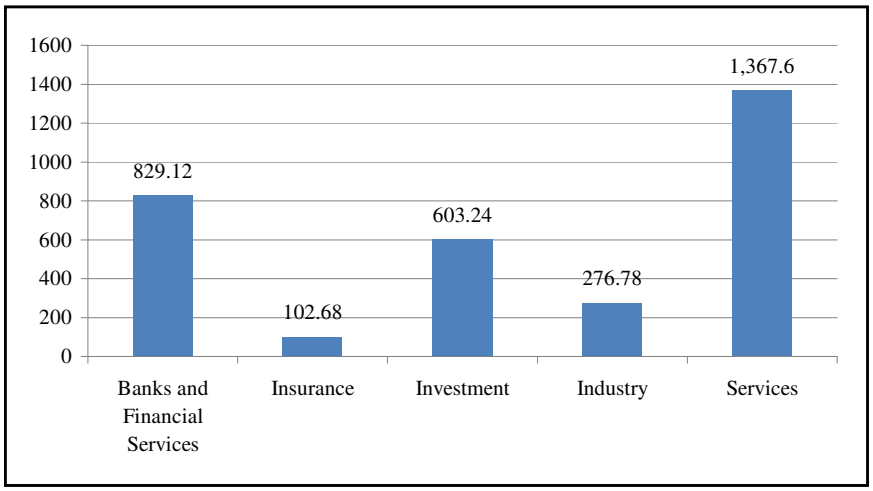

Source: Palestine Stock Exchange www.pse.com

Figure 4-5: Value of shares traded on PSE, Q2-Q3 2014

(USD millions)

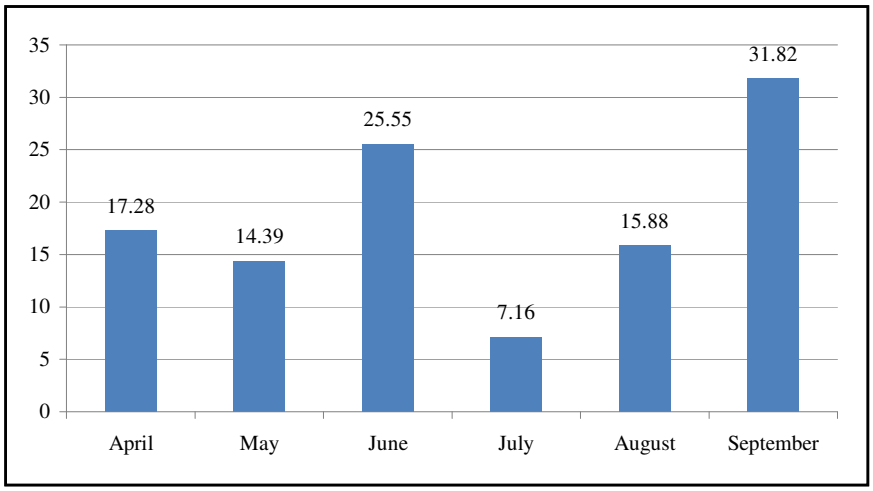

Source: Palestine Stock Exchange www.pse.com

Of the total value of shares traded during the quarter, the services sector acquired the largest share (37 percent). The banking and financial services sector came second (33 percent), while the investment sector's share was 25 percent (see Figure 4-6).

Figure 4-6: Value of shares traded on PSE– by sector, Q3 2014

(USD millions)

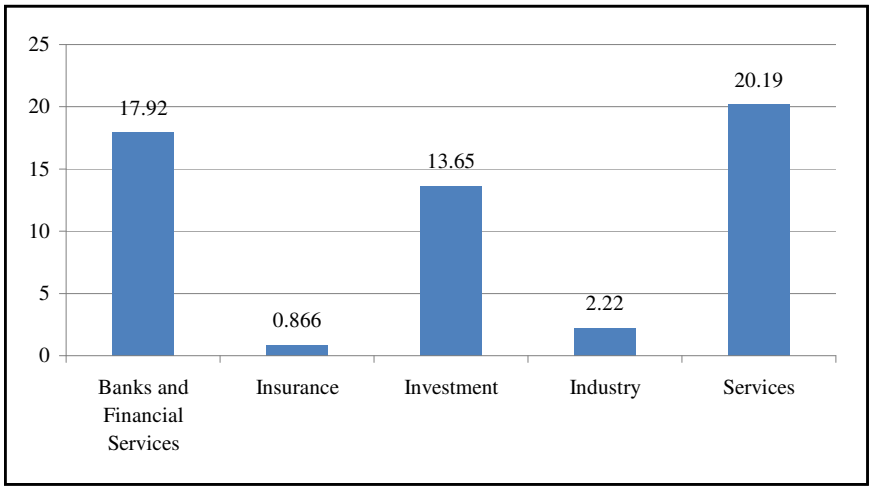

Source: Palestine Stock Exchange www.pse.com

Al-Quds Index

Al Quds Index closed the 2014 third quarter at 511.14 points, a 8.33 point gain over the second quarter of the year (see Figure 4-7).

Figure 4-7: Al-Quds Index, Q2-Q3 2014

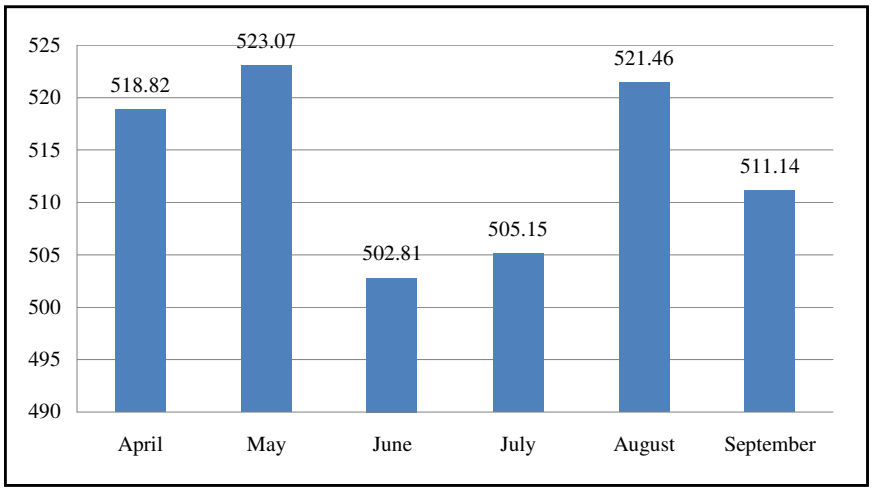

Source: Palestine Stock Exchange www.pse.com

Textbox 4: Food security gap in the Arab countries

The Arab Forum for Environment and Development (AFED) held its annual conference in Amman on November 26, 2014. The conference, which focused on Arab food security and tried to reach a realistic analysis of the situation in the Arab countries, produced a detailed report with four broad goals[20]:

- To provide a scientific, realistic analysis of the food security state in the Arab region.
- To shed light on the key challenges for the Arab food sector.
- To discuss the sustainability options for food security.
- To propose paths of action so as to boost food security in the region.

Natural constraints and inadequate policies

The report explains that agricultural production in the Arab region faces serious challenges, particularly droughts, limited arable land, scarce water resources, steady population growth and the impact of climate change. The Arab countries, the report confirms, have so far failed, to a large extent, to address these challenges. The crumbled agricultural sector is a product of inappropriate policies, poor investment in science and technology, limited agricultural development and the absence of regional cooperation. The food shortage is well demonstrated through the poor self-sufficiency figures: 46 for cereal, 37 percent for sugar and 54 percent for fats and oils; i.e. an average shortage of about 50 percent (see Tables 1 and 2). Clearly, self-sufficiency figures reveal significant shortages in food production, particularly cereal.

Table 1: Food self-sufficiency ratio in the Arab countries

Food item	2005	2011
Cereal	49.74	45.55
Sugar	38.47	36.85
Fats and oils	28.12	54.35
Meat	80.80	76.19
Fruit and vegetables	98.49	106.19
Fish	103.09	98.19
Other food items	77.78	82.50
Average	70.48	71.69

Source: The Arab Forum for Environment and Development 2014

Water Stress

Food and water are closely linked. The Arab region suffers water scarcity, with an annual per capita share of renewable water resources at 850 m^3 compared to a global average of more than 6,000 m^3. This regional average conceals large variation between Arab countries, with 13 Arab countries suffering severe water scarcity (less than 500 m^3 per capita). The situation is very worrying in six of these countries, where the annual per capita ratio of renewable water is only 100 m^3, which made the report create a new classification, namely 'extraordinarily severe water scarcity.'

To give an account of water scarcity, it is enough to know that the bulk of water withdrawals (85 percent) in the Arab region goes to support the agricultural irrigated areas in a sector with ineffective irrigation and productivity. The scarce water resources, including the non-renewable groundwater, are under immense pressures, with an average of 630 percent of the total renewable water in the Gulf Cooperation Council countries, and up to 2,460 percent in Kuwait. According to FAO, water availability is considered a critical issue only when 40 percent or more of renewable water resources are used for irrigation, while countries could be defined as water-stressed if they withdraw more than 20 percent of their renewable freshwater resources. Under this definition, 19 Arab countries are already water-stressed, with current rates by far exceeding 20 percent.

Food self-sufficiency requires an integrated, comprehensive regional approach with awareness of the reciprocal relationship between food, water and energy. It also requires a new agricultural sustainability model that considers economic, social and environmental aspects. This way, a number of options can be

[20] http://www.afedonline.org/Report2014/English.html
See also: http://newspaper.annahar.com/article/192790

developed to improve food self-sufficiency, especially through the effective use of the available agricultural, animal and fish resources. These options include:

Improving irrigation efficiency

The chances of producing more crops using less water is critical to fostering food security for countries experiencing water scarcity. This depends on choosing the right kind of water conveyors and using more effective ways of irrigation, such as sprinklers, drips and raised beds, as well as good farming practices. In 19 Arab countries, the average irrigation efficiency is lower than 46 percent. A rate of 70 percent irrigation efficiency is estimated to provide 50 billion m^3 of water annually, enough to produce over 30 million tons of cereals, equivalent to 45 percent of cereal imports with a value of about USD11.25 billion at 2011 import prices.

Boosting crop productivity

Crop productivity in the Arab region is generally low, particularly that of staple cereals whose productivity lagged behind the world average over the last five decades, reaching about 1,133 kg/hectare in five of the Arab major cereal producers (Algeria, Iraq, Morocco, Sudan and Syria), compared to a world average of 3,619 kg/hectare.

Research by the International Center for Agricultural Research in the Dry Areas (ICARDA) shows encouraging results on wheat production in some Arab countries, such as Egypt, Morocco, Sudan, Syria and Tunisia. Raised bed planting in Egypt resulted in 30 percent increase in grain yield, 25 percent saving in irrigation water, and 72 percent in water use efficiency. Work in some developing countries has shown that yields can be increased two to three times through rainwater harvesting, as compared with conventional dry farming. Improving rain-fed cereal productivity in the Arab region (currently 800 kg/hectare) two to three times has the potential of increasing cereal production by about 15 to 30 million tons, a remarkable increase over the current cereal production of about 51 million tons.

Table 2: Self-sufficiency ratios (%)

Country	Food commodities		Cereal	
	2005	2011	2005	2011
Bahrain	12.96	12.81	0.00	0.00
Kuwait	28.38	21.68	3.88	2.56
Oman	45.21	34.52	1.17	9.22
Qatar	12.18	9.90	3.12	0.37
Saudi Arabia	44.52	34.49	26.75	11.15
UAE	21.13	18.66	0.85	1.06
Yemen	51.53	31.45	22.59	10.92
Iraq	75.34	82.84	55.51	95.42
Jordan	56.26	53.09	5.05	3.66
Lebanon	73.23	61.03	18.05	10.96
Syria	85.23	80.62	74.00	57.98
Palestine*	**81.55**	**72.26**	**19.69**	**10.00**
Egypt	83.68	78.96	69.63	56.30
Sudan	91.15	86.84	75.74	70.59
Algeria	53.48	70.04	29.88	31.96
Libya	44.95	43.09	10.79	7.06
Mauritania	68.49	70.03	19.17	36.04
Morocco	89.60	80.40	46.09	58.91
Tunisia	71.78	68.49	47.82	46.79
Djibouti	4.04	2.00	0.00	0.00
Somalia	69.17	74.26	32.89	33.00

Source: The Arab Forum for Environment and Development 2014

* Food and cereal self-sufficiency figures for Palestine seem overstated. Figures in the table are obtained from the Arab Organization for Agricultural Development. According to FAO, food shortage in the West Bank and Gaza (the value of food imports as % to exports of goods) was 60 percent in 2011, while the food self-sufficiency ratio was roughly 60 percent. At the same time, cereal self-sufficiency was virtually 0 percent. See: http://faostat3.fao.org/compare/E

Water productivity and reuse
In addition to increasing the efficiency of irrigation, the productivity of water can economically and practically be boosted through either the allocation of water to higher value crops or 'the more crop per drop' productivity indicator. Water productivity can be maximized through complementing and reinforcing water with a composite of factors, such as best farming practices: modern irrigation methods, improved drainage, protected cultivation, improved seeds, optimizing fertilizer use, innovative crop protection technologies and extension services. Besides, farming practices and water consumption habits are conducive to raining water productivity.

Wastewater is still largely untapped in all Arab countries. Municipal wastewater (domestic and industrial) produced in the Arab region amounts to about 14,310 million m^3, of which about 6,872 million m^3 is treated, i.e., only 48 percent of the total production, with the remaining quantities discharged without treatment. A modest amount of treated wastewater is used for agriculture in the Arab countries. For example, Egypt, Jordan, Morocco, and Tunisia use only about 9 percent of treated wastewater for irrigation. The GCC countries use almost 37.3 percent of the total treated wastewater in agriculture.

In the Arab region, where food production is heavily dependent on rain-fed agriculture and already scarce freshwater resources are declining rapidly, the alternative of water reuse for irrigation should be encouraged. According to FAO, converting from rain-fed to irrigated agriculture can increase yields of most crops by 100 to 400 percent and can permit the growth of different crops with higher income value.

Reducing post-harvest losses
These losses are attributable to inadequate methods used in harvesting, processing and storing crops, as well as ineffective services of the food supply chain. It is estimated that the annual losses of grains in Arab countries were about 6.6 million tons in 2012. In addition, loss in imported wheat in some Arab countries can be as high as 3.3 million tons due to ineffective import logistics. The combined loss value of cereals and imported wheat amounted to about USD 3.5 billion in 2011 import prices, representing 40 percent of the total value of wheat produced in all the Arab countries or four months of wheat imports.

Developing livestock and fish resources
Arab countries are endowed with significant resources of animal and fish. The Arab region is self-sufficient in fish production, but still imports 25 percent of its meat demand, and this percentage is expected to rise in the future due to steady population growth rates and improved wealth and urbanization. In the face of severe droughts and large areas of wasteland, rain-fed and pastoral livestock production remains the most flexible system; hence the need for enabling policies that support access to pastures. Besides, integrated systems for crop and livestock production create opportunities to increase output, diversify production and ensure economic sustainability of plant and animal production.

Fisheries resources in the Arab region have a great potential, not only to meet domestic demand, but also for export. In 2013, fish exports reached 912,460 tons, with a total value of USD 3 billion, and the prospects for growth are possible. The development of this sector involve, among other things, remarkable investments as well as enactment and reinforcement of laws regulating the industry.

Fish are abundant source for protein, just like meat. Since livestock depletes scarce water resources, and in order to reduce meat intake (on economic and health accounts), the consumption of fish must be encouraged through an awareness campaign that focuses on healthy food consumption patterns and the sustainability of agricultural resources.

Integrated Arab food security based on comparative advantages
The report concluded that cooperation between the Arab countries on the basis of comparative advantages in agricultural and financial resources is essential to enhancing food security at the regional level. To be effective, cooperation requires an approach based on aligning national strategies and agricultural policies; increasing investment in science, technology and agricultural development; and putting in place regulations, measures and incentives conducive to the appropriate use of resources, thus preserving productive land and water resources, the cornerstone for regional and national agricultural production.

5. Investment Indicators

5.1 Company Registration

The Ministry of National Economy registers companies in Palestine under two different laws in effect in the West Bank and the Gaza Strip[21]. This issue of the *Monitor* records the new companies registered in Q3 2014 in the West Bank only because data on the registration of companies in the Gaza Strip are not available to the Ministry of National Economy in Ramallah.

The number of companies newly registered in the West Bank in the target quarter was 311, down 56 (or 15 percent) from the previous quarter and 4 (or 1 percent) from the 2013 corresponding quarter (see Table 5-1).

Table 5-1: New companies registered in the West Bank (2008-2014)

Quarter	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
1	247	454	334	389	319	272	440
2	334	412	428	373	278	317	367
3	315	349	164	287	228	302	311
4	287	438	290	337	245	281	
Total	**1,183**	**1,653**	**1,216**	**1,386**	**1,070**	**1.172**	

Source: Ministry of National Economy- Ramallah, Department of Company Registration, 2014.

The new companies registered in 2014 Q3 had a capital of JD 47 million[22], down 17 percent from the previous quarter. By sector, data available show that with 24 percent (JD 11.6 million), the trade sector held the largest share of the capital of newly-registered companies in the quarter. Tourism came second with a share of 20 percent (JD 9.6 million). Industry and services ranked third and fourth, with 19 percent and 17 percent, respectively (see Figure 5-1).

Figure 5-1: % distribution of the capital of new companies registered in the West Bank- by Economic Activity, Q3 2014

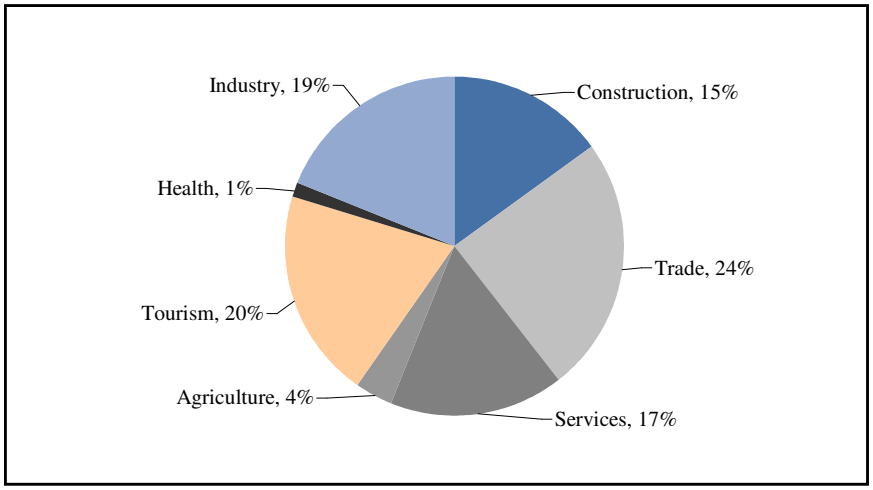

Source: Ministry of National Economy- Ramallah, Department of Company Registration, 2014.

[21] Jordanian Companies Law No. (12) of 1964 is applied in the West Bank, while the Companies Law No. (18) of 1929 is applied in the Gaza Strip.

[22] In Q3 2014, companies were registered in two currencies: the U.S. Dollar and the Jordanian Dinar. The exchange rate was calculated according to the quarterly rate of the Jordanian dinar exchange rates against the U.S. Dollar (0.7051).

The companies registered in 2014 Q3 had different legal forms: 147 public ordinary companies (with 27 percent of total capital), and 164 private joint stock companies (with 72 percent of total capital)– see Table 5-2.

Table 5-2: Distribution of the value of capital of companies registered in the West Bank- by Legal Form, 2013 & Qs 1–3 2014

(JD millions)

Period	Legal form				Total
	Public Ordinary	Private Shareholding	Public Shareholding	Foreign Private Shareholding	
Q1 2013	13.936	16.346	0	14.346	44.628
Q2 2013	15.370	33.357	0	18.730	67.457
Q3 2013	10.220	33.430	0	86.059	129.708
Q4 2013	11.555	36.713	2	50.133	100.402
2013	**51.081**	**119.846**	**2**	**169.268**	**342.195**
Q1 2014	**20.882**	**38.295**	**0**	**0.672**	**59.244**
Q2 2014	**16.743**	**29.534**	**0**	**11.345**	**57.627**
Q3 2014	**13.010**	**34.651**	**0**	**0**	**47.662**

Source: Ministry of National Economy- Ramallah, Department of Company Registration, 2014.

5.2 Building Licenses[23]

The building licenses issued during a given period may be taken as a significant indicator of investment activity, in general, and investment in the housing sector, in particular. In general, the number of licenses issued in Palestine does not include all building activities in the construction sector, as a relatively large part of the construction activities, especially in rural areas, is not registered or licensed. Besides, the number of building licenses changes seasonally- increasing in the second and third quarters (during summer),while declining in the first and fourth quarters (during winter).

Building license data show a decline of 16.7 percent in the number of building permits during Q3 2014 compared to the previous quarter and a drop of 8.1 percent from the previous year's corresponding quarter. Quarterly data also show that building areas licensed in the target quarter fell 11.1 percent from the previous quarter and 12.4 percent from 2013 same quarter.

Table 5-3: Building licenses issued in Palestine: Q3 2013–Q3 2014

Indicator	2013		2014		
	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3
Total licenses issued	2,219	2,137	2,445	2,447	2,039
Residential buildings	2,026	1,954	2,239	2,257	1,866
Non-residential buildings	193	183	206	190	173
Total licensed areas (in 1000 sq m)	**1,047.1**	**854.6**	**1,149.4**	**1,032.0**	**917.6**

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics (2014): Building Licenses Statistics, Ramallah - Palestine.

5.3 Cement Import

During this quarter, the quantity of cement imported into Palestine declined 20.3 percent from the second quarter of the year, but rose 0.2 percent over the prior year's same quarter. The cement entering Gaza plunged 75 percent from 2014 Q2 and 83 percent from 2013 Q3 following the Israeli offensive (see Table 5-4).

[23] Building licenses in Area C are issued by the Israeli occupation authorities.

Table 5-4: West Bank and Gaza Imports of Cement: 2013-2014

(in thousand tons)

Region	2013				2014		
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3
West Bank	246.4	393.5	327.5	346.2	350.6	419.2	339.1
Gaza	13.1	13.8	13.0	11.8	5.6	9.3	2.3
Palestine	259.4	407.2	340.6	358.0	356.2	428.5	341.4

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics: Administrative Records, 2014. Ramallah, Palestine.

5.4 Vehicle Registration

This section records the number of new or used vehicles registered for the first time in the West Bank and imported from Israel and abroad. Vehicle registration indicator can mirror the economic situation of the population, on the one hand, and the degree of reliability and optimism about the future economic conditions, on the other. Since vehicles are expensive and because they are often purchased through borrowing from banks, improvement in this indicator reflects the confidence of both people and banks in the sustainability of employment and the ability of debtors to pay obligations.

During the target quarter, about 4529 new and second-hand vehicles were registered in the West Bank, up 3 percent from the previous quarter and 13 percent from the same quarter a year earlier. Around 50 percent of vehicles registered in the West Bank during this quarter were second-hand imported from abroad, while 37 percent were new cars imported from abroad, and the rest (13 percent) were used vehicles purchased from the Israeli market. It should be noted that the PA does not allow importing new vehicles from Israel (see Table 5-5).

Table 5-5: New and used vehicles newly registered in the West Bank

	Vehicles from international market (new)	Vehicles from international market (used)	Vehicles from the Israeli market (used)	Total
Q3 2013	1,482	2,053	465	4,000
Q2 2014	1,601	2,241	560	4,402
July	445	702	127	1,274
August	576	816	200	1,592
September	636	783	244	1,663
Q3 2014	**1,657**	**2,301**	**571**	**4,529**

Source: Department of Customs and Excise, unpublished data.

5.5 Hotel Activity

The total number of hotels operating in the Wet Bank end of Q3 2014 fell to 109 from 113 in the second quarter of the year. During the quarter, the number of hotel guests reached 99,811(a decrease of 26.5 percent from 2013 corresponding quarter and 51.8 percent from 2014 Q2). These guests lodged 272,567 nights in the West Bank's hotels (see Table 5-6).

Table 5-6: Key Hotel Indicators in the West Bank, 2012-2014

Indicator	2012	2013					2014		
	Total	Q1	Q2	Q3	Q4	Total	Q1	Q2	Q3
No. of operating hotels	98	101	107	111	113	113	116	113	109
Average no. of employees	2,449	2,635	2,793	2,794	2,950	2,797	3,035	3,010	2,927
No. of guests	575,495	120,478	153,183	135,808	190,893	600,362	149,526	207,083	99,811
No. of nights stayed	1,336,860	279,591	376,848	321,264	489,517	1,467,709	361,711	493,104	272,567
Average room occupancy	1,513.7	1,212.0	1,539.2	1,374.1	1,703.3	1,458.5	1,527.4	2,029.4	1,499.3
Average bed occupancy	3,652.6	3,106.6	4,141.2	3,492.0	5,320.8	4,021.1	4,019.0	5,418.7	2,962.7
Room occupancy %	29.1	22.0	26.2	22.9	28.0	24.8	23.0	30.6	22.7
Bed occupancy %	30.7	24.6	30.7	25.5	38.3	29.9	27.3	36.9	20.3

Source: PCBS, 2014: Hotel Activity in the West Bank

Textbox 5: Palestine-Jordan trade: Encouraging technical indicators but dominating non-tariff barriers

Recently, the Palestine Trade Center– Pal Trade published an assessment study on trade between Palestine and Jordan[24]. The study sought to assess the impact of both the 1995 Palestine-Jordan free trade agreement (which removed tariffs on certain goods) and the Greater Arab Free Trade Area– GAFTA[25] (which removed tariffs and liberalized trade in all goods between Arab countries) on trade between the two economies. The study found that trade between Palestine and Jordan is humble, as Palestine's exports to Jordan in 2012, the best year ever, were barely 7 percent of the total exports. In 1997, Palestinian exports to Jordan had a value of USD 17 million, but fell sharply in subsequent years before rising slowly and gradually again to USD 17 million in 2005. Since then, they have started to grow, reaching USD 55 million in 2013, or about 6 percent of the total Palestinian exports. On the other hand, Jordan's exports to Palestine totaled USD 60 million in 1999, then, just like Palestinian exports, suffered a severe decline, but started to rebound thereafter, reaching USD 91 million in 2013, which is only 1.2 percent of Jordan's total exports.

Table 1: Key Palestinian exports to Jordan (%)

Period	1996-2000		2001-2005		2006-2013	
	Building stone	20%	Building stone	12%	Building stone	20%
	Soap	17%	Soap	12%	Soap	3%
	Hotdogs and similar products	5%	Hotdogs and similar products	12%	Hotdogs and similar products	8%
	Oranges	8%	Oranges	3%	Pharmaceutical products	3%
	Marble	7%	Marble	10%	Marble / Granite	7%
	Margarine	11%	Margarine	4%	Scrap	13%
Total	68%		53%		54%	

The figures are based on data from "Trade between Palestine and Jordan," P. 20-22.

Table 2: Key Palestinian imports from Jordan (%)

Imports	As % to total exports
Cell phones	16%
Cereal-processed food	2%
Aluminum profiles	2%
Polymers of ethylene in primary forms	3%
Metal tanks and barrels	8%
Paints	3%
Cement	9%
Electric power	8%
Aluminum molds	2%
Mineral water and soft drinks	7%
Total	**61%**

Palestinian Central Bureau of Statistics, Foreign Trade, 2013.

Table 1 records the Palestinian key exports to Jordan in three periods. Obviously, these exports are limited in quantity and type (with the exception of pharmaceutical products that replaced oranges in the past few years). The six items in the Table make up 53-68 percent of the total Palestinian exports to Jordan. Table 2 registers the most important imports from Jordan, with more than 60 percent of the total exports. However, around 16 percent of exports (cell phones) are re-exports (foreign goods already imported to Jordan from a foreign country).

The study used a number of indicators to examine the likelihood of expanding the Palestinian-Jordanian trade:

- **Trade Concentration Index** measures the degree of export concentration on a limited number of products. The more the concentration, the more the vulnerability of an economy to sudden economic

[24] Pal Trade (2014): An evaluation study and a position paper: Trade between Palestine and Jordan, the impact of the Greater Arab Free Trade Area of the Palestine-Jordan bilateral trade agreement and understandings.

[25] Palestine had joined the GAFTA in 1998, i.e. before the agreement entered into effect in 2005.

shocks. According to the study, the index value of Palestinian exports to Jordan is 0.123 versus 0.065, the value of the index for Palestinian imports from Jordan. This indicates that Palestine's imports from Jordan are more diversified than its exports to the same country, suggesting that the potential of increasing Palestinian imports from Jordan is higher than the probability of increasing Palestinian exports to Jordan.

- ✧ **Finger-Kreinin-Index** measures differences/similarities between Palestinian and Jordanian exports to the global market, with *1* denoting an absolute match and *0* indicating an absolute mismatch. The FKI for Palestine-Jordan exports is 0.111, suggesting little similarity and different productive infrastructures, and therefore, the chances of trade creation between the two economies under free trade agreements will be relatively less than the chances of trade diversion. Bottom line, the potential for creating strong trade opportunities at the productive level is not likely.
- ✧ **Revealed comparative advantage index** calculates the relative advantage of exports of a certain country in a certain class of goods or services. For Palestine's exports of stone, for example, the index measures the ratio of stone exports to total Palestinian exports divided by the stone's share in total world exports. If the value of this index is greater than 1, then Palestine has a comparative advantage in stone exports market. Table 3 presents the revealed comparative advantages for a number of Palestinian and Jordanian products. As clearly shown, Palestine has comparative advantages for 14 products, with marked high values in 4 products. Jordan has comparative advantages for 15 products, with marked high values for 5-6 products. The index shows where each of the two countries has peculiarity, as well as promising areas for the potential of expanding trade between the two countries[26].

Table 3: Revealed comparative advantages for Palestinian and Jordanian exports (2012)

Jordan			Palestine		
Product #	**Product**	**RCA**	**Product #**	**Product**	**RCA**
310490	Fertilizers containing potassium, bag> 10 kg	6,257	680229	Sawed/cut stone	9,576
251010	Extracted Calcium phosphate	495	720430	Iron and tin scrap	763
611420	Cotton apparel and textile	1,037	680221	Sawed/cut marble	484
300490	Fresh and refrigerated tomatoes	3	392321	Sacks	70
310290	Pharmaceuticals	1,693	240220	Cigarettes	30
611490	Fertilizers containing nitrates, bag> 10 kg	829	150910	Extra virgin olive oil	119
070200	Non-cotton apparel and textile	65	640199	Waterproof Labels & Stickers	2,270
300390	Composite drugs, in bulk	49	940350	Wooden bedroom furniture	40
710812	Non-cash manufactured gold	1	441520	transportation platforms	143
010410	Live sheep	251	940429	Mattresses: with or without box-spring	163
280920	Phosphoric and poly-phosphoric acids	57	760429	Aluminum pipes and poles	28
283421	Potassium nitrate	340	300490	Pharmaceuticals	0.96
711319	Jewelry and precious metals, except silver	2	690810	Ceramic tiles	501
080930	Fresh peaches and nectarines	90	040310	Dairy products	98
854411	Insulated winding wires	29	390190	Crude Phenyl ether polymers	17

Conclusion and recommendations

The study found that despite the partial removal of tariff barriers between the two countries in 1995 and a complete removal in 2005, trade is still minimal and much less than that presupposed between two neighbors with political, social and historical ties as well as opportunities for economic integration. The limited trade is a result of Jordan's loose commitment to the logistical implementation of the trade agreements and the non-customs obstacles it imposes. Jordan, the paper concludes, does not commit itself to checking the quality and safety of food and drugs. Additionally, it refrains from regulating the service trade between the two countries. So far, Jordan has placed problematic procedures on registering the branches of the Palestinian companies in Jordan, denying the Palestinian suppliers the opportunity to compete for bids in Jordan. Further, the Jordanian side does not update the Palestinian companies on the latest procedures for exporting to Jordan. Moreover, the Jordanian regulatory system does not protect the Palestinian companies facing problems in collecting arrears from Jordanian dealers and customers. The study concluded that a real integration and an expansion of trade between the two economies occur only when these obstacles are removed.

[26] Atef Kubursi calculated the revealed comparative advantages for all Arab countries, including Palestine, in 1998 and 2008. See: Kubursi, A. (2010) *Arab Trade: Data, Models and Issues,* UNCTAD Development Account project, UNCTAD.

6. Prices and Purchasing Power

6.1 Consumer Prices

Consumer price index in Q3 2014 picked up 1.92 percent from the second quarter of the year and 2.25 percent from the same quarter of the previous year. The hike was largely due to a 4.2 percent increase in prices of food stuff and soft drinks group, a 1.13 rise in prices of medical services and a 1.08 percent increase in furniture & home appliances group (see Table 6-1).

Table 6-1: Average CPI Change in Palestine, by Commodity Group

Group	% Change in Q3 2014 over Q2 2014	% Change in Q3 2014 over Q3 2013
Food stuff and soft drinks	4.20	2.44
Alcohol, beverages and tobacco	5.59	9.01
Textiles, apparels, and footwear	0.04	(1.45)
Lodging and related supplies	0.47	3.76
Furniture & home appliances	1.08	(1.04)
Medical care	1.13	9.05
Transportation & travel	0.33	(2.77)
Telecommunications	(0.80)	(2.61)
Recreational & cultural goods & services	0.56	(1.37)
Educational Services	(0.40)	(2.39)
Restaurant, cafe, and hotel services	0.20	4.46
Miscellaneous goods and services	0.34	8.73
General CPI	1.92	2.25

Source: PCBS.
* Figures in brackets indicate negative values (decline in prices).

Table 6-2 depicts the movement of prices of some commodity groups in Palestine during 2014 Q3 compared to 2014 Q2. Looking at some representative commodity groups in details, the prices of fresh vegetables saw a 32.19 percent hike. Particularly, the prices of tomatoes climbed by 46.98 percent (one Kg of local greenhouses tomatoes would be sold for NIS 4.41 during September 2014). Similarly, cucumbers price surged by 46.05 percent, which brought the price of one Kg of local greenhouses cucumbers up to NIS 3.59 during September). Likewise, the price of poultry picked up by 6.44 percent (the price of local fresh skinned chicken reached NIS 16 / 1 kg in July). Similarly, the prices of dairy and eggs were 3.86 percent higher. Particularly, prices of eggs edged up 13.46 percent (the price of local fresh eggs was NIS 17.95 / 2 kg carton in July). Likewise, the prices of fresh fruit group rose by 2.66 percent. The price of lemons, for example, notched a significant increase of 40.26 percent (the price of Israeli lemons reached NIS 5.2 / 1 kg in August), while banana prices rose 22.81 percent (the price of middle-size bananas climbed to 5.95 / 1 kg in September).

By contrast, car fuel prices saw a drop of 0.44 percent (e.g. the price of Israeli diesel reached NIS 6.64/ 1 liter during August 2014, while the price of unleaded Israeli gasoline 95 octane was NIS 7.18 / 1 liter in September).

Table 6-2: Price movement of selected commodity groups in Palestine

Commodity Group	% Change in Q3 2014 over Q2 2014
Car fuel	(0.44)
Domestic fuel	0.70
Fresh Vegetables	32.19
Fresh Meat	0.42
Sugar	(0.15)
Rice	1.72
Fresh Chicken	6.44
Flour	0.18
Dairy Products & eggs	3.86
Fresh Fruit	2.66

Source: PCBS.
* Figures in brackets indicate negative values (decline in prices).

6.2 Producer Prices and Wholesale Prices

The Wholesale Price Index (the sale price to industry and commerce retailers or producers, including VAT and freight/shipping costs) saw a little increase of 0.53 percent during Q3 2014 over Q2 of the year and a 0.98 percent rise from the previous year's corresponding quarter. This substantially resulted from a 3.03 percent hike in the prices of agricultural commodities (which constitute 29 percent of the wholesale price index value). Meanwhile, the prices of the fishing group dipped 3.26 percent; those of mining and quarrying declined 1.19 percent; and those of manufactured goods (which represent 70 percent of the wholesale price index value) slipped 0.47 percent. The leap in the Wholesale Price Index reading was primarily a result of a 2.48 percent climb in the prices of locally-produced goods versus a 1.59 percent drop in the wholesale prices of imported goods.

The Producer Price Index (prices received by domestic producers for their output after all taxes are deducted, including VAT and freight/shipping costs) rose 2.41 percent over the previous quarter and 1.07 percent over quarter 3 a year earlier. This increase resulted from a 7.38 percent gain in the prices of agricultural products (which represent 36 percent of the producer price basket) and a 0.25 percent rise in the prices of mining & quarrying. At the same time, prices of fish & shrimp were 4.72 percent lower. Similarly, prices of manufactured goods (which represent 61.66 percent of the producer price basket) fell slightly by 0.29 percent.

The boost in the Producer Price Index was induced by a 2.63 increase in the prices of locally produced-and-consumed goods (2.14 percent) and a 0.24 percent rise in the prices of export-oriented goods.

6.3 Construction and Road Costs Index

The Construction Cost Index measures the changes that occur in the prices of construction materials and services. During Q3 2014, the West Bank Construction Cost Index saw a slight increase over the previous quarter (0.29 percent for residential units and 0.43 percent for none-residential units).

The Road Cost Index (which detects changes in the prices of materials and services used in the construction of roads in the West Bank) saw a scant 0.12 decline percent from the previous quarter (see Table 6-3).

Table 6-3: Change in the West Bank's Construction and Road Costs Index (CRCI)

Period	CRCI			Quarterly Percentage Change		
	Construction costs for residential buildings	Construction costs for non-residential buildings	Road cost	Construction costs for residential buildings	Construction costs for non-residential buildings	Road cost
	Base year100 = 2013	Base year 100 = 2013	Base month: December 2008 = 100			
April 2014	100.71	100.68	117.63	0.17	0.18	(0.10)
May 2014	100.63	100.63	117.09	(0.08)	(0.05)	(0.46)
June 2014	100.77	100.91	117.31	0.14	0.28	0.19
Q2 2014	**100.70**	**100.74**	**117.34**	**0.35**	**0.43**	**0.02**
July 2014	100.71	100.85	117.48	(0.06)	(0.06)	0.15
August 2014	100.71	100.90	116.85	0.00	0.05	(0.54)
September 2014	101.56	101.76	117.28	0.84	0.85	0.37
Q3 2014	**100.99**	**101.17**	**117.21**	**0.29**	**0.43**	**(0.12)**

Source: PCBS.
* Figures in brackets indicate negative values.

6.4 Exchange rates and purchasing power[27]

The consumer price index during 2014 Q3 was 1.92 percent higher than its value in 2014 Q2. This coincided with a 1.46 percent rise in the exchange rate of the USD against the NIS (NIS 3.52 for 1 USD, according to the PMA), suggesting a 0.45 percent drop in the USD purchasing power compared to the previous quarter. The same change also applies to the Jordanian dinar, which has a fixed exchange rate against the USD. The year-on-year purchasing power of the two currencies sank by 4.16 percent as a result of a general 2.25 percent rise in prices and a 1.91 percent decrease in the exchange rate during the year (see Table 6-4). Put differently, the purchasing power for individuals who receive their wages and salaries in USD or JD fell by 4.16 percent, compared to a decline of 2.25 percent for those receiving their wages and salaries in NIS (an equivalent of the inflation rate during the year).This calculation is based on two assumptions: that those receiving their salaries and wages in USD or JD have their entire spending only in the NIS; and that the nominal value of salaries and wages is constant.

Table 6-4: Average Change in Purchasing Power and Exchange Rates of USD and JD against NIS

Period		Consumer price index*	Inflation rate*	USD / NIS			JD / NIS		
				Average exchange rate	Change in exchange rate (%)	Change in purchasing power (%)	Average exchange rate	Change in exchange rate (%)	Change in purchasing power (%)
2013	Q1	**107.1**	**0.45**	**3.704**	**(3.672)**	**(4.118)**	**5.225**	**(3.676)**	**(4.123)**
	Q2	**106.7**	**(0.40)**	**3.630**	**(2.005)**	**(1.607)**	**5.120**	**(2.005)**	**(1.607)**
	Q3	**107.7**	**0.93**	**3.585**	**(1.251)**	**(2.178)**	**5.053**	**(1.310)**	**(2.237)**
	Q4	**108.8**	**1.01**	**3.526**	**(1.638)**	**(2.646)**	**4.973**	**(1.575)**	**(2.583)**
2014	Q1	**109.5**	**0.64**	**3.496**	**(0.848)**	**(1.484)**	**4.931**	**(0.855)**	**(1.491)**
	Q2	**108.0**	**(1.31)**	**3.466**	**(0.874)**	**0.432**	**4.891**	**(0.814)**	**0.491**
	Q3	**110.1**	**1.92**	**3.516**	**1.461**	**(0.461)**	**4.960**	**1.422**	**(0.499)**
	July	109.7	1.54	3.423	(0.962)	(2.499)	4.827	(0.973)	(2.510)
	August	110.2	0.53	3.496	2.156	1.623	4.931	2.149	1.616
	September	110.4	0.17	3.629	3.808	3.641	5.122	3.880	3.714

Source: Calculations based on data obtained from the PMA and the PCBS.
- Base year = 2010

[27] Purchasing power is defined as the value of a currency expressed in terms of the amount of goods or services that one unit of money can buy. It is directly dependent on the nominal income of the consumer, the change in the rate of prices and currency exchange rate. The change in the purchasing power (assuming constant income) can be measured as: (rate of change in the exchange rate of the currency against the shekel) plus (the rate of inflation).

Textbox 6: Trade relations between Jordan and Israel

Israel-Jordan trade relations began after concluding the 1995 trade and economic cooperation agreement between the two parties right after the 1994 Israel-Jordan peace treaty (Wadi Araba). The agreement defined three classes for Jordanian goods that can be exported to Israel with preferential terms: full, 50 percent and 20 percent customs exemption. Israeli goods entering Jordan, on the other hand, have 10 percent exemption for the first three years and 5 percent thereafter. According to the agreement, this variation in trade preferences corresponds to the gap in the levels of economic growth between the two economies, with an envisaged purpose of developing trade and economic relations to reduce that gap[28]. Other agreements between the two countries were concluded later. First, there was the 1997 QIZ which provided that Jordanian goods produced in QIZ-notified areas can directly access US markets without tariff or quota restrictions. To qualify, goods produced in these zones must contain a certain volume of Israeli input. The second agreement was an amendment of the original trade agreement, so as to account for the recommendations of the tripartite meeting on the 'accumulation of origin' between Jordan, Israel and the European Union in March 2005[29].

Figure 1: Israel-Jordan Trade

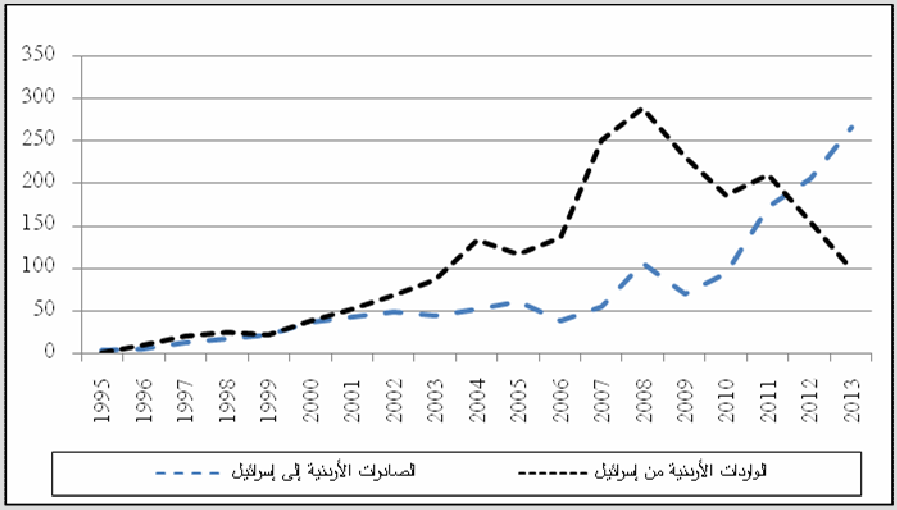

The relations were marked by two different periods (separated by 2008-2009 period): the 1995-2008 period saw a constant growth of Israeli exports to Jordan, reaching a peak in 2008 (USD 288 million.); and the 2008-2013 period marked by a drop in Israeli exports to USD 100 million in 2013. The Jordanian exports to Israel were modest between 1995 and 2009, but they grew significantly after that to reach USD 266 million in 2013 (i.e. an annual growth of 70 percent). This turned Jordan's trade balance deficit of USD 182 million in 2008 to a surplus of USD 168 million in 2013.

Table 1 shows Jordanian-Israeli imports and exports. Obviously, there has been a substantial change in imports during the two decades. While accounting for more than one-third of Jordan's imports from Israel in 2008, leather garments' ratio went down to almost zero in 2013. This change probably explains the switch in the balance of trade between the two countries, as garment import probably meant to meet the requirements of the Qualifying Industrial Zones. However, with Jordan's free trade agreement with the United States in 200, this cooperation waned, downplaying the QIZ agreement, and thus reducing the need to import semi ready-made garments from Israel.

Concerning Jordan's exports, there is a notable increase in chemicals and plastics share, growing from 5 percent in 2000 to nearly half of total exports in the last few years. Agricultural products have retained their large share of around 33 percent, which is almost the same proportion for Jordan's total agricultural products imports from Israel.

From these figures, it appears that trade between the two countries, after nearly two decades of signing the trade protocol, is still limited. After all, Israel's exports to Jordan are barely 0.15 percent of its total exports. Also, Jordan's exports to Israel are less than 5 percent of the country's total exports. However, if the gas deal

[28] http://www.jedco.gov.jo/jedcod/agreement/agree_text_a?agree_type=05&d_no=445
[29] http://mfa.gov.il/Style%20Library/AmanotPdf/4-27021-8479.pdf

is implemented, these figures will definitely change[30]. Above, Israel's dream of making Haifa port an alternative to the traditional transit through Syria to Iraq and Jordan's imports from Europe and Turkey could change the picture. Israel is currently undertaking a long-term plan to develop the port of Haifa, building a railway between the port and Bisan near the Jordanian-Israeli border, as such preparing itself to be a major player in the region's transit traffic[31].

Table 1: Israel-Jordan Trade

	Agricultural products	Metallic, wooden and construction materials	Chemical and plastic	Clothes, leather and footwear	Electric equipment and machinery	Vehicle and transportation equipment	Textile	Other	Total (in USD millions)
Jordan's exports to Israel									
1996	11.5%	11.2%	15.9%	2.0%	22.1%	1.2%	9.1%	27.1%	5.1
2000	9.6%	13.4%	4.4%	0.4%	15.6%	0.4%	21.8%	34.5%	36.7
2005	17.7%	9.1%	14.4%	1.5%	1.8%	1.1%	12.5%	42.0%	60.9
2008	24.1%	7.8%	29.2%	3.3%	2.7%	7.6%	7.7%	17.6%	105.9
2010	9.7%	8.7%	46.1%	0.1%	11.8%	1.6%	3.2%	18.9%	94.1
2012	21.1%	3.8%	48.6%	0.1%	21.2%	0.5%	3.7%	1.0%	205.5
2013	33.0%	3.4%	43.1%	0.0%	16.2%	0.5%	3.1%	0.7%	266.5
Jordan's imports from Israel									
1996	29.4%	14.5%	14.2%	1.6%	25.7%	2.6%	10.9%	1.0%	9.0
2000	5.7%	18.8%	11.9%	0.4%	26.1%	2.9%	29.7%	4.6%	38.9
2005	6.9%	25.3%	14.3%	3.8%	15.1%	11.4%	20.8%	2.5%	116.2
2008	13.2%	14.9%	13.9%	33.1%	6.7%	5.9%	7.9%	4.3%	288.5
2010	9.7%	11.4%	7.6%	55.9%	6.2%	6.8%	2.0%	0.5%	185.6
2012	22.3%	10.6%	11.0%	24.0%	8.5%	16.3%	2.3%	5.0%	154.0
2013	35.7%	12.2%	12.2%	0.1%	17.6%	17.9%	3.1%	1.1%	98.5

Source: Israeli central bureau of statistics| Database tool

[30] See *Monitor* 38, Textbox 7.

[31] http://www.israports.co.il/portsdevelop/masterplan/tochnitav/documents/%D7%9B%D7%A8%D7%9A%20%D7%90-4%20-%20israeli%20ports%20-%20regional%20transit%20traffic%20potential.pdf

7. Foreign Trade

7.1 Balance of Trade

The balance of trade is an account of a country's registered exports and imports of goods and services. The Q3 2014 value of registered[32] commodity imports totaled USD 1213 million, down 12.6 percent from Q2 2014 and 9.3 percent from the same quarter of 2013. The value of commodity exports was USD 200 million– a decline of 9.4 percent from the previous quarter and 6.7 percent from the 2013 third quarter. These figures suggest a deficit of USD 1013 million in commodity trade balance, a drop of 13.2 percent from the previous quarter and 9.8 percent from the 2013 same quarter (see table 7-1).

Table 7-1: Imports and Exports of Registered Goods and Services, 2012-2014

(USD millions)

Indicator	2012	Q1/2013	Q2/2013	Q3/2013	Q4/2013	2013	Q1/ 2014**	Q2/ 2014**	Q3/ 2014**
Goods imports	4,697.4	1,175.0	1,333.2	1,338.1	1,317.6	5,163.9	1,246.7	1,387.9	1,213.3
Service imports*	119.0	31.2	36.3	32.6	36.3	136.3	43.6	45.4	38.7
Goods exports	782.4	204.2	224.9	214.6	256.9	900.6	210.7	221	200.3
Service exports*	157.8	42.2	48.3	46.6	48.7	185.8	37.1	38.5	35.2

Source: Registered Foreign Trade, PCBS (2014).
* Exports and imports of goods and services from and into Israel only.
** Data for 2014 are shown as obtained from official sources, and might be subject to modification.
NOTE: Preliminary data for 2013 were replaced by actual data from the registered trade report, 2013.

Meanwhile, the recorded service imports from Israel plunged 14.8 percent from the previous quarter, but grew 18.7 percent from the 2013 corresponding quarter. Service exports, in turn, shrank 8.6 percent over the previous quarter of the year and 24.5 percent from Q3 a year earlier. The quarterly change produced a deficit of USD 3.5 million, which is a 49.3 percent lower than the figure reported in 2014 second Q (see Table 7-1).

7.2 Balance of Payments

The balance of payments consists of two main items: the current balance and the capital and financial account. The current balance in the balance of payments, on the other hand, comprises three items: the trade balance, the return to factors of production and the balance of current transfers.

The current account deficit in the target quarter totaled USD 246.3 million, down 55.3 percent from the previous quarter and 57.8 percent from the prior year's corresponding quarter. The decline in the current account deficit resulted from a significant increase in the balance of current transfers. The current account deficit in the target quarter was an outcome of a trade balance deficit of USD 1.363 billion against a surplus of USD 349.1 million in the income balance (generated mainly from Palestinian workers abroad) and a surplus of USD 803.5 million in the current transfers (49.1 percent from international aid).

The current account deficit was financed by the surplus in the capital and financial account, which secured USD 372.2 million (see Table 7-2).

[32] Registered imports and exports are those recorded in the clearance accounts of trade between Palestine and Israel (including registered trade with overseas markets).

Table 7-2: Palestinian Balance of Payments, Q3 2014

(USD millions)

	Q2/2013	Q3/2013	Q4/2013	2013**	Q1/ 2014	Q2/ 2014	Q3/ 2014
1. Trade balance of goods and services*	**-1,231.2**	**-1,248.1**	**-1,186.6**	**-4,732.2**	**-1,304.7**	**-1,504.3**	**-1,398.9**
- Net goods	-1,213.9	-1,219.4	-1,191.8	-4,682.7	-1,284.6	-1,462.7	-1,362.9
- Net services	-17.3	-28.7	5.2	-49.5	-20.1	-41.6	-36.0
2. Income balance	**289.7**	**305.1**	**313.3**	**1,160.3**	**338.5**	**354.7**	**349.1**
- Workers' remunerations received from abroad	280.7	300.6	308.0	1,140.5	328.5	343.8	319.2
- Investment income received from abroad	33.4	31.6	31.6	123.3	38.9	37.4	51.5
- Income paid abroad	24.4	27.1	26.3	103.5	28.9	26.5	21.6
3. Balance of current transfers	**148.6**	**359.5**	**324.8**	**1,188.5**	**571.7**	**598.2**	**803.5**
- Net transfers to the government	95.1	271.9	156.1	735.3	186.1	205.4	392.8
- Net transfers to other sectors	213.1	250.7	369.9	1,127.6	497.9	507.4	524.3
-Transfers paid abroad	159.6	163.1	201.2	674.4	112.3	114.6	113.6
4. Balance of current account (1 +2 +3)	**-792.9**	**-583.5**	**-548.5**	**-2,383.4**	**-394.5**	**-551.4**	**-246.3**
5. Net capital and financial account	**689.3**	**501.2**	**576.8**	**2,144.6**	**371.7**	**463.6**	**372.2**
- Net capital transfers	99.6	100.3	136.5	551.3	75.7	76.0	78.5
- Net financial account	589.7	400.9	440.3	1,593.3	296.0	387.6	293.7
- Net direct foreign investment	8.6	35.4	72.1	224.0	50.8	18.6	48.2
- Net portfolio investment	3.1	22.9	195.2	186.8	81.7	-110.4	-42.7
- Other net investments	560.6	309.7	223.7	1,203.6	67.6	441.0	365.8
- Change in reserve assets (– = rising)	17.4	32.9	-50.7	-21.1	95.9	38.4	-77.6
6. Net errors and omissions	**103.6**	**82.3**	**-28.3**	**238.8**	**22.8**	**87.8**	**-125.9**

Source: PCBS and the PMA, 2014. Preliminary quarterly results of the Palestinian Balance of Payments.

Note: The modifications of the time series for quarterly balance of payments data in the table are based on the updated national accounts.

In fact, the capital and financial account represents a debt on the national economy as long as it has a positive value. Technically speaking, there should be a perfect balance between the current account deficit, on the one hand, and the surplus of capital and financial account, on the other. In other words, the net value of these two items must be zero. However, there is often a gap between them, usually recorded under 'errors and omissions', the value of which was USD 125.9 million in the target quarter.

7.3 External Assets, Liabilities and Debt

At the end of 2014 Q3, Palestine's foreign assets totaled USD 5,936 million, of which 3.2 percent was in the form of direct investment abroad, while portfolio investment represented 19.5 percent. At the sectoral level, foreign investment of banks accounted for the bulk of total foreign assets (approximately 75.6 percent)– see Table 7-3.

At the same time, the total external liabilities (domestic investments and assets held by foreigners*)* reached USD 4,675 million (52.2 percent as foreign direct investment, 14 percent as foreign portfolio investment, and 33.8 percent for other foreign investments).

These figures suggest that overseas investments by Palestinians were USD 1.171 billion higher than total external liabilities. This difference, however, should be considered with caveat, as the majority of overseas investment by Palestinians takes the form of deposits by Palestinian banks abroad, let alone the foreign currency traded in the Palestinian economy. In the target quarter, indeed, foreign direct investment in Palestine outweighed actual Palestinian investment abroad by USD 2,265 million.

Palestine's external debt, in the meantime, totaled USD 1.616 billion end of 2014 Q3, with the government and the banking sector as the main debtors: 68.1 percent on the former and 28 percent on the latter.

Table 7-3 : Net international investment position (NIIP) as of end Q3 2014

(USD millions)

Item	Balance as of end Q3 2014
Total assets	5,936
Direct foreign investment abroad	190
Foreign portfolio investment abroad	1,161
Other foreign investments abroad, including	3,957
Currency & deposits	3,925
Reserve assets	628
Total liabilities	4,765
Direct foreign investment in Palestine	2,486
Foreign portfolio investment in Palestine	667
Other foreign investments in Palestine	1,612
Net assets	**1,171**

Source: PCBS and PMA, 2014.

Textbox 7: Human capital behind 40 percent of growth in Israel

Bank of Israel's Journal 'Recent Economic Development' published a report that focused on the human capital of Israel and its long-term role in the economy[33]. A country's human capital is measured by the average number of years of schooling for the prime working age population. The report found that Israel's human capital grew from 10.1 in 1974 to 13.4 in 2011, making Israel 16th among advanced economies.

The per capita GDP in Israel saw an actual annual growth of 1.8 percent during 1974-2011 period. The report utilized a model that calculates the contribution of human capital to economic development (i.e. return to schooling) and found that Israel's growth in human capital during the study period led to a 0.7 percent annual growth in per capita GDP, i.e., the growth in human capital was responsible for 40 percent of per capita GDP growth. According to the report, the human capital contribution to the growth in Israel has diminished with time. Long-term prospects indicate that the rate of increase in human capital is dwindling due to several reasons. There are no expected waves of educated immigrants such as those that took place in the wake of the collapse of the Soviet Union. Also, the weight of population groups that tend to acquire less education is increasing, and the population is aging.

The report conducted a simulation which showed that in the next 50 years, human capital is expected to contribute 0.1 to 0.3 percent to growth per year, which is far below the rate reported over the past four decades. Human capital contribution to growth is dependent mainly on the extent to which the ultra-Orthodox population integrates into higher education in parallel with its integration into the labor force.

The report emphasized that the politicians in Israel are fully aware of these problems. In December 2013, the Knesset unanimously passed a 'business concentration' law which encourages competition between companies, reduces the hierarchical structure of management in economic clusters, and lowers overlap between production companies and financial institutions. Much debate is currently taking place about the reform of the business environment to enable emerging businesses in Israel. Part of the effort is reforming Tel Aviv Stock Exchange to facilitate the registration of high-tech companies. Another is allowing sovereign funds, with expected huge amounts of money after the large natural gas discoveries in Israel, to invest in emerging businesses.

[33] The development of education in Israel and its contribution to long-term growth.
Bank of Israel: Recent Economic Development, 136
http://www.boi.org.il/en/NewsAndPublications/RegularPublications/Research%20Department%20Publications/RecentEconomicDevelopments/develop136e.pdf

Key Economic Indicators in the West Bank and the Gaza Strip for the years 2000-2013

Indicator	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
Population (mid year, thousands)														
- Occupied Palestinian Territory	3,053.3	3,138.5	3,225.2	3,314.5	3,407.4	3,508.1	3,612.0	3,719.2	3,825.5	3,935.25	4,048.40	4,169	4,293	4,420
• West Bank	1,943.7	1,992.6	2,042.3	2,093.4	2,146.4	2,203.7	2,262.7	2,323.5	2,385.2	2,448.4	2,513.3	2,580	2,649	2,719
• Gaza Strip	1,109.7	1,145.9	1,182.9	1,221.1	1,261.0	1,304.4	1,349.3	1,395.7	1,440.3	1,486.8	1,535.12	1,589	1,644	1,701
Labor Market														
• Employment (thousands)	600	505	477	564	578	603	636	690	667	718	745	837	858	885
• Participation Rate (%)	41.5	38.7	38.1	40.3	40.4	40.4	41	41.7	41.2	41.6	41.1	43	43.4	43.6
• Unemployment (%)	14.1	25.2	31.3	25.6	26.8	23.5	23.7	21.7	26.6	24.5	23.7	20.9	23	23.4
• West Bank	12.2	21.6	28.2	23.7	22.8	20.4	18.8	17.9	19.7	17.8	17.2	17.3	19.0	18.6
• Gaza Strip	18.9	34.0	37.9	29.1	35.3	30.3	34.8	29.7	40.6	38.6	37.8	28.7	31.0	32.6
National Accounts**														
• GDP **(US $ million)**	4,313.6	4,003.7	3,555.8	3,968.0	4,329.2	4,831.8	4,910.1	5,505.8	6,673.5	7,268.2	8,913.1	10,465.4	11,279.4	12,579.4
• **Household Consumption**	3,713.0	3,594.6	3,217.7	3,736.3	4,270.3	4,891.7	5,111.7	5,595.3	6,575.8	6,822.8	7,976.0	9,199.0	9,693.6	10,890.9
• **Public Consumption****	1,098.9	1,116.4	985.8	906.0	1,227.0	1,363.3	1,374.5	1,603.2	1,832.8	2,342.7	2,500.8	2,892.3	3,126.9	3,295.7
• **Final Consumption of NGOs**	153.8	170.8	180.2	195.8	174.9	194.6	208.5	251.9	339.9	351.4	378.7	403.4	464.9	477.6
• **Gross Capital Formation**	1,358.9	1,184.2	930.5	1,143.0	1,151.5	1,241.3	1,155.1	1,204.9	1,371.9	1,504.8	1,921.5	1,863.8	2,378.5	2,775.4
														GDP per capita (US$)
• **Current prices**	1,518.9	1,369.4	1,181.8	1,281.4	1,358.1	1,470.1	1,448.8	1,575.6	1,855.5	1,963.2	2,338.7	2,664.9	2,787.2	3,015.8
• **Constant prices (base year 2004)**	1,526.7	1,345.0	1,143.7	1,267.0	1,358.1	1,459.4	1,360.1	1,406.0	1,449.1	1,529.8	1,606.4	1,752.5	1,807.5	1,788.1
Balance of Payments***														
• Commodity Exports		339	282	318	348	378	378	562	569	631	666	1,525	1,250	1,675
• Commodity Imports		1,980	1,507	1,782	2,300	2,613	2,738	3,280	3,511	4,136	4,319	6,188	6,134	6,122
• **Net Balance of Goods Trade**		(1,641)	(1,224)	(1,464)	(1,952)	(2,236)	(2,352)	(2,718)	(2,942)	(3,504)	(3,653)	(4,663)	(4,884)	(4,447)
• Services Exports		117	103	154	192	202	179	252	357	579	831	686	649	608
• Services Imports		603	600	475	519	451	455	634	698	931	1,143	948	1,032	1,038
• **Net Balance of Services Trade**		(486)	(497)	(320)	(327)	(249)	(275)	(382)	(342)	(352)	(312)	(262)	(353)	(430)
• **Current Account**		(875)	(452)	(854)	(1,334)	(1,020)	(944)	(467)	530	(713)	(691)	(2,430)	(2,815)	(1,317)

Indicator	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
Exchange Rates and Inflation														
• **Average US$/ NIS**	4.086	4.208	4.742	4.550	4.477	4.482	4.454	4.110	3.587	3.929	3.739	3.578	3.85	3.61
• **Average JOD/NIS**	5.811	5.928	6.674	6.417	6.307	6.317	6.292	5.812	5.061	5.542	5.275	5.050	5.43	5.09
• **Inflation Rate (%)*** **	2.8	1.2	5.7	4.4	3.0	4.1	3.8	1.9	9.9	2.75	3.75	2.88	2.78	1.72
Public Finance (US $ million, **on Cash Basis)**														
• **Net Domestic Revenues**	939	273	290	747	1,050	1,370	722	1,616	1,780	1,548.4	1,900.4	2,176	2,240	2,320
• **Current Expenditures**	1,199	1,095	994	1,240	1,528	1,994	1,426	2,567	3,273	2,920	2,983	2,952	3,047	3,250
• **Development Expenditure**	469	340	252	395	0	287	281	310	-	46.8	275.1	296	211	168
• **Budget Surplus (before aid)**	)260(	(822)	(704)	(493)	(478)	(624)	(704)	(951)	(1,493)	(1,342)	(1,083)	(776)	(807)	(931)
• **Grants & Assistance**	510	849	697	620	353	636	1,019	1,322	1,763	1,402	1,277	978	932	1,358
• **Surplus after Aid**	)219(	)313(	)259(	)268(	)125(	)275(	34	61	270.2	(144)	(81)	(94)	(86)	259
• **Public Debt**	795	1,191	1,090	1,236	1,422	1,602	1,494	1,439	1,406	1,736	1,883	2,213	2,483	2,376
Banking Sector (US $ million)														
• **Assets/Liabilities**	4,593	4,430	4,278	4,728	5,101	5,604	5,772	7,004	5,645	7,893	8590	9,110	9,799	11,195
• **Equity**	242	206	187	217	315	552	597	702	857	910	1,096	1,182	1,258	1,362
• **Deposits**	3,508	3,398	3,432	3,625	3,946	4,190	4,216	5,118	5,847	6,111	6,802	6,973	7,484	8,306
• **Credit Facilities**	1,280	1,186	942	1,061	1,417	1,788	1,843	1,705	1,829	2,109	2,825	3,483	4,122	4,480

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics, the Palestinian Monetary Authority.

* West Bank: excluding the part of Jerusalem governorate which was annexed by Israel following its occupation in 1967 (with the exception of unemployment and population figures).

** The national accounts data are in current prices and taken from the revised time series issued by the PCBS in September 2014. For more information on the revised data see the text box no. 2 in the current volume of *the Monitor*)

*** Foreign trade figures are taken from the Balance of Payments tables prepared by the PCBS and the PMA.

**** The inflation rate is calculated as the percentage change of consumer price index relative to the average in previous year.

\- Figures in brackets are negative.